الرقم التسلسلي ST/M-2013/04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا

كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة الإقليمية

أطروحة

مقدمة لنيل درجة الماجيستير في التهيئة الإقليمية

من إعداد: الطالب ابن محمد حميد

الموضوع:

العلاقة بين النمو العمراني و النمو الصناعي في مدينة برج بوعريريج

تمت المناقشة في 2013/12/19 أمام أعضاء اللجنة التالية

أ.د. سويهر نواري / أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا / رئيسا

أ.د. تاشريفت عبد المالك / أستاذ التعليم العالي بجامعة فرحات عباس سطيف / مقررا

أ.د. شادلي محمد / أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا / ممتحنا

د. بودر عبد المجيد / أستاذ محاضر "أ" بجامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا / ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله العزيز الكريم:



الآية 114 – سورة طه

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

عائلتي الكبيرة، و أخص بالذكر الوالدة الكريمة، أطال الله في عمرها، أما الوالد ففي جنات النعيم – آمين.

كذلك، إلى عائلتي الصغيرة، و على رأسها الزوجة الطيبة، و التي طالما شجعتني على إتمام مذكرة الماجستير هذه، إلى ابني شعيب و ابنتَي – نهى- أفنان و أسماء.

إلى جميع الأحباب و الأصدقاء و هم كثر، حيثما كانوا، و على رأسهم فايدي علي و مدادي بوزيد، صديقي الطفولة، و أخي لعماري علي الرجل الخلوق.

إلى الطيبين جميعا.

ابن محمد حميد

كلمة شكر و امتنان

يسعدني كثيرا أن أقدم شكري و امتناني إلى أستاذي الفاضل :
تاشريفت عبد المالك، و الذي لم يردني مرة واحدة حينما أحتاجه. و لا أنسى توجيهاته الصائبة .

إلى أعضاء اللجنة المناقشة، و على رأسهم أستاذي المحترم سويهر نواري، الذي درّس لي سابقا، و أطّرني في مذكرة دبلوم الدراسات العليا. و هو الآن يشرّفني بترؤس لجنة مناقشة مذكرة الماجستير.

دون أن أنسى أستاذيَ المحترمين شادلي محمد وَ بودر عبد المجيد ، اللذين تفضلا مشكورين بقبول هذا العمل المتواضع.

إلى كل أعضاء هيئة التدريس بكليتنا بجامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا، دون استثناء.

كذلك لا أنسى لأهل الفضل فضلهم، و أخص بالذكر أستاذنا الخدوم طهراوي أحمد، جزاه الله عنا كل خير. آمين.

و أخيرا، أتمنى أن يكون هذا العمل بدايةً لعمل علمي و دؤوب.

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال البيانية

فهرس الخرائط

فهرس الصور

فهرس الصور الجوية

المقدمة:

تجدر بنا الإشارة من الناحية المنهجية أن نقدم لموضوع:"العلاقة بين النمو العمراني و النمو الصناعي في مدينة برج بوعريريج"، و هو موضوع بحثنا هذا، من الناحية النظرية البحتة و التي يمكن إسقاطها فيما بعد، فيما أمكن على الواقع.

يعتبر الفعل الصناعي عموما من الو ظائف العمرانية الهامة و المساهمة في تطوير المدينة عمرانيا و بشكل واضح و جلي، و هو ينضوي (أي الفعل الصناعي)، تحت ما يسمى بوظائف الإثراء و منها:

الصناعة- المالية- التجارة- السياحة والإقامة.

و من خلال دراستنا النظرية المتأنية لما يقوله الخبراء في هذا المجال، نجد أن هناك تباينا في وجهات النظر تماما.

فمنهم من يرى أن الفعل الصناعي في أي بلد كان، لا يزال المحرك الأساسي لعملية التعمير على مدى قرون و قرون، و لا يسبقه في ذلك أي عنصر آخر.

و يبدو لنا نحن من الناحية العملية و الواقعية فعلا أن هذا الإسقاط -(ظاهرة النمو الصناعي تلي النمو العمراني و تغذيه، سواء أكان الأمر يعني مدن الدول المتقدمة أو مدن الدول النامية)- صحيح، لا سيما تجربة الجزائر المستقلة و الرائدة في هذا المجال عن طريق الصناعات المصنعة (الصناعة الثقيلة)- والتي بدئ في تطبيقها في بداية السبعينات، و أنتجت زخما صناعيا قل نظيره في العالم النامي آنذاك، و تبعه نمو عمراني بقدر هذا الزخم أو يكاد، لولا أن الأزمة الإقتصادية المباغتة -1985م – 1986م- و التي ضربت الإقتصاد الجزائري في الصميم، و أثرت بشكل واضح على المردود الصناعي و على التوجهات السياسية في هذا المجال آنذاك.

و هنا يمكن إعادة النظر و بشكل جلي و دقيق في وتيرة الأداء الصناعي للآفاق المستقبلية، و إعادة هيكلة المخططات الإقتصادية و العمرانية في آن واحد معا، مع ما تتطلبه المرحلة الجديدة من آليات تتماشى وفق نظرة مغايرة لما سبق.

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية ثانية، تم التفكير خلالها في سياسة صناعية بديلة تخفف الوطء عن الإقتصاد الجزائري المثقل بالآثار السلبية الناتجة عن المركزية في التسيير و الإقتصاد و المجالات الحيوية الأخرى.

و هنا كان لزاما البحث عن بديل موضوعي يكمل المسار و لا يحدث سقوطا حرا لاقتصادنا، إذ حلت سياسة الصناعات و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة محل التصنيع الثقيل نهاية التسعينات. حينها بدأ يخف احتكار القطاع العام وهيمنته المطلقة، و فسح المجال للقطاع الخاص وفق معايير قانونية محددة، يكون للدولة فيها دور المراقب لا غير.

لقد لوحظ تغير مرحلي لشكل النسيج الصناعي منذ 2001، حيث ظهر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01/18، و المؤرخ في 2001/12/12، و الذي يعرفها بأنها مؤسسة إنتاج للسلع و الخدمات.

حيث يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط و أن تستوفيها مثل:

- أن يكون عدد العمال فيها محصورا بين 01 و 250 عاملا.
- ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار.
- أن تستوفي معايير الإستقلالية.

و من خلال كل الذي سبق، نرى أن هناك ثلاثة أهداف عامة للإستراتيجية الصناعية و هي:

- ديمومة النمو الصناعي.
- تكثيف النسيج العمراني الوطني مع عملية النمو الداخلية.
- و بالموازاة مع الإندماج في الإقتصاد العالمي بعد ذلك، محاولة افتكاك إمكانية التفاوض على المستوى الدولي و لا سيما المنطقة الأورو-متوسطية.

هذا كله من جهة، و من جهة أخرى، هناك من يرى أن النزوح الريفي، عدد و مستوى الخدمات هما العاملان الأساسيان اللذان أنتجا زخما عمرانيا واضحا، إن على المستوى المحلي، الجهوي أو الوطني.

كذلك، نحن نرى أن هذين العاملين مهمان في تطور المدن عمرانيا في الزمان و المكان، لا سيما النزوح الريفي، و الذي شهدت الجزائر صنفين منه منذ منتصف الستينات، ثم منتصف التسعينات، و الذي كان حادا إلى درجة "انفلات" المحيط العمراني الموجود و المتوقع لكل أنواع مدننا و خروجه عن مضماره الموضوعي المنوط به وفق المخططات العمرانية الموكلة له.

إن تحسين مستوى الخدمات في مدننا على اختلاف أشكالها، يحد من نموها غير الطبيعي، و يشكل توازنا عمرانيا منسجما على المدى: القريب، المتوسط و البعيد.

و في إطار سياسة شاملة، أدخل القانون الخاص بتهيئة و تطوير الإقليم، طريقة جديدة لتسيير المجالات.

حيث أعاد صياغة إطار التهيئة المجالية، لا سيما عن طريق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، و المخططات القطاعية للمنشآت الكبرى، و الخدمات الجماعية ذات البعد الوطني، و مخططات تهيئة أقاليم الولاية و مخططات مجالات البرمجة الإقليمية.

يعتبر مجال الهضاب العليا- شرق، و الذي تنتمي إليه مدينة برج بو عريريج (و كذا الولاية)- مجالا هاما و محوريا لاستراتيجيه توازن الإقليم- و منها على وجه الخصوص وضع هيكل عمراني متدرج يقوم على توافق عمراني/ ريفي ديناميكي.

إن مخطط الهضاب العليا(آفاق 2030)، يجعل من ولاية برج بوعريريج، (و منه المدينة - مجال موضوع الدراسة)- مجالا لإعادة تثبيت السكان و كذا التحكم العمراني للمدينة ذاتها. [1]

إن البنية العمرانية لمدينتنا (ب.ب.ع)، و التي تمتاز بقلة توازنها، و قاعدة لانتشار المدن الصغيرة، لا تسمح بتطوير ديناميكيات عمرانية و تنظيم مجالي لها.

و بناء على كل هذا، نرى أن تنظيم بنية عمرانية خارجية يخفف من الضغط المسلط على المدينة، و يسمح لها بالتمهيد لبعث تجديد عمراني على مستوى الطموحات الإقتصادية التنموية المنسجمة و المتكاملة للمدن المتوسطة و الصغيرة، و ذلك من أجل هيكلة جديدة للمجال برمته و انتشار أمثل و أشمل للتنمية كلها.

[1] -المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم، جوان 2010، (S.R.A.T) ، بتصرف.

إن من بين المهام المنوطة بولاية برج بوعريريج، و منها مدينتها (عاصمة الولاية)، إحداث التوازن في البنية العمرانية داخلا و خارجا، بشكل متكامل و ذلك في إطار المخططات العمرانية الموكلة لها، و انسجام تام في شبكتها العمرانية داخل محيطها، و الذي يصعب تحديده بالضبط. إذ نلاحظ تداخلا نسبيا من الجهة الشمالية للمدينة (باتجاه مجانة)، بينها و بين التجمع الشبه عمراني- "العوينة الزريقة"، و الذي يحول بينهما بشكل واضح و جلي، الطريق السيار شرق-غرب، هذا من جهة، و من جهة أخرى، نحو جنوب المدينة، حيث يكاد يلتحم العمران بين القرية الجنوبية و مقر بلدية العناصر في صورة فريدة من نوعها وفق اعتقادنا.

ثم بينها (أي مدينة ب.ب.ع)، و بين التجمعات العمرانية الثانوية التي تقع في منطقة و مجال نفوذها المباشرين، و ذلك في إطار نظرية العلاقة بين المدينة و الريف من جهة أخرى، و مثال ذلك مايلي:

- نحو الغرب: تجمع اليشير و الذي يبعد عن عاصمة الولاية بـــ 11 كلم.

- نحو الشرق و الجنوب الشرقي: سيدي آمبارك بـــ 15 كلم و العناصر بـــ 06 كلم.

- نحو الشمال: حسناوة بـــ 10 كلم.

- نحو الجنوب: الحمادية بـــ 15 كلم.

إن النمو العمراني المتنامي بشكل مضطرب في مدينة برج بوعريريج على مدار نحو 29 سنة (تاريخ ارتقائها إلى مصاف الولايات - نهاية ديسمبر 1984م)، يجعلنا نعتقد أن اتجاه توسع المدينة يكون مستقبلا نحو الشمال الشرقي و الشمال الغربي لأسباب عديدة منها:

- انبساط موضع المدينة و اتساعه دونما حاجز طبيعي كتضرس فيه أو ما شابه .

- بعد نسبي للمدينة ذاتها نحو الشمال عن الطريق السيار الذي قد يعد حاجزا ومانعا مستقبلا لنموها المتزايد.

- تنامي مختلف أشكال البناء(فردي، جماعي، نصف جماعي)، على طول الطريق الولائي رقم 42 باتجاه مجانة.و لكل هذه الأسباب و غيرها، تعيش مدينتنا حتما و منذ مدة حالة من المضاربة العقارية

وفق النظرية المشهورة، théorie de la spéculation foncière و العلاقة الجدلية بين مركز المدينة و أحيائها المجاورة لها من جهة، و بين المدينة ذاتها و تجمعاتها العمرانية القريبة منها من جهة أخرى.

كذلك هو الحال، و مع مرور الوقت، نجد أن هناك أكثر من مركز للمدينة، حسب معاينتنا لها (معرفيا و ميدانيا)، باتجاه بئر الصنب (تجمع شبه عمراني يحول بينه و بين المدينة الطريق السيار)، حيث يتوفر على كل المرافق الضرورية اليومية للحياة، وفق تنام عمراني مقبول يعطي شكلا حضريا واعدا، مثلما تنص عليه نظرية الساحات المركزية théorie des places centrales للعالمين الألمانيين lôsch و christaller .

و من خلال كل هذا، نرى أن مستقبل المدينة يكون زاهرا بفعل تأمين شروط ديمومة الصناعة المتألقة و المختصة، ذلك أن النشاط الصناعي الحالي يحوي عناصر جديدة معروفة على المستويات: المحلي، الجهوي و الوطني و حتى الدولي (الإفريقي)، كحاضنة صناعية يمكن تمتينها و تثمينها في إطار نظرية مزدوجة:

- النهوض التكنولوجي.

- توزيع المنشآت الصناعية على مستوى أوسع في المدينة ذاتها.

إنه و بالنظر للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، و كذا برمجة ولايات الهضاب العليا- شرق، و كل القرائن و الدلائل الموضوعية واقعا و استغلالا، تعتبر مدينة برج بوعريريج بحق مدينة – ربط، متوسطة و وسطية Intermédiaire.

ذلك أن هذا التصنيف ينسجم تماما و الخصائص الجغرافية و المنشآت الكبرى ذات البعد الوطني التي تهيكلها و الديناميكية التي تٌميزها، أي المدينة.

و من هنا، كان لنا أن نتحرك في إطار سياسة إعادة الإعتبار و تحسين مستوى أداء المدينة خدماتيا، كقطب رئيسي على مستوى الولاية، و على علاقة وطيدة بوزنها العام و بشكل خاص وزنها العمراني وفق الوظائف المنوطة بها.

هذا الوزن العمراني ذاته الذي يستند على مقاييس و معايير محددة نذكر منها:

– عدد سكان الولاية عموما، و نسبة عدد سكان المدينة إليه في فترات زمنية معلومة متباينة تحددها مختلف الإحصائيات الدورية الوطنية و التي تكون في المعدل كل عشر (10) سنوات.

– مساحتها العمرانية بما فيها المساحات الخضراء و الجيوب الفارغة و الأراضي الهامشية، المقدرة بعدد معين من الهكتارات أو من الكيلومترات المربعة، و هذا لن يكون إلا بواسطة الإستكشاف عن طريق الصور الجوية المركبة بطريقة التجميع بين مختلف نطاقات المدينة مسندة إلى سنة مرجعية معينة.

– عدد و نوعية التجهيزات و المرافق بشتى أنواعها على مستوى المدينة –موضوع الدراسة– و انتشارها موضوعيا على مختلف أحياء المدينة و الذي يسميه المختصون و العمرانيون بـــ، le zoning أو the zoning، و نسميه نحن بالتوزيع الأمثل و المتوازن للمرافق و التجهيزات عبر المدينة، ثم استشراف تطورها العمراني على المديين المتوسط و البعيد.

– طبيعة الموضع – le site – الذي "تتربع" عليه المدينة، و علاقتها المباشرة بتجمعاتها العمرانية المختلفة الأشكال التابعة لها إقليميا.

– قربها المسافي بعاصمة الهضاب العليا (سطيف)، و التي تعتبر عاصمة جهوية لعديد من الإدارات التي تنضوي تحت إمرتها ولاية برج بوعريريج، و بالتالي مدينتها، إذ يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

– تنجز الدراسات الحالية على المستويين العمراني و المعماري الخاصة بـــ ب.ب.ع على مستوى مكتب الدراسات العمرانية و المعمارية بسطيف l'URBASE، و المتواجد بالمنطقة الصناعية.

– أما فيما يخص المواصلات الجوية، فنجد أن منطقة برج بوعريريج ترتبط كلها منذ تدشينه، بمطار 08 ماي 1945م، على مستوى الرحلات الوطنية و الدولية.

– كذلك على المستوى المالي، فكل البنوك و دون استثناء على مستوى ولاية برج بوعريريج، تتبع لحد الآن في شبكتها بنوك ولاية سطيف.

– كذلك من الناحية التاريخية أو ما يسمى بالمنحى التاريخي L'aspect historique، فيمكن القول بأن ولاية سطيف و بالضبط مدينتها "تحتكر" الإرث التاريخي لا سيما فترة الإستعمار الفرنسي.

و أخيرا نشير إلى أن ولاية البرج تدخل في نطاق ما يسمى بمنطقة سطيف. ذلك أن لمدينة برج بوعريريج مستقبلا زاهرا، لو تستغل عقلانيا كل مزاياها المحلية منها خاصة. فهي قطب صناعي واعد و ممتاز، لا سيما خلال العشرية الماضية- من صناعة تكنولوجية دقيقة- أخذ زمام أمورها بحزم و صرامة كبيرين- المتعاملون و الصناعيون الخواص، تنتج أجهزة إلكترونية مختلفة الأشكال و الأحجام، ذات تقنية رقمية عالية تغدق بها الأسواق المحلية، الجهوية و الإفريقية.

إن المشاريع المستقبلية و لا سيما الصناعية منها في إطار برنامج الهضاب العليا - شرق، تدفع بالمدينة خصوصا و بالولاية عموما إلى التقدم مليا، قد تنفرد بالأدوار الأولى على غرار مثيلاتها من حيث الإعتبار وزنا و مساهمة.

إن المقترحات التي يشملها المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم لسنة 2010م، و الورقة التي قدمتها مديرية الصناعة و المناجم ببرج بوعريريج، في إطار توسيع النطاقات الصناعية خارج عاصمة الولاية و المقترح منها-، كموضع "الرمايل" والواقع إلى الشمال الشرقي، و التابع لبلدية رأس الوادي- الصناعي.

- موضع "كوطة"، الواقع إلى الشمال من برج الغدير.

- مواضع عين تاغروت، خليل- بئر قاصد علي، سيدي امبارك- تكستار، من جهة.

- مواضع "سيدي موسى" باليشير، "الصفية" بمجانة و أخيرًا موضع العش.

- كل هذه المشاريع المقترحة في جانفي 2009م، لو يعتمد جزء فقط منها من أجل التنمية المحلية لأصبح هناك توازن صناعي بحق، يجعل التكامل بينها و بين المنطقة الصناعية المركزية بعاصمة الولاية في غاية الأداء.

حينها يكون التأثير الصناعي على العمران متوازنا بين مختلف الجهات المشكلة للولاية، ذلك أن كل هذه المواضع الصناعية المقترحة تشغل مئات العاملين و تارة آلافا وفق الجرد الذي يخص المناطق الصناعية و مناطق النشاطات و اقتراحات التنمية الإقتصادية المحلية.[2]

---

[2] - الجرد الخاص بالمناطق الصناعية و مناطق النشاطات واقتراحات التنمية المحلية- مديرية الطاقة و المناجم28 جانفي 2009م- 21ص.

أما عن الجانب العمراني، فنرى أن مدينة برج بوعريريج أخذت حجما عمرانيا أكبر من تطورها الطبيعي و الموضوعي كما ينظر له paul claval، في كتابه : la Théorie des villes.

إن التطور الغير طبيعي لمدينة برج بوعريريج، لا يخصها هي بالذات، آنطلى هذا الأمر على مختلف مدننا، بمختلف أشكالها، و لذا توجب التفكير في سياسة عميقة و جادة للحد من هذه الظاهرة التي و إن طالت تضر بالهيكل العمراني الوطني عموما، و حينها يصعب تدارك الأوضاع، فتصبح هذه "الطفرات العمرانية" إن صح التعبير إرثا سلبيا نتعامل معه كأمر واقع. و نحاول تحسين أدائه.

إن الحفاظ على التوازن العمراني داخل المدينة ذاتها ثم خارجها، و محيطها القريب خصوصا، وفق آليات علمية تقنية، يجعلها في المستقبل مدينة فريدة من نوعها تعد بحق عاصمة البيبان.

- الإشكالية:

إن معالجة موضوع "العلاقة بين النمو العمراني و النمو الصناعي في مدينة برج بوعريريج"، تحتاج إلى إلمام كبير نظري و عملي، مع توفر المعطيات الضرورية لذلك تتركز إشكالية" موضوعنا هذا على محاور عدة، منها النمو الصناعي الذي "غير مساره" مع مرور الزمن من جراء تراكمات سلبية على مدى الثلاثين سنة الماضية.

زد على ذلك الأزمة الإقتصادية التي حلت بالجزائر و أثرت سلبا و بشكل مباشر على الإقتصاد الكلي و الجزئي للبلد و منه على وتيرة التصنيع و سيرورته.

و في هذا الإطار، يمكن أن نضبط إشكالية بحثنا على النحو التالي، و ذلك بطرح جملة من الأسئلة و التساؤلات:

1- هل يمكن اعتبار الفعل الصناعي العامل الأوحد الذي يساهم في تطور مدينة برج بوعريريج (منطقة الدراسة)، و تشكلها بأحجام مختلفة و على جميع الأصعدة ؟

2- هل هناك عناصر أخرى محتملة تؤثر بشكل أو بآخر على عملية النمو العمراني في المدينة ؟

3- هل يمكن كذلك القول أن شكل مدينتنا تغير بين فترتين متباينتين، من منتصف السبعينات إلى يومنا هذا مثلا ؟

4- ماهي العلاقة بين المدينة ذاتها و المناطق الحضرية القريبة منها من جهة و البعيدة من جهة أخرى؟

5- ماهو الدور الذي يلعبه الريف و الكفيل بمساهمته في الإنسجام العمراني، وصولا إلى العلاقة بين المدينة و ريفها في إطار مناطق النفوذ ؟

6- ماهو الوزن العمراني لمدينتنا بالنسبة لباقي بلدياتها و دوائرها ؟

7- ماهي النظرة المستقبلية للمدينة (إلى غاية 2030 مثلا)، و ذلك في إطار التخطيط العمراني الوطني الشامل و الآفاق المتوقعة ؟

إن الإجابة على كل هذه الأسئلة و غيرها، كفيلة بفهم مستقبل مدينتنا محل الدراسة، و ذلك بالحد من الأسباب ذات الطابع السلبي و المنغصة كنمو عمراني ذي وتيرة مقبولة يمكن التحكم فيه، و تشجيع كل ما من شأنه الدفع بهذه المدينة إلى تخطي العقبات المتوقعة منها و المفاجئة.

- <u>الهدف من الدراسة:</u>

إن لكل موضوع بحث غايات و أهدافا يتميز بها، قصد الوصول إليها و الإضطلاع بها، نلخصها فيما يلي:

- أن مدينة برج بوعريريج مدينة وسيطة، متوسطة و محورية، تسعى لاستقلالية معينة و ذلك في إطار الانسجام الجهوي أولا و الوطني ثانيا، لذلك فهي تستأهل كل اهتمامنا قصد معالجة جانب هام من جوانب إمكانية تطورها الدائم و المستقبلي ألا و هو التصنيع.
- محاولة معرفة مدى إمكانية مساهمة حواضرها القريبة و البعيدة في آن واحد، في تطويرها على المديين المتوسط و البعيد.
- البحث عن عوامل أخرى أكثر أهمية أو أقلها تساعد في نمو المدينة نموا عقلانيا لا يخل بموضعها العمراني حاضرا و مستقبلا.
- الوقوف بتمعن كبير على مدى إمكانية مساهمة مدينة برج بوعريريج في إحداث الإنسجام بينها و بين عاصمة الهضاب العليا سطيف.

- تقفي أثر إمكانية الفعل الصناعي، و هو أمر مسلَم به- على تطوير المدينة، لا سيما و أنها رائدة في مجال الصناعة الدقيقة.
- و أخيرا، نعتقد صادقين و بكل تواضع أن مثل هذه الدراسات قد تسهم و لو بشكل معين في إضفاء اهتمام أكاديمي، ذلك أن معالجة هذا الموضوع بالذات يؤرق الخبراء على مختلف مشاربهم.

- منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يعتمد وفق تقديرنا على وصف الظواهر، ثم تحليلها، خلال فترات زمنية متباينة،- فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك بالإعتماد على عدة عوامل أهمها:

- العامل الطبيعي و البشري، و مدى التفاعل بينهما، ثم مختلف المخططات العمرانية المتتالية وفق السياسات الإقتصادية الوطنية الشاملة. ثم محاولة إبراز مدى إمكانية التطابق بينهما.

و أخيرا المعاينة الميدانية، و محاولة ربطها بكل النظريات التي تمس موضوعنا، و إمكانية التطابق بينهما.

- مراحل إنجاز البحث:

1- مرحلة البحث النظري:

إنه و بالنظر لطبيعة موضوعنا، و الذي يحتاج فعلا إلى إلمام قدر الإمكان بما كتب في هذا الأمر من طرف مختصين، آثرنا تلخيص بعض ما نشر و الذي عالج القضية من قريب أو من بعيد، لا سيما مختلف النظريات التي تَمُت إلى الموضوع بصلة، و محاولة إسقاطها على واقع موضوعنا المتداخل و المتشابك.

ثم انتهاءً بوثائق هامة إجمالا قامت بإنجازها الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية A.N.A.T، و كانت كلها تقريبا تخلو من التركيز اللازم، فهي عبارة عن دراسة عامة تحتاج إلى ترَو في تحليل المعطيات.

كذلك الوثائق على المستوى المحلي مثل المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران P.D.A.U، و مخطط شغل الأراضي P.O.S، ثم نشريات دورية عن الصناعات و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة P.M.I /P.M.E، و لكنها عمومية الطرح ليس إلاً.

ضف إلى ذلك وثائق مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية D.P.A.T، و هي عبارة عن السيرة الذاتية، Monographie، العامة عن الولاية. و كذا وثائق ميرية البيئة.

و تلخيصات محلية عن المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج، ثم نشرية عن مديرية الصناعة و المناجم، و كذا هو الحال لكل ما يهم الصناعة في ولايات و مدن سطيف، مسيلة و بجاية.

2- مرحلةالبحث الميداني:

هذا من الجانب النظري، أما عن مرحلة البحث الميداني، فلقد تنقلنا مرات عدة إلى المدينة، عايناها و تقفينا حينها أثر التحولات العمرانية على مدار أكثر من ربع قرن على الأقل، حسبنا محيطها العمراني الطولي.

عاينا مختلف الظواهر العمرانية لا سيما التواصل العمراني LA CONURBATION في جنوب المدينة و شمالها، ثم قمنا بلقاء و مساءلة بعض المسؤولين عن القطاعات التي تهم موضوعنا و منهم: تقني مديرية التعمير و البناء D.U.C، وكذا مدير مركز الدراسات الإقتصادية و التقنية B.E.E.T شخصيا، و بعض مسؤولي مديرية التخطيط و متابعة الميزانية D.P.S.B (EX : D.P.A.T)

كذلك كان لنا لقاء مع مدير المنطقة الصناعية للمدينة بذاته، و قمنا على مراحل أربع متباينة بتحقيق ميداني عن المنطقة الصناعية و منطقتي نشاطاتها، و أنجزنا عينات منتقاة لـــ 14 وحدة صناعية إنتاجية بين القطاعين العام و الخاص. ثم مع مديرة الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار A.N.D.I، مع مدير الوكالة العقارية، مع المسؤول الأول عن المصالح التقنية للبلدية، مع موظف في مديرية الطاقة و المناجم و مدير تنمية و استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مع مسؤولي البيئة في برج بوعريريج، و الصناعة في سطيف.

اطلعنا في الأخير عن طريق الصور الجوية عن مدى توسع المدينة و إلى أين تتجه ؟

3- مرحلة الفرز و التحليل:

إن طبيعة موضوعنا و المحصور في بقعة صغيرة، يتناول المدينة و علاقة عنصرين بعضهما ببعض، يجعلنا لا نستعمل كثيرا الجداول و المنحنيات، بل هو موضوع يعالج عمق الظاهرة العمرانية من تفكيك لبنية المدينة داخليا، و دراسة مدى دور الصناعة في إعادة تشكيلها، ثم انتهاءً بالعلاقة بين المدينة و محيطها الخارجي.

إن زخم المعطيات، لا سيما العمرانية Les Données urbaines، من خرائط ذات مقياس رسم كبير، يجعلنا نقرأها و نحللها بعناية الجغرافي المتأمل الذي يسعى جاهدا ألا تفوته جزئية صغيرة تنقص من قيمة عمله.

خطة البحث:

و لمعالجة موضوع بحثنا هذا، نعتمد على الخطة التالية:

مقدمة، ثمانية فصول و خاتمة.

ففي المقدمة، أبرزنا أهمية العلاقة بين الفعل العمراني و الصناعي بصفة عامة و أسقطناه على واقع مدينتنا، و طرحنا الإشكالية بمجموع أسئلة تناولت الجوانب التي ينبغي أن نتطرق اليها.

كذلك بدأنا في معالجة الفصل الأول و الذي جاء بعنوان: السياسة الصناعية في العالم، حيث تطرقنا إلى الصناعة في مختلف بلدان العالم قديما، حيث المعسكرين الشرقي و الغربي، و حديثا القطب الأحادي و العولمة الإقتصادية.

أما الفصل الثاني، فيعالج السياسة العمرانية في العالم كذلك و سيرورتها عبر القرون، وصولا إلى ما يعيشه العالم الآن من تحولات عمرانية مهمة.

أما الفصل الثالث، فيعنى بالسياسة الصناعية في الجزائر، من صناعة ثقيلة كاختيار إستراتيجي خلال سبعينات القرن الماضي، إلى سياسة صناعية مغايرة تمثلت في الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

عن الفصل الرابع، فهو يخص السياسة العمرانية في الجزائر، من مركزية أحادية في البناء إلى تنوع عمراني وفق المرحلة.

أما عن الفصل الخامس، فهو يتكلم عن قرب عن النمو الصناعي في مدينة برج بوعريريج و آفاقها المستقبلية.

عن الفصل السادس، فهو يدرس ظاهرة النمو العمراني في مدينتنا، شكل تطورها و مستقبلها العمراني.

أما عن الفصل السابع، فهو يعنى بآثار النمو الصناعي على النمو العمراني في مدينة برج بوعريريج، الإيجابية منها و السلبية.

- الصعوبات التي واجهت البحث:

إن البحث العلمي المتأني و الدقيق، يحتاج إلى إلمام كبير بالموضوع نظريا و عمليا، و هذا لا و لن يتأتى باليسر و السهولة المتوقَعَين.

ذلك أن المراجع المعالجة لهذا الموضوع تكاد تكون معدومة و دون مبالغة، إلا من قراءات قديمة للجغرافي الفرنسي المعروف و هو André prenant و الذي بدأ الكتابة في الموضوع على

حد علمنا في 1953م و بالضبط عن الحي الشعبي المسمى "طانجة" بسطيف، تبعته دراسات عن النمو العمراني في شريط الهضاب العليا ابتداءً من تبسة شرقا حتى مشرية غربا، مرورا بسطيف، العلمة، و سيدي بلعباس، و هو نطاق يجمع بين الهضاب العليا و السهوب.

و كذلك، و لكن بدرجة أقل، كتب كل من Signoles pierre ، Mutin Georges ، Fontaine.J، لكن على المستوى المغاربي و في إطار مخبر urbama بجامعة تور.

و لحد الساعة، لم نجد غيرهؤلاء كتبوا عن الظاهرة العمرانية في الجزائر، فتوجب علينا أخذ زمام المبادرة، علنا نساهم بالنزر القليل المتوفر لدينا.

و للإشارة كذلك و في نفس السياق، فإن جل مراجعنا مكتوبة باللغة الفرنسية .

هذا من جهة، و من جهة أخرى، نشير أنه ليس بالسهل البتة أن تطلب وثائق من مختلف إداراتنا و تحصل عليها باليسر المتوقع.

مدخل:

التعريف بمنطقة الدراسة:

يبدو لنا موضوعيا أن نقدم لمنطقة الدراسة بنبذة تاريخية موجزة كي نلم بنشأة المدينة في أولها، فلقد تعاقبت عليها المدنيات على مر التاريخ. و منطقة برج بوعريريج كسائر مناطق و مدن الشمال الإفريقي لم تسلم من فترة الإحتلال الروماني، ثم تبعته الفتوحات الإسلامية متمثلة في "الفترة الحمادية" و التي تميزها نوعية مواد البناء و هندسة بناياتها الموجودة. كذلك، عن طريق قصورها و أبراجها و حصونها المشيدة بين 1004م و 1152م.

أما عن الحقبة العثمانية، فلقد شكلت منطقة برج بوعريريج محورا للقوافل التجارية. و يبقى برج المقراني الحالي أهم معلم تاريخي لهذه الحقبة. و يرجح المؤرخون تاريخ المعالم العثمانية هذه إلى القرن الخامس عشر الميلادي.

يقول أحد العساكر الفرنسيين أن ما يسمى آنذاك "قرية برج بوعريريج"، لم تكن موجودة سوى من آثار رومانية هناك و هناك و ذلك سنة 1839م.

و يردف قائلا أن "مدينة برج بوعريريج" أصبحت لها حدود، و ذلك ببناء أسوار في 1840م. و لم ينشأ مركز المدينة إلا في سنة 1857م، و كانت حينها تابعة لعمالة قسنطينة. حيث بدئ في بناء السكنات الأولى إلى الأسفل من برج المقراني، و شكلت حينها تجمعا من ثلاثين بيتا. و يسمى هذا الجزء من المدينة "بالبرج القديم".[1]

للتذكير كذلك، كانت مدينة برج بوعريريج آنذاك مقر بلدية، دائرة سطيف و مقر بلدية مختلطة (مدنية و عسكرية) للمعاضيد.

كانت كذلك مدينة و مركزا عسكريا، في قلب سهل مجانة.

في 1870م، أصبحت برج بوعريريج بلدية كاملة الصلاحيات، تحتوي على كنيسة، مدرسة للذكور و أخرى للإناث، مدرسة عربية فرنسية، محكمة و محطة للتلغراف. و منذ هذا التاريخ، بدأت تتوسع المدينة، حيث أسس لسوق أسبوعي ذي أهمية قصوى يأتيه التجار من مختلف الجهات.

و لقد هيئت مدينة برج بوعريريج منذ نشاتها في 1870م، لتصبح محطة جد جذابة على محور العاصمة – قسنطينة.

[1] - étude du développement économique de L'EST Algérien- Tome2- décembre 1959.

حيث كانت تشكلها آنذاك نواة عمرانية قديمة، تحيط بها أحياء عديدة مثل: الجبّاس، دوّار السوق، حي المحطة، حي الشهداء، حي عبد المؤمن (لاقراف سابقا)، و حي الحدائق (الكوشة سابقا).

و لقد كانت هذه النواة العمرانية آنذاك صغيرة من حيث حجمها، يتوسطها مركز المدينة الذي يقع على موضع غير منبسط -sur un site accidenté–، و بالتالي ضيّق الشوارع و الأزقّة، و انسحب هذا الوصف على الأحياء المجاورة للمدينة في وقتها (1960)، إلا من أحياء كان يسكنها "المعمرون"، حيث نجدها تأخذ طابعا آخر في نمطية البناء، سكنا و شوارع، نجدها غرب المدينة، على النقيض من الأحياء الشعبية التي كان يسكنها "الأهالي"، أي نحو الشرق منها.

و من هنا نستخلص أن مدينة برج بوعريريج لم تكن في رأي "المستعمر" تابعة لهم– ville coloniale– بأتم معنى الكلمة، كمدينة سطيف مثلا.

و نعتقد في نظرنا أن التصميم الأصلي لمدينة برج بوعريريج، إنطلاقا من طبيعة موضعها، و الذي يمتاز بعدم إنبساط في نواته العمرانية القديمة. Noyau historique urbain (N.H.U).

و إنطلاقا من هذه النوات ذاتها، بدأت تتوسع مدينة برج بوعريريج شيئا فشيئا. إلا أن الإستعمار الفرنسي فرق بين نمطي البناء:

- أحياء خاصة تابعة للسكان المعمرين، تمتاز بهيكلة عمرانية بائنة. مثل حي المحطة و المعروف بـــ: Faubourg de la gare، و حي الحدائق و المسمى بـــ: Faubourg des jardins.
- أحياء تابعة لما يسمى آنذاك بالأهالي، مثل حي الجباس و حي لاقراف.

إن هذا النوع في التفريق في البناء، يعرف عند أهل التخصص بالتمييز العمراني و الذي ينجم عنه حتما التمييز الإجتماعي، إن لم نقل التمييز العنصري.

و الخريطة رقم –01– توضح لنا بجلاء.

- الإطار الطبيعي:

تتواجد مدينة برج بوعريريج عند النقطة الجغرافية 36 °من دوائر العرض شمالا و 4°- 30 دقيقة من خطوط الطول شرقا. و هي واحدة من مدن الهضاب العليا الشرقية بل هي بدايتها. تقع على ارتفاع نحو 900 متر، على بعد 240 كلم إلى الشرق من العاصمة و 190 كلم غرب قسنطينة.

و تتواجد وسط سهول متموجة، تحدها جبال البيبان إلى الشمال و سلسلة جبال المعاضيد و الحضنة إلى الجنوب.

يمتاز مناخها بكونه قاريا، شبه جاف و قليل المطر، شتاؤه قارس و صيفه جاف و حار.

أصبحت عاصمة ولاية وفق القانون رقم 84/09، المؤرخ في 04 فبراير 1984م.

- يحدها من الشمال و الشمال الشرقي كل من بلديات مجانة و حسناوة.
- من الجنوب و الجنوب الشرقي كل من بلديات الحمادية و العناصر.
- من الشرق بلدية سيدي آمبارك.

و من الغرب بلدية اليشير.

إن موقع مدينة برج بوعريريج هام و استراتيجي منذ زمن بعيد، كونها تقع على محاور المواصلات، برية منها كالطريق الوطني الشهير رقم 05، و الذي لا يزال العصب الحساس للإقتصاد الوطني منذ الإستقلال، و لا يزال يلعب الدور الإقتصادي المتميز حتى بعد تدشين الطريق السيار شرق-غرب، هذا الأخير، الذي يجد له محولين:

- **الأول:** إلى الغرب من المدينة بـــ: 11 كلم على مستوى اليشير.
- **الثاني:** إلى الشرق منها بـــ: 05 كلم.
- كذلك الطريق الوطني رقم 45 و الذي يربط بينها و بين مدينة المسيلة و منها إلى أقاصي الصحراء.
- و الطريق الوطني رقم 76 الرابط بين مدينتنا و شمال الولاية ثم الإتصال بولاية سطيف.
- و إنتهاء بالطريق الولائي رقم 42 و الذي قد يرقى إلى طريق وطني، و يربط بين أقصى الجنوب الشرقي للولاية لتتصل بتراب ولاية المسيلة (برهوم)، و امتدادًا في الإتجاه المعاكس أي نحو الشمال الغربي، يتفرع منه طريقان، واحد نحو ولاية بجاية (حينها يبدأ الطريق الوطني رقم 103)، و الآخر يمتد شمالا حتى يتصل بولاية سطيف كذلك.

ثم خطان للسكة الحديدية:

<u>- الأول:</u>

- و الرابط بينها و بين العاصمة و ما بعدها حتى أقصى الحدود الغربية للبلاد.

- و الرابط كذلك بينها و بين قسنطينة حتى أقصى الحدود الشرقية للبلاد.

<u>- الثاني:</u>

- و هو خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة برج بوعريريج و مسيلة و الذي بدئ إستغلاله منذ أكثر من عامين، و قد يكتمل مساره في مدينة تيارت.

و من خلال كل هذا، نصل إلى أن موقع مدينة البرج هام جدا و استراتيجي منذ القدم و لا يزال، و لهذا توجب على المسؤولين المركزيين أن يولوها اهتماما أكبر يليق بمقامها و تاريخها.

هذا الموقع يتوسط مساحة الولاية تقريبا، و تجعل البعد المسافي بينها و بين بلدياتها و دوائرها المختلفة شبه متقاربة.

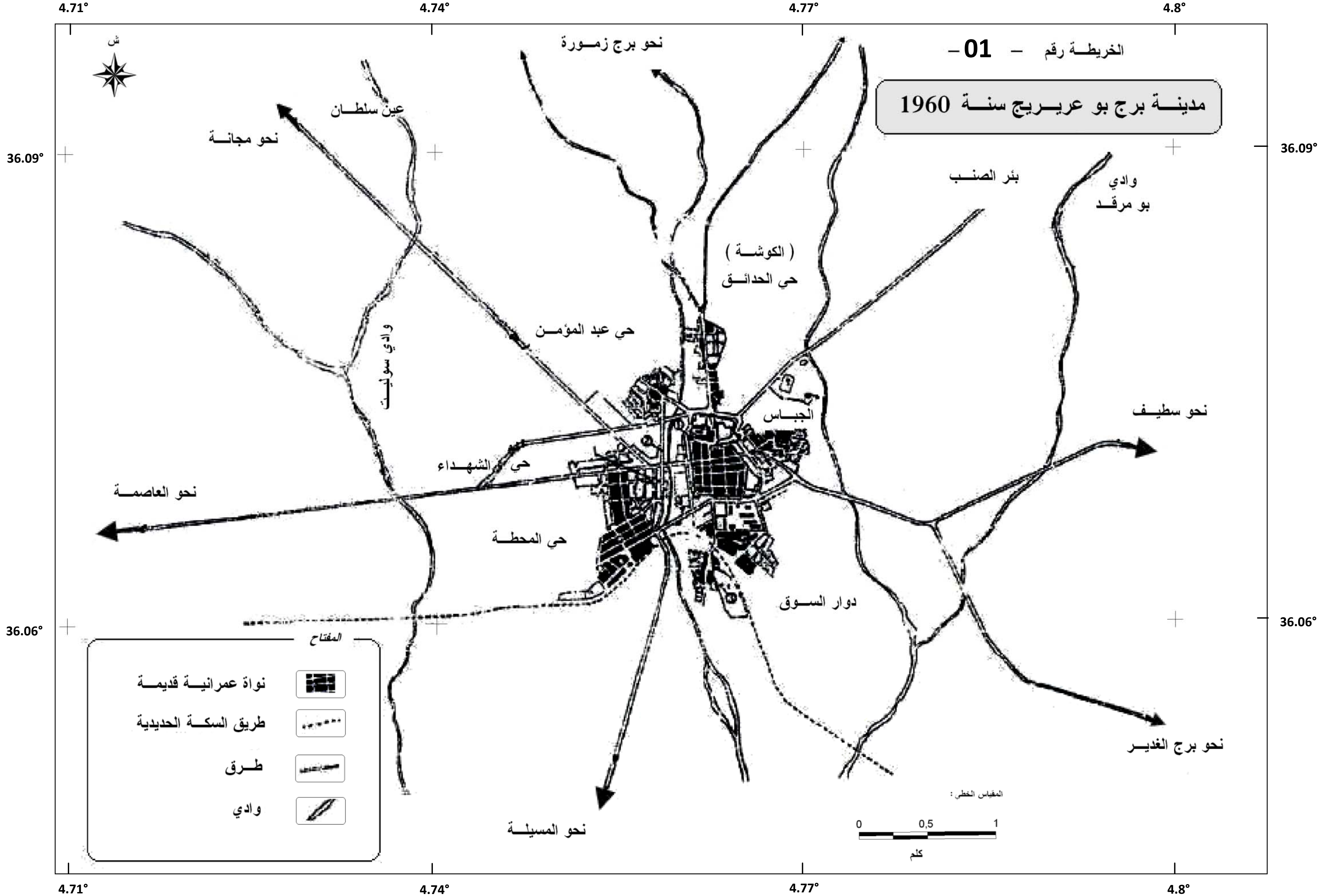
فهي مدينة محورية، تقع على محاور المواصلات بمختلف أنواعها، و ذات موقع استراتيجي أخاذ.

إن مدينة برج بوعريريج، تمتاز بموضع منبسط على أطرافها، متضرس نوعا ما في وسطها، و بموقع ممتاز على المستوى الوطني.

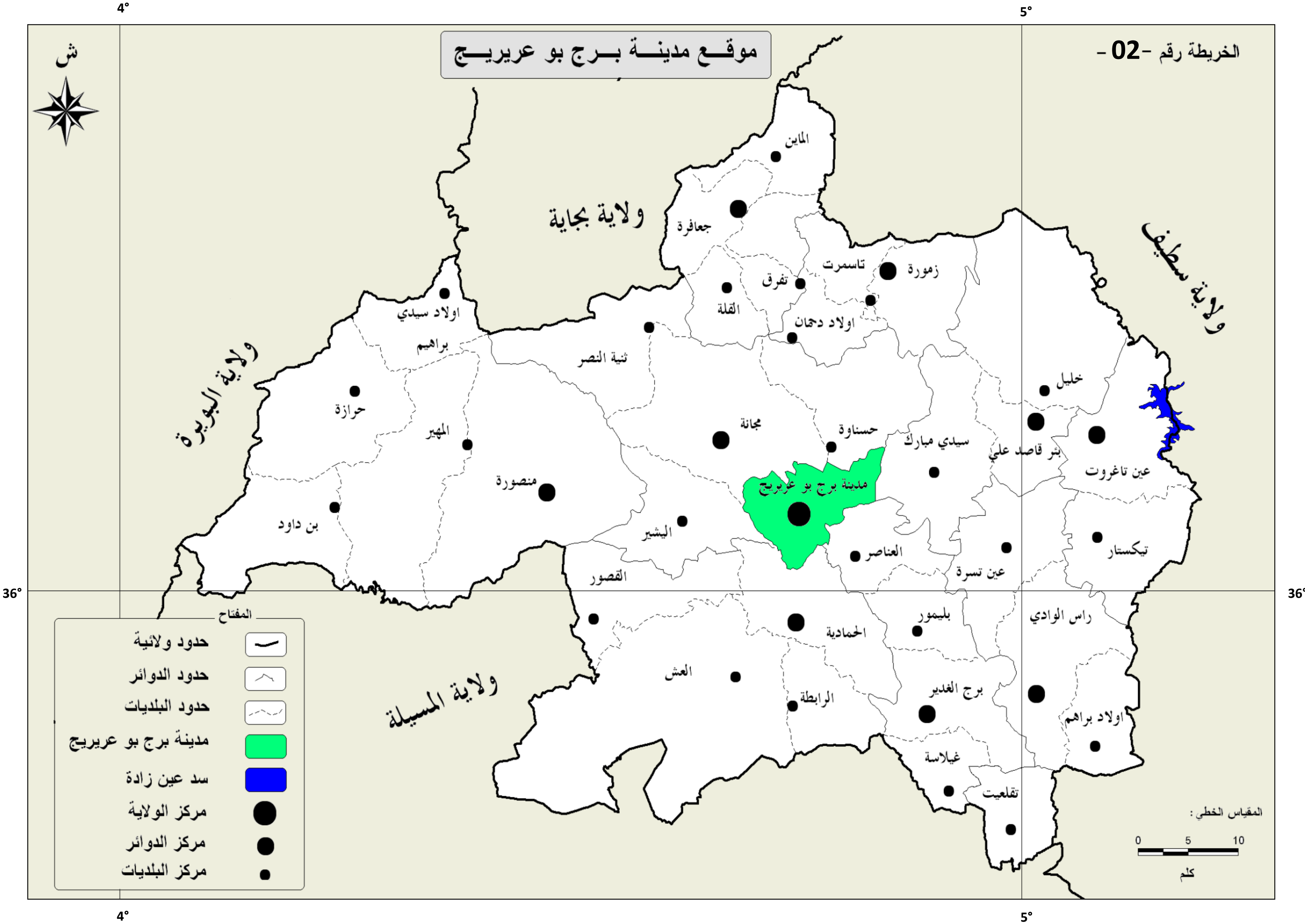
فهي تجمع بين أقصى الغرب الجزائري، مرورا بها نحو أقصى الشرق، هذا من جهة، و من جهة أخرى تصل الجزائر الشمالية بالصحراء العميقة، مرورا بها حتما، باتجاه مدينة المسيلة، و وصولا إلى أقصى الجنوب الجزائري.

و بهذا كله تبقى مدينتنا ذات موقع إستراتيجي، لا يمكن أبدا تعويضه.

و الخريطة -رقم02- توضح موقع مدينة برج بوعريريج.



المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية +انجاز الطالب



المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية +انجاز الطالب

الفصل الأول: السياسة الصناعية في العالم

مقدمة:

يتطلب تطور الصناعة تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بطرق المواصلات ذات القوة الكبيرة، و حواضر سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة. و ما أن يتحقق هذا التجهيز حتى يقدم تسهيلات لتطور صناعي لاحق. لقد كان لسنوات 1770−1820/1820−1860/1860−1900/1900−1920 مرحلة دخول الدول في مرحلة التصنيع.[1]

كما يمكن الإشارة إلى أن التصنيع في اقتصاديات الدول النامية يختلف تماما عنه في الدول المتطورة في القرن التاسع عشر و جزء من القرن العشرين.

لقد كان العالم قبل سنة 1990م، ينقسم إلى قطاعين مختلفين:

-قطاع البلدان الصناعية المتطورة.

-قطاع البلدان غير المصنعة أو في طريق النمو.

لقد كان لعملية التصنيع في البلدان المتطورة الآثار الإيجابية على تطورها، نظرا لقدمها في العملية أولا، ثم استغلال ثروات البلدان المستعمرة و تطويعها لخدمة مصانعها آنذاك.

لقد كانت أنواع الصناعة في العالم المتطور مرتبطة أساسا بالموارد الطبيعية للدول النامية و كذا المحروقات.

أما عن التصنيع في البلدان ذات الإقتصاد المشترك فهو بين بين، أي حقق نتائج مقبولة من دفع لوتيرة النمو الإقتصادي و رفاه المجتمعات التابعة لها.

[1]- Sid -Ahmed Abdelkader: Croissance et développement-Tome1. O.P.U-1981- 856p-p 797.

إلا أن الدول النامية، و رغم بعض التجارب التي كانت تبدو جديرة بالإهتمام و التنويه، إلا أنه و بعد عقدين من التجربة الصناعية، و لأسباب ذاتية و موضوعية، تراجع التصنيع كاختيار سياسي و إيديولوجي، و أعطى نتائج عكسية مؤلمة. و كذا هو الحال بالنسبة للجزائر، فغيرت من نمط تنميتها وفق ما تمليه الظروف الإقتصادية الدولية الراهنة.

السياسة الصناعية في العالم

1 -نبذة تاريخية:

إنه و من خلال السرد العلمي لتاريخ الصناعة في العالم، يمكن الإشارة إلى تصنيفات عديدة للبلدان، وفق معدلات تصنيعها، و كذا النشاطات الإقتصادية المطبقة فيها، و هي كمايلي:

1 -بلدان بدون صناعات مهمة مثل بعض البلدان الإفريقية.

2 -بلدان منتجة للمعادن و البترول مثل فنزويلا و العالم العربي.

3 -بلدان نصف مصنعة كالبرازيل.

4 -بلدان مصنعة قديما مثل المملكة المتحدة.

5 -بلدان مصنعة حديثا مثل اليابان و أستراليا و غيرهما.

لقد ظهر الفحم الحجري في القرن التاسع عشر كعامل أساسي للتصنيع، فقدم الكوك لصناعة التعدين، و الطاقة إلى المصانع و خطوط السكك الحديدية و صناعة السفن.

و تطابق عصر الفحم آنذاك مع جغرافية للصناعة، لا زالت تفرض نفسها حتى العصر الحاضر ربما.

حيث ولدت الصناعة الإنجليزية مع تطور استخراج الفحم و نشاط التجارة البحرية التي ضمنت في آن واحد التموين بالمواد الأولية، و تصريف المنتجات المصنعة.

لقد ارتكزت القوة الألمانية آنذاك في مجموعة الدول الست للمنظمة الأوروبية للفحم و الفولاذ G.E.C.A، على شروط طبيعية و منهج تنظيمي مجرب منذ ثلاثة أرباع القرن.

و أولى الشروط الطبيعية الملائمة هو وجود أحد أحواض الفحم الحجري الثلاثة الكبرى في أوروبا، و الذي كان يستثمر بقوة منذ عام 1880م، و نذكر منها حوض الروهر، الذي كان مدعوما بأحواض إكس لا شابيلAix-la chapelle و السار و حوض اللينيت.

لقد كان سنوات 1950-1960 سنوات "المعجزة الإيطالية"، بعد "المعجزة الألمانية"، فلقد عززت إيطاليا بالمثابرة، و تدريجيا، أكبر سباق كان يمثله بالنسبة إليها هو نقص الطاقة في عصر كان فيه امتلاك الفحم هو الشرط الذي لا يكون بدون أي نمو صناعي.

و لقد اشتهرت الصناعة الإيطالية في ثلاثة ميادين أساسية هي:

- صناعة النسيج.
- صناعة المواد الغذائية.
- الصناعات الميكانيكية (و خصوصا السيارات).[2]

أما عن الصناعة الفرنسية، فإن القسم الأعظم من مؤسساتها الصناعية متجمع في أربع مناطق.

-إثنتان منهما مناطق منجمية:

-منطقة الشمال (مقاطعة الشمال pas-de-calais)

-منطقة الشمال الشرقي (مقاطعة مورث و موزيل و موزيل Moselle et Meurthe et Moselle)

---

[2]- بيار جورج: جغرافية العالم الصناعية- ترجمة بهيج شعبان- الشركة الوطنية للنشر و التوزيع1972، 114 ص، ص ص 11-17-28و36.

-و المنطقتان الأخريان هما: منطقة باريس و ليون.

و على النقيض من ذلك، فإن منطقة الشمال الشرقي هي أقل تنوعا بكثير من منطقة الشمال.

أما عن النمسا، فلقد لاقت صعوبات جمة في تحقيق تصنيعها، إلا أنها أكثر حظا من سويسرا بالنسبة للشروط الطبيعية، فهي غنية بالطاقة المائية و تملك الحديد.

لقد جعل السويد من ركائز الحديد و أخشاب غاباتها بلدا صناعيا منذ القرن السابع عشر، فهو يملك صناعة ميكانيكية كبرى كصناعة السيارات و الإنشاءات البحرية.و هي تزاحم سويسرا و هولندا في ميدان الصناعات الغذائية.

لقد كانت الزراعة التي هي قاعدة غذائية في أوروبا، قاعدة صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن قوة الموارد الطبيعية من فحم حجري، حديد و نحاس متوفرة بكميات كبيرة في الوسط الشرقي، أي حول البحيرات الكبرى، ساهمت بشكل كبير في إرساء دعائم صناعة ذات قوة خارقة حقيقية.

لقد اشتغلت دولة اليابان منذ عام 1846 بحماس لأجل النهوض بالقوة الصناعية، ذلك أنه و في وقت وجيز، يقارب النصف قرن، بدت أنها قادرة على الوقوف في وجه الدول الأوروبية الكبرى.

لقد كانت الحرب هي هدف جهود التصنيع، فنمى اليابانيون الصناعات التي تمتاز بها بلادهم، و على الخصوص صناعات النسيج. أما فيما يخص شروط قيام هذه الصناعات، فلقد كانت أقل ملاءمة. إذ أن هناك نقصا خطيرا في المواد الأولية.

كما يمكن الإشارة إلى مجموعتين أخريين من البلدان الصناعية الحديثة وهما:

-كندا و أستراليا، حيث تتمتع الأولى بثروة معدنية غير عادية، إذ تملك احتياطا هاما من جميع الموارد النادرة التي تستعملها في الصناعات الحديثة.

أما عن أستراليا، فلقد ظهرت الصناعة بها بفعل وقوع الحرب العالمية الثانية، و قد نمت بسرعة كبيرة عن طريق دعوتها للهجرة إليها، لتزويد و إغناء اليد العاملة فيها. [3]

و لقد كانت تشكو أمريكا اللاتينية آنذاك من تأخر هائل في الناحية الصناعية مقارنة بأمريكا الشمالية. و يفسر هذا التأخر أساسا بشروط طبيعية. ذلك أن هناك نقصا في مصدر الطاقة.

إذ أن مدخرات الفحم كانت تبدو قليلة، لأن التنقيب عنه كان سيئا. إلا أنه و مقابل ذلك، فإن احتياطي البترول هو أكثر بكثير من احتياطي أمريكا الشمالية.

أما عن الإتحاد السوفياتي (سابقا)، فلقد تم إدخال الإشتراكية الممتزجة بجهد شديد للتصنيع.

و لقد كان هذا الأخير متأخرا في مطلع القرن الماضي (التاسع عشر) تأخرا ملموسا في التجهيز الصناعي. و هو يمتاز بشروط طبيعة ملائمة، ذلك أنه يزخر باحتياطي عظيم من النحاس ، المنغنيز و البوكسيت، و حقول من الفوسفات.

أما عن الصين الشعبية آنذاك، فلقد ظهرت بها الصناعة الكيماوية نحو 1960م. حيث كانت و لا تزال الصين إحدى أكبر القوى في العالم، خاصة في نطاق القطن.

2- **<u>شروط قيام الصناعة:</u>**

إن من ضمن شروط قيام الصناعة في أي بلد، مع بعض الإختلافات في التصورات النظرية، الإقتصادية و السياسية بين مختلف الدول تتمثل في:

[3]- نفس المرجع السابق، ص ص47-55-66-75-85-91-99 و112.

-التنظير العميق و الواقعي لسياسة صناعية مستقبلية، تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات البلد المعني ومقوماته.

-الإحصاء الدقيق لمناطق الثروات المعدنية، لا سيما الباطنية منها.

-التطوير اللائق لقطاع المواصلات بشتى أنواعها، ذلك أنها العصب الحساس و الحيوي لنقل المواد الخام من مناطق الإستخراج إلى المصانع المعنية، و بعدها حين تصنع المنتوجات نهائيا تسهل شبكة المواصلات عملية إيصالها إلى الأسواق.

-إيجاد اليد العاملة المهنية اللائقة من حيث التكوين و التأهيل.

-و أخيرا توفير رؤوس الأموال اللازمة لتطوير الصناعة الموجودة، تحديثها و محاولة الحفاظ على ديمومتها.

لقد شهد العالم و لا يزال، تحولات عميقة و جذرية في السياسة الصناعية، و ذلك لتغير النمو الإقتصادي للبلدان المعنية. و إذا كان القرن الماضي شاهدا على وجود نمطين من الإقتصاد، تبعهما نوعان من الصناعة، مع بعض الفوارق الخاصة بمجموعة معينة من البلدان، نتجه الآن نحو نمطية شبه موحدة للصناعة و التصنيع في العالم.

3- **<u>مراحل التصنيع في العالم الثالث:</u>**

يمكن القول بأن عملية التصنيع بدأت تظهر في بلدان العالم الثالث ابتداء من 1930م. و لقد شهدت مرحلتين أساسيتين في قرابة نصف قرن.

أ- **<u>التصنيع و غزو الأسواق الداخلية (1930-1970):</u>**

لقد تميزت هذه المرحلة باتباعها لأربعة مبادئ أساسية هي:

- إرساء الحواجز الجمركية للحماية من المنافسة الأجنبية للأسواق الناشئة.

- إحترام التبعية التكنولوجية بالنسبة للأمم المصنعة.
- إنتاج مجموعة من الحاجيات وفق النمو الغربي.
- إستيراد التجهيزات عوض المواد الإستهلاكية.

إنه و مهما كانت النتائج السلبية المتمخضة عن التصنيع، نظرا للعطالة التي تصيب النشاطات الفلاحية، يبقى التصنيع هذا الثروة الرئيسية لإنعاش المنتوج الوطني العام P.N.B.

ب - <u>الإندماج في النظام الصناعي الدولي ابتداء من 1970:</u>

إنه و منذ 1970م، أصبح التصنيع في العالم الثالث، و الذي أنضوى تحت إطار الشركات العالمية، شعاعا لإدماج البلدان الفقيرة في النظام الإقتصادي الدولي. و لهذا نجد أن الإندماج الصناعي لدول العالم الثالث يأخذ أشكالا عديدة و متغيرة، من ضرورة إيجاد يد عاملة كفأة، قابلة للتأقلم مع طبيعة العمل ذاته.

إن السياسات الضريبية، المالية، الإقتصادية والإجتماعية، يجب أن تكون مرنة قصد تشجيع المستثمرين المحليين خصوصا.

4- <u>أنماط التصنيع في العالم الثالث:</u>

يرى Ikonicoff.m أن هناك أربعة أنماط من التصنيع في العالم الثالث:

1 - <u>نمط الجنوب الشرقي الآسيوي:</u>

و لا سيما دول مثل كوريا الجنوبية - تايوان - هونغ كونج- و سنغافورة. حيث يعتبر هذا النمط مرجعا للتصنيع الناجح في العالم الثالث.[4]

[4] - DI Méo Guy : les pays du Tiers-Monde, 1985, 226 p, p p 76-77.

و لقد كتب الوزير الأول الفرنسي الأسبق Raymond Barre كتابا قيما عن هذه الدول الأربع.

إنه و مع غياب الثروات الطبيعية و النسيج الصناعي الأولي، يمكن لاقتصاد هذه الدول من تخطي هذه العقبة من خلال:

- يد عاملة غير كفأة و لكنها تتأقلم سريعا.
- سياسة مرنة للدول هذه في الميادين التجارية، المالية و الإجتماعية.

لقد شهدت الشركات الوطنية لهذه الدول منافسة شديدة دوليا، و لكنها قاومت من خلال سياسة مرنة في التنظيم، و طريقة تسيير اليد العاملة، مثل صناعة الحديد و الصلب، صناعة السفن و الهندسة المدنية.

و لقد ترجمت وتيرة التصنيع السريع بما يلي:

-المساهمة البينة و الواضحة للقيمة المضافة الصناعية، حيث أصبحت تضاهي مستويات الدول الصناعية.

-مساهمة قوية لمستخدمي الصناعة في اليد العاملة النشطة، مثل: 30% من كوريا الجنوبية، و 57% في هونغ كونغ.

2 -<u>نمط أمريكا اللاتينية:</u>

نشير هنا إلى أن أولى الصناعات الحديثة في هذه البلدان -بلدان أمريكا اللاتينية- (و على سبيل المثال لا للحصر البرازيل و المكسيك)، بدأت منذ قرن و نصف.

و لقد تميزت نشاطاتها بمايلي:

- تطور صادراتها من خلال تمويل المواد الخام.

– تراكم الرأسمال المحلي، من خلال تطور التجارة الخارجية (نسيج–صناعات غذائية و تعدين).

و في هذه المرحلة بالذات (أي بعد 1930)، ظهر نوع آخر من التصنيع و هو الصناعات البديلة للإستيراد، (لا سيما وسائل الإستهلاك اليومي). إلا أنه و منذ 1960، فتحت هذه الأسواق التي كانت مغلقة سابقا. حيث تأسست بعد نداء عريض لرؤوس أموال و تقنيات دول الشمال. لكن هذا الإنفتاح نسبب في قوة الإستدانة الكثيفة، حيث طالت أمريكا اللاتينية أزمة خانقة.

3 –<u>نمط إفريقيا السوداء:</u>

لقد بدأت إفريقيا السوداء بصناعة بدائية، تمثلت في التحويل الأولي للمواد الزراعية و المواد الأولية قبل تصديرها، ثم بفعل هذه المداخيل المتواضعة، تصب في قطاع الصناعة المحلي. كما يمكن الإشارة إلى عاملين أساسيين ساهما في تخفيف وتيرة التطور الصناعي و هما:

–قلة الطلب على المنتوج المحلي بفعل الفقر الشديد و تمركز الثروات بين أيدي قلة قليلة.

–المستوى الضعيف للتراكم الوطني لرؤوس الأموال، نتيجة لتحويل الفوائد نحو البلدان الأصلية، و التي حققتها الشركات الأجنبية.

لقد اتجهت إفريقيا "السوداء"منذ 1975م من مرحلة استبدال الواردات إلى مرحلة تثمين الثروات المحلية.

و لقد ساهمت هذه الإستراتيجية الجديدة في تطوير الصناعات الغذائية القديمة، و طورت بعد ذلك، حيث يمكن أن نذكر منها: صناعة الزيوت و المواد المعلبة. و نشاطات أخرى جديدة تعنى بتحويل المواد الأولية المصدرة خاما مثل: النسيج و عجين الورق. إنه و منذ 1960 و حتى 1975، إزدهرت صناعات الأحذية، الحلويات، المشروبات، الطلاء، الصابون، المواد البلاستيكية و الأسمدة في العاصمة أبيدجان بساحل العاج.

لقد نالت الصناعات المتجهة نحو التصدير مثل الصناعة القطنية، و مركبات فلاحية مثل تحويل السكر، الكاكاو، المراتب الأولى.

4 - نمط البلدان المصدرة للبترول:

لقد تطور الإقتصاد الصناعي للدول المصدرة للبترول وفق نظام مزدوج:

- أن إندماجه في السوق العالمية كان عن طريق صادرات المحروقات (البترول و الغاز الطبيعي)
- أن الربح البترولي يغذي بناء جهاز صناعي يلبي الحاجيات الداخلية للبلد المعني.

و الهدف من كل هذا هوالتحرر من تبعية الدول المصنعة. كما لا يبدو غريبا أن الصناعة البتروكيماوية هي أساس التصنيع في دول منظمة البلدان المصدرة للبترول O.P.E.P، حيث عجزت أن تتعدى هذه المرحلة لتنشئ صناعة تحويلية، و مثال الجزائر واضح و جلي.

إن صناعة دول العالم الثالث مهيمن عليها، تابعة و ضعيفة أداء.

ذلك أن الدول الفقيرة لم يتسنى لها إحداث ثورة صناعية أصيلة و مستقلة، و أن الهوة التكنولوجية بينها و بين الدول الغنية لا تعدو أن تزيد.

و هنا يمكن التساؤل، أنى للتصنيع هذا أن يخرجنا من التخلف؟[5]

5 -دور النمو الصناعي في العالم و أثره على النمو العمراني:

مما لا شك فيه أن للنمو الصناعي في العالم أثرا بائنا على النمو العمراني. ذلك أن الصناعة تعتبر المحرك الأساسي لتطور المدن، سواءا مدن العالم الثالث أو العالم المتطور.

إلا أن الوتيرة تختلف بينهما لاختلاف طبيعة نظامهما الإقتصادي.

فمدن العالم الثالث التي شهدت طفرات عمرانية معلومة جراء عملية التصنيع السريع بالدرجة الأولى، أصبحت متخمة جدا، فاقت محيطها العمراني الحقيقي. و نذكر على سبيل المثال لا الحصر: في إفريقيا:

-مدينة لاجوس في نيجيريا، حيث حولت عاصمة البلاد إلى مدينة أبوجا، بفعل زيادتها العمرانية الغير طبيعية.

-كثير من مدن دولة إفريقيا الجنوبية مثل: بريتوريا-جوهانسبورغ و غيرهما.

كذلك هو الحال بالنسبة لمدن البلدان الناشئة مثل:

-مكسيكو عاصمة المكسيك، و التي فاق عدد سكانها الـــ 20 مليون بكثير.

-ساو باولو و ريوديجانيرو في البرازيل.

و الأمر صحيح كذلك بالنسبة لمدن العالم المصنع، و التي أسس عدد مهم منها بفعل الصناعة منذ الثورة الصناعية. كمدن أوروبا في نهاية القرن الـــ 18.

5-نفس المرجع السابق, p p 78-79et80.

و كذلك هو الحال بالنسبة لعديد من المدن التقليدية التي "فجرها" التصنيع في القرن التاسع عشر مثل المدن المنجمية.

أما في بداية الألفية الثالثة، فيمكن القول أن الفعل الصناعي ما زال العامل المهيمن على نمو المدن في العالم، حيث نجد كل من نيويورك – لندن – طوكيو – فرانكفورت و باريس، يزداد نموها العمراني بشكل ملفت للنظر جراء زخم التصنيع. ناهيك عن مدن العالم الأقل تصنيعا، ذلك أن مفهوم عولمة الإقتصاد يكاد يؤسس نظرية عمرانية واحدة متجانسة.

<u>الخلاصة:</u>

و من خلال كل ما سبق، تمكننا من الوصول إلى النتيجة التالية:

أن الدول الصناعية الكبرى أسست بعد تطوير فلاحتها، لصناعة حديثة بنتها على مراحل متباينة وفق متطلبات سكانها أولا ثم حاجيات الأسواق العالمية ثانيا.

لقد إتسمت الصناعة في العالم بنمطين أساسيين:

–صناعة الدول المتطورة و التي كانت مستعمرة لبلدان متخلفة في كل أنحاء العالم، نهبت ثرواتها و بنت صناعتها على ذلك الأساس.

–صناعة العالم الثالث و الذي نستثني منه بعض دول آسيا و أمريكا اللاتينية، ذلك أنها طبقت منهجا اقتصاديا مغايرا.

هذا النوع من الصناعة بدا حديثا من حيث الزمن، لم تؤسس له قاعدة صناعية سابقة، فأراد القائمون عليه من أن ينتهجوا نمط الصناعة السريع و المكثف، حتى يمكن إخراج البلدان هذه من التخلف و في زمن قياسي، ثم محاولة تقليص الهوة التكنولوجية بينها و بين العالم المصنع.

و في هذا السياق، يمكن أن نستثني دولا سميت بالنمور الأربعة و هي: كوريا الجنوبية – تايوان – هونغ كونغ و سنغافورة.

هذا من ناحية قارة آسيا.

أما من جهة قارة أمريكا اللاتينية، فيمكن أن نستثني كذلك دولا مثل البرازيل و المكسيك.

هذا الكلام و التحليل يصلح لفترة ما قبل تسعينات القرن الماضي، أما و قد أسس لنظام عالمي إقتصادي جديد فهيمن العالم الرأسمالي بشكل رهيب على الصناعة و طوعها لإيدولوجيته.

إلا أن هناك بلدانا سميت بالناشئة Les pays émergents، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كلا من الهند و الصين بقدر كبير دون أن ننسى ماليزيا و تركيا بعد ذلك و إيران.

الفصل الثاني: السياسة العمرانية في العالم

مقدمة الفصل الثاني:

إن الدراسات العمرانية المختلفة تؤكد على أن طبيعة النظام الإقتصادي المتبع في بلد ما، يؤثر حتما على نمط السياسة العمرانية فيه.

لقد شهد العالم قبل تسعينات القرن الماضي نمطين أساسيين للسياسة العمرانية، مع إمكانية إدراج نمط ثالث بينهما.

أ -النمط العمراني الممركز، و هو نمط يتبع النظام الإقتصادي الموجه، الذي يعتمد على تنمية المدن الكبرى بصفة خاصة، دون إيلاء الإهتمام اللازم للمدن الصغيرة و المتوسطة، و هذا يتأتى إنطلاقا من النظرة المركزية للإقتصاد في ذلك البلد.

و نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر تجربة الإتحاد السوفياتي سابقا، تبعته بلدان أوروبا الشرقية ذات التوجه الإقتصادي الإشتراكي مثل: بلغاريا – بولونيا – يوغوسلافيا و هنقاريا.

ب -النمط العمراني الليبرالي، و الذي يستند في سياسته على بسط الثروات على المستوى الوطني، مع تحديد الأولويات وفق ثروات المنطقة المحلية، نوعية موضعها كقربها أو بعدها بالنسبة لمحاور المواصلات.

و هنا نشير إلى التجربة الرائدة للبلدان الأنجلو-سكسونية Les pays anglo-saxons، كالولايات المتحدة الأمريكية – غرب كندا – بريطانيا- أستراليا – و أوقيانوسيا.

ج -النمط العمراني المختلط، و قد نعده في اعتقادنا يجمع بين النمطين السالفي الذكر.

أما وقد نتجه نحو توحيد نوعية الإقتصاد في الألفية الثالثة مع بعض الإستثناءات ككوبا و دول أمريكا اللاتينية و الجنوبية، فإننا نتوقع نوعا من الإنسجام في نمط النمو العمراني في العالم.

السياسة العمرانية في العالم

نبذة تاريخية:

لقد كان للتطور التكنولوجي والنمو الديموغرافي آثار بينة على المدن في العالم. ذلك أنه بفعل هذين العاملين ليس إلا، تجاوزت المدن صروحها القديمة.

إن نوعية المواصلات والتطور الصناعي جعلا من المدن تتزايد من حيث عدد سكانها، توسعت كثيرا وأنت بعد ذلك على الأراضي الفلاحية.

لقد ظهرت مفاهيم عديدة للمدينة وفق مستوى التطور الإقتصادي والمفهوم الإيديولوجي مثل: أحياء عمالية لكونها قريبة من مجموعة مصانع، مدن فلاحية Agrovilles ، حيث يسكنها عمال الفلاحة.

لقد كان الإتحاد السوفياتي سابقا (روسيا الإتحادية الآن)يطبق هذه السياسة على نطاق واسع.

بينما نجد في البلدان الرأسمالية المتطورة انسجاما عمرانيا فريدا من نوعه، وتباينا معيشيا وفق المداخيل.[1]

لقد أحدثت الثورة الصناعية تحولات عميقة بحيث أصبحت المدن الصغيرة والقديمة عبارة عن مراكز تحوم حولها بنايات من كل جانب. كما يقول كارس ماركس عن التطور الصناعي الكبير من 1846 إلى 1866م. لقد كان عدد سكان المعمورة في بداية القرن العشرين 1,6 مليار نسمة ، منها 13.6% يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن 5000 ساكن، أي بنحو 217مليون نسمة. وأصبحت 28,2% في1950 م.

بينما بلغت النسبة 41% في 1975، أي 1مليار و 644 مليونا في هذه الشريحة من المدن ، حيث كان تعداد السكان عالميا 4 مليارات نسمة لقد ازداد عدد المدن دور انقطاع بدءا من سنة 1800، حيث كان عددها 45، ذات ال 100.000 ساكن وأكثر، ثم بلغ عددها في 1600،1970 مدينة. وكنا نعد في نفس التاريخ أي في 1800 مدينة أو اثنتين ذات المليون نسمة (لندن وربما بكين).

---
[1] - beaujeu-Garnier jacqueline : Géographie urbaine,collection U – Armand Colin, Paris, 1980, 360p, pp 12-13.

بينما وصل عددها في 1970، 199 مدينة، وفي 1975،162.

1 –التوسع المجالي العمراني:

يتوسع المجال العمراني بصفة غير منتظمة، وفق اتجاهات وعوامل عديدة:

أ – العامل الطبيعي:

ذلك أن هناك أماكن يصعب البناء فوقها لصعوبتها. إلا أن التطور التقني هون من ذلك كثيرا.

ب –العامل العقاري:

ونقصد به أبعاد وأشكال القطع الأرضية التي عادة ما تكون صغيرة الحجم وغير منتظمة، مما يصعب عملية البناء.

ج– العامل الإقتصادي:

ويعني به قيمة الأرض. فكلما كان سعر المتر المربع رفيقا، كلما شجع على التعمير، والعكس صحيح.

د– العامل السياسي:

ذلك أن وجهة النظرة السياسية للسلطات المحلية والمنتخبين المختلفة، يمكن لها أن تحدث اختلافا في طريقة تصميم عملية التوسع العمراني.

2 –المجال العمراني المستقبلي:

نعتقد أن المجال العمراني سوف يتوسع وبشكل ملحوظ بفعل الزيادة الكبيرة لسكان الحضر، ولاسيما في بلدان العالم الثالث، وكذلك لسكان المدن ذوي الدخل الرفيع في البلدان المتطورة.

وهنا، وجب وضع الأسئلة التالية:

هل يتحتم على المدن الكبرى للدول في طريق النمو أن تمر بنفس مراحل التطور المجالي وفق وثيرة نموها وارتفاع مستوى المعيشة لديها؟

لا يمكن الإجابة هنا بالإيجاب أو بالسلب.[2]

هل يمكن أن نسقط تجربة نمو المراكز العمرانية الحديثة في بلدان العالم الثالث على التجربة المكتسبة في مدن البلدان المتطورة؟.

ماهي العلاقة بين المدن وظهيرها، وكيف يمكن للقطاع الريفي أن يؤثر على القطاع العمراني والعكس؟

3 -سياسة النمو العمراني الوطنية:

إن ضرورة إيجاد صيغة الإستراتيجية الوطنية للنمو العمراني أكثر من ملحة في البلدان الأقل تطورا، وذلك لعدة أسباب وهي:

أن معدل النمو العمراني للدول في طريق النمو يزداد بوتيرة أسرع مما كان عليه معدل النمو العمراني في الدول المتطورة.

أن بريطانيا فقط لوحدها كانت "تستحوذ" على 50% من النمو العمراني في سنة 1900م. حتى أن الولايات المتحدة الامريكية لم تصل هذا المعدل إلا في سنة 1920م.

نحن نرى أن أهم العوامل المحددة للتعمير وتمركز السكان في المناطق العمرانية هي:

أ – وتيرة النمو وبنية القطاع الفلاحي.

ب -معدل النمو الصناعي.

ج- حالة شبكة المواصلات بشتى أنواعها.

كما نجد بالمقابل أن سياسة التعمير الوطنية تهدف إلى:

- التطور الكامل لثروات البلاد.
- محاولة التحكم في المحافظة على الإنسجام بين كل جهات الوطن.
- محاولة الحد من التمركز المتزايد للنشاطات الإقتصادية في عاصمة البلد.
- التسيير الفعال والمتوازن للنمو داخل المدن ذاتها.

[2] - Bastié j- DEZERT Bernard – L'espace urbain, éd masson, Paris, 1980, 384p.

ذلك أنه للحد من تمركزالسكان داخل المدن الكبرى ، يجب اتباع سياسة اللا مركزية التي تشجع نمو القطاع الفلاحي من جهة، ونمو المدن الوسيطة من جهة أخرى.

فسياسة اللامزكرية المتبعة يجب أن تستند على سياسة تطور القطاع الفلاحي، لأن "جمود" الفلاحة يخفض نمو المراكز الريفية والمدن الصغيرة، ويسرع وتيرة التمركز في المدن الكبيرة خاصة.

إن فشل سياسات التعمير الوطنية في البلدان الأقل تقد ما مرده إلى ثلاثة عوامل أساسية:

أولا وقبل كل شيء، نقص الإرادة السياسة من أجل توزيع جيد للنشاطات الإقتصادية للبلاد.

ثانيا: أن سياسات التعمير تعنى فقط باللامركزية العمرانية.

ومن هنا نجد أنه عندما يكون مستوى التعمير والتطور الإقتصادي منخفضين، يكون تمركز السكان والنشاطات الإقتصادية في بعض المراكز العمرانية ذات الحجم الصغير والمتوسط حتميا.

4 - مستوى التعمير:

يفهم من مستوى التعمير نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وهو أول مؤشر يعتمد عليه حينما نريد أن نقارن النمو العمراني لبلدان مختلفة.

هناك عدة أسباب لإيلاء الأهمية لمستوى التعمير. ذلك أنه في المستويات الدنيا له، نجد أن سياسة الإقتصادية تعطي الأهمية الأكبر للقطاع الفلاحي.

وأن مستوى التعمير ومستوى التطور الإقتصادي لصيقان ببعضهما البعض. كذلك نجد أن المستويات المنخفضة للتعمير متمثلة في الهجرات من الريف إلى المدينة، حيث تمثل الرافد الرئيسي لنمو القطاع العمراني.

وفيما يلي نتطرق إلى مجموعة من القارات، ونحاول أن نوضح معالمها العمرانية.

- إفريقيا:

تعتبر إفريقيا القارة الأقل عمرانا، حيث نجد أن مدنها هي الأقل تعميرا على مستوى المعمورة. إذ وصلت نسبة التعمير بها في سنة 2000، 40%.

لقد بلغ التعمير في إفريقيا الشمالية والجنوبية سنة 1978م، 50% ، بينما لم يتعد النمو العمراني بالمناطق الأخرى 25%.

- **أمريكا اللاتينية:**

للإشارة فقط، أنه بين سنتي 1960و1985، كان الإتحاد السوفياتي آنذاك وحده الذي سجل وتيرة أسرع للتعمير من أمريكا اللاتينية. حيث نجد أنه في هذه البقعة من العالم، معدل النمو العمراني يتضاعف أربع مرات بالنسبة للنمو الريفي، حيث وصلت نسبة التعمير في عام 2000، 75%، إذ بلغتها أمريكا الشمالية عام 1975م.

وتكون بنفس الوتيرة مع أوروبا.

إن تمركز السكان في المدن الكبرى هو ظاهرة فريدة من نوعها للتعمير في أمريكا اللاتينية. [3]

- **آسيا:**

إن القارة الآسيوية هي القارة التي تعيش تباينا واضحا بين مختلف بلدانها فيما يخص النمو العمراني. ذلك أن الهند وأندونيسيا والصين وبفعل هيمنتها، نجد مستوى التعمير فيها ضعيفا. وهي الأكثر أهمية من حيث عدد سكانها الحضر كقيمة مطلقة.

إن آسيا الجنوبية، كون نمط التعمير في الهند فريدا من نوعه، يجمع بين مستوى التعمير المنخفض جدا والمستقر على مدار سنوات عدة.

إن مجموعة غرب آسيا الجنوبية تشبه كثيرا إفريقيا الشمالية.

- **أوروبا:**

ترتب أوروبا في المقام الثالث عمرانيا في العالم، بعد أمريكا الشمالية وقارة أوقيانوسيا.

إن وتيرة التعمير هنا مستقرة وقد تنخفض، ذلك أن سكان الريف انخفض بسرعة بداية من خمسينات القرن الماضي.

[3] RENAUD bertrand : politique nationale d'urbanisation dans les pays en développement, éd économica, 1985, 186p, p22.

- **الإتحاد السوفياتي (سابقا):**

تعالج حالة الإتحاد السوفياتي على حده في إحصائيات الأمم المتحدة.

ذلك أنه ينتمي إلى كل من قارة آسيا وأوروبا في آن واحد.

إنه وخلال الثلث الأخير من القرن الماضي، شهدت روسيا الإتحادية معدل التحويل: ريف- عمران الأعلى على الإطلاق.

إن حصة المدن الكبرى تبقي ضعيفة وفق المعايير الدولية. وذلك لطبيعة نظامها الإقتصادي.

- **أوقيانونسيا:**

إن تجربة أستراليا و زيلندا الجديدة (نيوزيلندا) هيمنت على نمط النمو في هذه القارة.

إذ تتميز هذه المنطقة بمستوى تعمير عال جدا، تتجاوزها فيه فقط أمريكا الشمالية.

إن المدن الكبيرة جدا تأخذ حيزا هاما في النظام العمراني وأكثر من نصف السكان الحضر يتمركزون في المدن المليونية.

5 -تصنيف الإستراتيجيات العمرانية الوطنية:

تنقسم بلدان المعمورة إلى ستة أفواج رئيسية، وفق مميزات كل فوج، مع العلم أن الحدود بينها متواصلة.[4]

إن الكلام عن هذا التصنيف يرجعنا إلى الوراء قليلا تاريخيا، حيث تجب الإشارة إلى أنواع الأنماط الإقتصادية المتبعة وهي ثلاثة:

1 - الإقتصاد الحر 2- الإقتصاد المختلط 3- الإقتصاد الموجه.

وهنا يمكنا التفريق بين البلدان وفق المنتوج الوطني الخام P.N.B للفرد الواحد، عدد السكان الإجمالي، أهمية أسواقها الداخلية، الكثافة السكانية، المساحة الإجمالية ومدى تواجد المدن الكبرى.

ويمكن سرد هذه الأفواج الستة بما يلي:

---

[4] -نفس المرجع السابق.

أ -البلدان الصغيرة جدا مساحة.

ب - البلدان ذات الأسواق الداخلية المحدودة.

ج- البلدان الكبيرة مساحة ذات الدخل الضعيف.

د- البلدان ذات الدخل المتوسط.

هـ- البلدان المصنعة المتقدمة.

و- البلدان ذات الإقتصاد الموجه.

6- الوضعية الحالية لسياسة التعمير الوطنية.

لدراسة الإستراتيجيات الوطنية للتعمير لدى الدول في طريق النمو، يمكن أن نشير إلى التقييم الذي قام به Brian.j.L. Berry حديثا، حيث يقول:

إن الميزة الأساسية لجهود التخطيط في دول العالم الثالث هي غياب الإرادة الحقيقية للتخطيط، ولاسيما الضبابية السياسية.[5]

ذلك أن معظم الإجراءات التي تعني التعمير تعتبر ارتجالية، لأنها لم تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الظاهرية العمرانية.

ذلك أن الإجراءات هذه مجزأة Fragmentaires، لأنها لم تول الأهمية اللازمة للموضوع كله، وآثرت معالجة نقاط قليلة منه، حيث تستند عليها الحكومة كي يمكنها تسيير النمو العمراني، ومحاولة التأثير على سيرورته واتجاهه.

كما أنه يشوبها عدم التنسيق، ذلك أن التخطيط يرتكز على النسق الإقتصادي، بينما نجد أن التخطيط العمراني يتجه نحو المنحى الطبيعي Physique، وهذا التضارب يؤدي إلى سياسات متناقصة.

كذلك نجد هذه الإجراءات سلبية، ذلك أن النظرة الإيديولوجية للمخططين تسوقهم لتحويل تأخير أو إيقاف نطاق النمو العمراني.

---

[5] -نفس المرجع السابق, p102.

بل وأكثر من ذلك الحؤول دون توسيع المدن المحيطة والرئيسية.[6]

إن صياغة الإستراتيجية العمرانية الوطنية تستند على عناصر ثلاثة والتي بدورها تعمل نفوذا فيزيونوميا على توزيع وتوطين السكان.

إن البلد المعني بهذا يجب عليه دراسة ما يلي:

1) الآثار المجالية المترتبة، واختلال توازن السياسة الوطنية تحت أوجه عديدة.

2)إختيار سياسة وجيهة لمعالجة بعض المشاكل الناجمة، مثل ازدحام المدن وكذا التلوث.

3) المشاكل الناجمة عن اللاتوازن الجهوي والوسائل المباشرة لتطبيق سياسة إعادة توزيع النشاطات الإقتصادية.

إنه من الواجب تحسين نظام المدن على المستوى الوطني، لما له من دور يلعبه في وضع الإقتصاد وتوزيع الثروات.

ذلك أن رفع مستوى النشاط الإقتصادي للمدن ذات الحجم المتوسط والتي هي في طريق النمو، يسمح بالوصول إلى اقتصاد قوي، ويحسن رواج التنمية الجهوية.

إن من بين المبررات التي تفرق بين مشاكل حجم المدن في البلدان المتخلفة والبلدان ذات الإقتصاد المزدهر، هي أن البلدان ذات الدخل المتوسط خصوصا، تعيش المرحلة الأسرع لنموها العمراني.

حيث نلاحظ تناقصنا واضحا بين النمو العمراني في الدول المتخلفة والذي هو في توسع مستمر، بين "النضج العمراني" في الدول المتطورة.

حيث تخطت هذه مرحلة الهجرة الريفية–العمرانية، بل أصبحت هجرة من مدينة إلى أخرى، وهو العامل الرئيسي المحدد لتوزيع النمو العمراني في هذه البلدان.

7- الإستراتيجيات الوطنية للنمو العمراني:

[6] - Brian.J.L.Berry : stratégies d’urbanisation comparées, 1976.

إن من بين الشروط المسبقة والمحددة لاستراتيجية وطنية للتعمير الإرادة السياسية وعلى مستوى عال. ذلك أنه حين يهتم المسؤولون حقيقية بالآثار المجالية الناجمة عن قراءاتهم، نجد أن هناك حظوظا كبيرة من جراء التجربة المكتسبة عن طريق التطبيق الفعلي، حيث تقودهم إلى حلول استراتيجية وسياسية أجدى.

إن هناك عناصر مهمة يجب الإشارة إليها فيما يخص السياسة المجالية للبلدان.

أولا:

يجب الإنتباه مباشرة إلى المشاكل الخاصة بالمدن من :

- إزدحام المدن المرعب والمخيف حقيقة.
- التلوث البيئي الذي بدأ يأخذ مداه وبعده الحقيقي، بعد أن كان غير بائن.
- عدم الفعالية في التسيير.
- التوزيع الغير عادل للخدمات بين السكان المقيمين.

ثانيا:

يجب كذلك إعادة النظر والإهتمام بالإختلالات المجالية للسياسة الإقتصادية والسياسة القطاعية.[7]

ثالثا:

إن السياسة المجالية الوطنية والتي تتم وفق استراتيجية وطنية للتعمير، تأخذ منحيين هما:

1- التأسيس لهياكل شبكة المواصلات بكل أنواعها، حتى يتسنى للمناطق الأخرى من البلد ذاته الوصول إليها دون عناء.
2- إن تحسين أداء السياسة المجالية تعين على تحويل اتجاه الهجرة والثروات وتوزيعها توزيعا عادلا، يساعد على نمو وازدهار المناطق النائية.

[7] - RENAUD bertrand : politique nationale d’urbanisation dans les pays en développement, éd économica, 1985, 186p, pp : 135-136.

إن لمن الصعب بمكان أن تجد المناطق المحاذية للمدن الكبرى جذابة بنفس القدر.

ولتشكيل استرتيجية وطنية للتعمير وجب علينا التذكير بمبادئ أساسية:

- أن توزيع الثروات بين كل الجهات وكل المدن ليس إجراء فعالا ذلك أن الحكومات القوية والمتجهة نحو المركزية هي الأكثر نجاعة قصد التصدي للضغوط المفروضة في هذا الإتجاه.
- يجب إيلاء الأهمية اللازمة للجهات المعدمة انطلاقا من مقومات النمو الخاصة بها (فلاحة_ثروات معدينة_سياحة إلخ...)
- إن الاستراتيجيات المجالية الوطنية ليست لها نفس التأثير.

أن الإستراتيجية المجالية التي تركز على المدن الوسيطة، والنطاقات الأساسية للمواصلات، قد يكتب لها النجاح.

إن القرارات الإرتجالية سيئة للغاية بالنسبة لسياسة تعمير وطنية.

ذلك أنه، إذا لم يكن الأساس، سياسة وطنية على المدى البعيد قارة ومنسجمة، نجد أن معطيات التوطين الصناعي وكذا هجرات العمال تحدث تمركزا في النشاطات الإقتصادية للجهات المحاذية للمدن الكبرى.

إن عديدا من الدول النامية والتي تنتهج اقتصاد السوق المحدود، لا نزال في مراحلها الأولى للتعمير. فنموها العمراني السريع مرده إلى النمو السريع كذلك لسكانها، متزامنة مع الهجرة من الريف إلى المدينة بشكل فريد من نوعه.

إن البلدان التي نجد تنميتها في المراحل الأولى، حيث مستوى التعمير فيها ضحلا، يمكن بسهولة ما إحداث تغييرات جذرية في النظام، على العكس بالنسبة لبلدان أخرى.

كأن نضرب مثلا عن الإستثمار في قطاع المواصلات، و الذي يمكنه إحداث تغيير هام و عميق في هيكلة المدن.

ذلك أن التجربة السابقة لدول أكثر تطورا بينت أنه حين توضع مخططات جديدة في المراحل الأولى للتنمية، تبقى سارية المفعول و عاملا مهيمنا للبنية العمرانية على المستوى الوطني.

إن نمط التعمير الموجود في بلدان ذات الإقتصاد الموجه يختلف تماما عنه في اقتصاد الدول الأخرى.

ذلك أن إمكانية تأثير نظام تخطيط سياسي و اقتصادي على نوعية التعمير موجودة فعلا.

كما أنه لا يمكن أبدا أن ننكر أن هناك علاقة وطيدة بين النمو العمراني و النمو الصناعي.

الخلاصة:

إن تزايد عدد السكان و تمركزهم السريع في المدن هو محل اهتمام الدول النامية.

إن الحاجة لسياسة اللامركزية، و مشاكل التوازنات بين المدن و الأرياف، و كذا الإختلالات بين الجهات موجودة في كل البلدان كيفما كان نظام اقتصادها.

إن إرساء سياسة وطنية للتعمير تمر حتما بمدى معرفة آليات النمو العمراني، و وجود أدوات فعالة لتطبيقها.

و من خلال تحليل تجربة الدول النامية، نجد أن المسؤولين عن السياسات العمرانية يمتلكون هامشا ضئيلا للتحرك.

ذلك أن السياسة العمرانية ترتكز أساسا على الآثار القوية للسياسات القطاعية و سياسات الأسعار التي تحدد نطاقات التبادل بين القطاع الريفي و القطاع العمراني.

كما نشير كذلك إلى نمط التحرك الذي ينتهجه المسؤولون عن السياسات العمرانية، لا سيما فيما يخص تسيير المدن.

و إذا اعتبرنا أن اللامركزية العمرانية أضحت غير مجدية، عن طريق السياسات الإقتصادية الكلية Les politiques macro-économiques، والتي اختيرت دون تقدير لآثارها العمرانية، يجب فعل الكثير لتحسين تسيير المدن.

الفصل الثالث: السياسة الصناعية في الجزائر

مقدمة:

لقد عاشت الجزائر المستقلة تجربة رائدة في مجال التصنيع، ذلك أنها لم تتوان قط في إقحام الصناعة كمشروع لتنمية و تطوير البلاد. حيث أرست مخططات اقتصادية جريئة بعد أقل من عشر سنوات بعد الإستقلال.

لقد كانت الإرادة السياسية آنذاك كبيرة، و الطموح أكبر.

فأنى لبلد خرج بعد 132 سنة من استعمار بغيض فريد من نوعه، أن يلملم جراحه و يقفز بقوة قصد إرساء دعائم اقتصاد محطم.

لقد كان الإختيار آنذاك سليما إلى حد ما، لأن نوع الصناعة المختارة في ذلك الوقت أتت بمشاريع ضخمة كلفت ميزانية الدولة إعتمادات مالية كبيرة، و يدا عاملة مؤهلة.

لقد كان من أوليات منحى التصنيع خدمة الفلاحة من تزويد بالعتاد الفلاحي المتنوع، إلى مكنتها قصد الزيادة في الإنتاج الزراعي.

وبعد تجربة فاقت الخمس عشرة سنة (15)، و لأسباب قاهرة لم تكن في حسبان مسؤولينا آنذاك، تفقهرت مداخيل الدولة بالعملة الصعبة و تأثرت مصانعنا بنقص حاد في التمويل، حينها فكر في بديل صناعي قد يكون حلا للمعضلة الجديدة.

و هنا يأتي مشروع المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة (PME–PMI)، الذي يأخذ مساره الآن بشكل شبه طبيعي.

إن للجزائر آفاقا واعدة لتحديث صناعتها، ذلك أن لها بنية حقيقية يمكن تطويرها و تطويعها مع الظروف الدولية الحالية.

السياسة الصناعية في الجزائر:

لقد بدأت الجزائر سياساتها الصناعية إبتداء من سبعينات القرن الماضي. حيث أسس لها الخبير الفرنسي Gérard Destanne de Bernis ، عن طريق سياسة الصناعات المصنعة

Politique des industries industrialisantes.

هذه السياسات التي تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية في ذلك الوقت.

لقد شهد التصنيع في الجزائر وتيرة سريعة، تتمثل في الحديد و الصلب و معالجة المحروقات.

و ساهمت الصناعة في تحديث المورد الرئيسي للنشاط الإقتصادي و هو الفلاحة، لأن الجزائر بلد زراعي بالدرجة الولى.

إن تنمية الموارد المنجمية و المحروقات و تحويلها يستلزم صناعة للحديد و الصلب، الصناعة الميكانيكية، صناعة البتروكيماويات، كي يؤسس هيكل للنسيج الوطني في إطار إنتاج المواد الإستهلاكية. و لقد أختارت الجزائر في كل هذا تأسيس قاعدة صناعية ديناميكية.

1 –التصنيع الموجه:

لقد كانت الصناعة آنذاك بين يدي الدولة، المستثمر الوحيد. حيث أعتبرت كعامل مميز لسياسة التهيئة الإقليمية.

إن دور المصنع هو تثبيت السكان و تخفيف العبء الديمغرافي على المدن الساحلية.

إن هاجس التوازن بين الجهات، والإرادة الحازمة للقضاء على الإختلالات الجهوية كانت عنصرا محددا في اختيار التوطينات الصناعية التي لا تتوافق عموما مع المعايير المتبعة في الإقتصاد الحر.

لقد بدأ الإنتاج في مصنع المبيدات بأرزيو منذ 1970م، و تكرير البترول في 1972م. بينما بدأ مصنع الحجار الإنتاج في 1969، و مصنع المبيدات المجاور بعنابة في 1972م.

كذلك وجبت الإشارة إلى المركبات الخمسة للنسيج في كل من: ذراع بن خدة، وادي تليلات، الكرمة، باتنة و قسنطينة. دون ان ننسى تصنيع منطقة العاصمة، و منها المنطقة الصناعية رويبة،

رغاية، و مركب سيدي موسى للصناعات الحديدية و الخشب. حينها كان بناء مركب محركات الجرارات بقسنطينة في بدايته.[1]

لقد كانت هناك حوالي ثلاثين مدينة معنية بمشاريع ضخمة للتصنيع. إذ تشكلت أقطاب جهوية، و أعطيت الأولوية للشرق الجزائري و غربه على حساب منطقة الوسط، كي يحافظ على التوازن.

بدأت الصناعة تأخذ مسارها إبتداء من 1974م، و تسارعت وتيرتها بداية من 1976-1977م.

و للإشارة فقط، فإن برمجة معظم المصانع قصد الإنتاج كان خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973م، و البقية خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

إن العلاقات بين التصنيع و التعمير معقدة، ذلك أن الظاهرتين تتطوران وفق وتيرتهما الخاصة. حيث تواجد التوطينات الصناعية في معظمها داخل المناطق الصناعية.

لقد كان مخطط قسنطينة سنة 1958م هو المحفز لذلك. إذ أننا نجد أن المنطقة الصناعية رويبة-رغاية (ذات الــ 1000 هكتار، تبعد عن العاصمة بـــ 25 كلم شرقا)- أنشئت سنة 1957م.[2]

لقد بلغ عدد المناطق الصناعية في 1981م، 75 منطقة، بلغت مساحتها 11.000 هكتار، بحيث نجد أن كل مدينة من بين الــ 62 أكثر من 20,000 نسمة تستحوذ على منطقة صناعية في ذلك الوقت.[3]

إن الملفت للإنتباه أن منطقة صناعية ما،و التي تنتشر على مساحات شاسعة، تتبعها وحدات سكنية قريبة منها، تغيب فيها معالم المحيط العمراني، فالأمر هنا يخص المجال الشبه عمراني L'espace péri-urbain.

إنه من الواجب الإشارة إلى الأراضي الفلاحية التي تلتهمها الصناعة، و لكن من الأوجب أن نتكلم عما يستحوذ عليه التعمير من هذه الأراضي، إذ نجد أن على المستوى الوطني، هناك الآلاف من الهكتارات التهمت بفعل مزدوج: التعمير و التصنيع. إلا أن المختصين يعتبرون ذلك أمرا يصعب تجاوزه.

[1] - Mutin Georges, le Maghreb- hommes et espaces, Armand colin, 1985, 360p, pp 223-224.
[2]-نفس المرجع السابق, p 234.
[3]-نفس المرجع السابق, p 234.

2- مقومات الصناعة في الجزائر:

إن الدارس لموضوع الصناعة لأول وهلة في الجزائر، يظن أن بلدنا صناعي قبل كل شيء، و الحقيقة غير ذلك، إذ أن الجزائر فلاحية بالدرجة الأولى، فهي القطاع الأساسي لكل تنمية وطنية.

غير أن الخيارات السياسية المتبعة بعد الإستقلال أخذت منحى ازدواجية الأمرين: الفلاحة التقليدية كبداية، ثم إرساء قواعد متينة للتصنيع الثقيل، و منها مكننة الزراعة.

Processus de Mécanisation de L'agriculture.

إن اختيار سياسة أقطاب الامتياز politique des pôles d'excellence قبل صناعة تكرير البترول في سكيكدة شرقا، و صناعة تمييع الغاز في أرزيو غربا لم يأت سبهللا.

ذلك أن هذا الإختيار جاء على أساس كون المدينتن ساحليتين يسهل التصدير منها نحو أوروبا و أمريكا الشمالية.

كذلك بالنسبة لعنابة، و التي تعتبر قطبا صناعيا للحديد و الصلب، و مركزا للفوسفات، يربط ميناءها خط سكة حديدية باتجاه منجم الحديد للونزة، يتبعه منجم آخر فوسفاتي لجبل العنق.

لقد اتسم التصنيع في الجزائر بالتخصص مثل:

- قسنطينة بمصنعها المتخصص في الجرارات.
- قالمة متخصصة في الدراجات و الدراجات النارية، و مصنع للسكر.
- سطيف تمتاز بالصناعة الكيميائية، البلاستيك و البطاريات بمختلف أنواعها.
- باتنة حيث بها مصنع للنسيج، الجلد و مواد البناء.

كذلك الأمر بالنسبة لذراع بن خدة و المتمثل في مصنع النسيج، دون أن ننسى المنطقة الصناعية لتيزي وزو، و مصنعها للمواد الكهرومنزلية، كذلك الأمر بالنسبة للبرواقية و بمركبها للسلاح Les vannes، ثم نتجه غربا، حيث نشير إلى الأقطاب الجهوية المتمثلة في:

- سيدي بلعباس المتميزة بمركب الإلكترونيك و العتاد الفلاحي.
- تيارت و المشهورة بمركب الصوف.

- سعيدة و المعروفة جدا بمركبها للورق.
- و أخيرا تلمسان بتخصصها في الهاتف و النسيج.

إن الجهد الصناعي للجزائر يستدعي فعلا الإنتباه، ذلك أن التوطين الصناعي أدخل و بصفة واضحة تحولات اجتماعية مهمة.[4]

إنه و من خلال ما سبق، نشير إلى أنه في المرحلة الأولى للتصنيع الثقيل لزم التعمير هذه الحالة لمدة فاقت الخمس عشرة سنة، حاول حينها المسؤولون اتباع سياسة التصنيع المكثف و السريع، آخذين بعين الإعتبار الفوارق الجهوية التي كانت واضحة للعيان آنذاك.

و يمكن الإشارة هنا إلى انتهاج الجزائر سياسة صناعية موجهة تبعا للنظام الاشتراكي في ذلك الوقت.

لقد كان القطاع العام هو الموجه الأساسي لهذه السياسة، فالصناعة قطاع استثمار مكلف رأسملا و ثقيل زمانا.

إن نصيبا كبيرا من الإعتمادات المالية للدولة آنذاك، كان ينصب في الإستثمار الصناعي.

و لقد خطت الجزائر خطوات جبارة في هذا المجال، صعب عليها تقييم تلك المرحلة آنيا، إلى أن حلت الأزمة الإقتصادية سنة 1985-1986.

3 - **الإقتصاد الحر:**

إن الإنخفاض المزدوج و المفاجئ في آن واحد لمداخيل المحروقات، حيث كانت و لا تزال تشكل ما مقداره 97% من المداخيل من العملة الصعبة و- سعر صرف الدولار، دفع بالمسؤولين إلى مراجعة سياساتهم الصناعية، حينها فكر في التوجه الجديد للإقتصاد الجزائري ككل، لا سيما الصناعة.

و بداية من تسعينات القرن الماضي، جيء بسياسة إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية على المستوى الوطني. فسرح العمال بأعداد هائلة، و انخفضت وتيرة الإنتاج الصناعي لشح أو قلة الإعتمادات المالية.

---

[4]- نفس المرجع السابق, pp 252-253.

لقد اتسمت مرحلة ما بعد 1990م، بتقهقر دور القطاع العام بشكل ملحوظ، و فسح المجال للقطاع الخاص لإحياء الصناعة من جديد، ذلك أن جل المصانع التي أنشئت بين سنتي 1970 و 1980 أصبحت بالية Archaïques، تحتاج إلى نمط جديد من التسيير.

يرى الكثير من الخبراء أن الصناعة في الجزائر لخصوصيتها، هي وحدها القادرة على أن توصلنا إلى مستقبل متجانس واعد للإقتصاد الوطني.

ذلك أننا أهملنا منذ عشريتين القدرة على الإنتاج و المنافسة.

و وفق الدراسات الأخيرة، فإن هناك 1200 مؤسسة عمومية ترزخ تحت طائلة الصعوبات المالية الخانقة، ضف إلى ذلك 200.000 مؤسسة صغيرة خاصة إنتاجية تعيش نفس المشاكل.[5]

لقد فقدت الجزائر منذ عام 2010 إلى يومنا هذا، أكثر بقليل من 50.000 مؤسسة صناعية صغيرة و متوسطة، و هذا ما يؤكده الديوان الوطني للإحصاء O.N.S، في سنة 2011.[6]

لذا دأبت الجزائر على إحداث مخطط إستعجالي للنهوض بالصناعة بسنة 2013–2014 هذه.

4- إعادة بعث الصناعة الوطنية:

لقد دق الخبراء ناقوس الخطر فيما يخص حالة الصناعة عندنا. ذلك أن الإستعجال في إعادة إحياء الصناعة الوطنية شيء لابد منه، بل متفق عليه.

لذا أعدت محاور كبرى للسياسة الصناعية الجديدة. حيث لم يجد النمو الصناعي ضالته لحد الآن، حيث ظل معدله طيلة الخمس سنوات الماضية 3.6%.

و من البديهي و المسلم به أن الإستثمار في بلادنا كان و لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات و بنسبة كبيرة.

ترتكز السياسة الصناعية الجديدة حول أهداف خمسة أساسية هي:

- التفكير في زيادة معدل نمو الصناعة المنتجة.
- تخفيض رغبتنا الحالية و المحيرة في آن واحد للإستيراد.

[5] - El -watan du Samedi 24/08/2013 + Supplément économie du 16 au 22/09/2013.

[6] - El -watan Supplément économie du 23 au 29/09/2013.

- التوزيع الأمثل و العادل للصناعة على مختلف الأقاليم، لتثبيت سياسة التوازن الجهوي، كالذي قامت به الجزائر بداية من ثمانينات القرن الماضي، و حاولت الحفاظ على النسق الصناعي اللائق بين الساحل، التل، السهوب و الصحراء.
- محاولة الوصول إلى التحكم الأمثل في التطور التكنولوجي و الذي بدات تظهر بوادره شيئا فشيئا في القطاع الخاص بوجه لافت للنظر.
- الزيادة في التصدير خارج إطار المحروقات.[7]

و للوصول إلى هذه الأهداف الخمسة، ينبغي في اعتقادنا الصرف أن نتبع التجربة التي عاشتها فرنسا نهاية ثمانينات القرن الماضي، لا سيما شمالها، و ما استحدثته من إعادة هيكلة المصانع الضخمة، تبعتها اضطرابات عنيفة لم تشهدها فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية.

دفعت حينها بهذا البلد إلى التفكير فيما يسمى بالمخطط الإجتماعي Un Plan Social، حيث يلجأ إلى إعادة تأهيل العمال مهنيا أو ما يعرف بـــ La réinsertion professionnelle.

و انطلاقا من هذه الأهداف الخمسة، ارتكزت النظرة الإستراتيجية على عاملين أساسيين هما:

- المؤسسة الصناعية المعنية باعتبارها قوة إنتاج حقيقية، توازن بين عدد عمالها، نوعية إنتاجها و الأسواق المعنية بها.
- الدولة التي تبقي عنصرا منظرا على الأقل للمديين المتوسط و البعيد، و محفزا حقيقيا، ساهرا على تطبيق المخططات المسطرة و جهازا معدلا un appareil régulateur، و مراقبا في آن واحد,

و هنا تتجلى ثلاثة توجهات كبيرة لإرساء هذه السياسة الصناعية الجديدة، حيث يمكن هيكلة الصناعة الوطنية حول ركائز معينة هي:

أ - توسيع قاعدة التصدير الذي يبقى ضئيلا بل يكاد يكون مهملا.

ب -تحديث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المقصود بها هنا المؤسسات التابعة للقطاع العام الذي ترهل.

[7] - El -watan du Samedi 24/08/2013, p 02.

ج -ترقية العلاقات بين الأقاليم، و يقصد بها العلاقات البينية، في إطار التكامل الصناعي الداخلي. ذلك أن الصناعة الجزائرية خلال سبعينات القرن الماضي كانت ترتكز على الخصوصية الصناعية لكل إقليم مع عدم التنسيق آنذاك بين مختلف الصناعات على المستوى الوطني.

إن إعطاء الأولوية و الأهمية للتوازن الجهوي هو أحد المؤشرات الهامة لسياسة مستقبلية رشيدة، كأن تحافظ على خصوصيات كل جهة و كل منطقة، لما لها من مقومات النشاط الصناعي.

-ثم إنشاء محيط محفز الإستثمار و المقاولة. و هذا لن يتأتى إلا من خلال إنشاء حظائر صناعية و إمدادية جذابة، ثم بعد ذلك تطوير الشراكة و التحكم التقني و العلمي عن طريق تحسين مناخ الأعمال.

-والإبتكار و الإبداع في المجال الصناعي أو ما يعرف بـــ: l'innovation، و يستلزم هذا الرهان لإنجاحه البحث عن الشروط الملائمة لكي تستثمر المؤسسات و تنشئ فرصا للتشغيل، و تصل إلى الثروة خارج قطاع المحروقات.[8]

5 -<u>المشروع الصناعي الجديد:</u>

و في إطار السياسة الصناعية الجديدة، قد يتم تسليم عشر (10) مناطق صناعية بداية 2014م، و تنطلق الدراسة لإنجاز ثماني (08) مناطق صناعية أخرى تابعة للولايات التالية:

باتنة – تيزي وزو – غليزان – المسيلة – عين تموشنت – الجلفة – مستغانم و ورقلة.

و يبدو للوهلة الأولى، و حسب تقديرنا، أن التوزيع الجغرافي لهذه المناطق الصناعية يأخذ بعين الإعتبار نوعا من التوازن الجهوي بين الشرق الجزائري، منطقة القبائل، منطقة الحضنة، الغرب الجزائري و أهمها، منطقة السهوب و أخيرا بداية الصحراء.

و تتربع هذه المواقع النموذجية الثمانية على مساحة قدرها 2507 هكتارات، و هي تندرج ضمن البرنامج الوطني لإنجاز اثنتين و أربعين (42) منطقة صناعية جديدة عبر أربعة و ثلاثين (34) و لاية.

---

[8] - El -watan du Samedi 24/08/2013, page 02.

و من هنا نستخلص أن كل ولايات الوطن سوف تستفيد بمنطقة صناعية سواء في عاصمة الولاية أو في إحدى دوائرها أو بلدياتها، كمثال المنطقة الصناعية لمشتة فطيمة (برج بوعريريج)، و التي تجرى بها أشغال التهيئة، لكنها تابعة إداريا لبلدية الحمادية بنحو 15 كلم جنوب مدينة برج بوعريريج.

كذلك هو الحال بالنسبة للمنطقة الصناعية المستقبلية لمنطقة "الرمايل" و التابعة لبلدية رأس الوادي، إضافة إلى الميناء الجاف الذي يتبع بلدية تكستار، و المحاذي للطريق السيار شرق-غرب و هو بصدد تهيئته.

كما سيشرع قريبا كذلك في الدراسات للولايات التالية:

سطيف – جيجل – بسكرة – سيدي بلعباس – سعيدة – النعامة و أخيرا أدرار، و التي سوف تتربع على مساحة إجمالية قدرها 2526 هكتارا.[9]

إن المناطق الصناعية الأخيرة هذه تزيدنا قناعة بأن التوجه المستقبلي للصناعة على مختلف تخصصاتها و وزنها، يدخل في إطار التوازن العقلاني و المتأني للسياسة الصناعية الحالية. ذلك ان لم نسمع من قبل بإدراج منطقة صناعية بأتم معنى الكلمة، و ذلك في إطار سياسة صناعية مدروسة لولاية كأدرار و كذلك الأمر بالنسبة لولايتي سعيدة و النعامة.

ضف إلى ذلك كلا من ولايتي بسكرة، على أبواب الصحراء، و بشار نحو أقصى الجنوب الغربي الجزائري.

دون أن ننسى ولاية جيجل الساحلية، و ما لها من مميزات خاصة بها كميناء "جن جن" مثلا.

و انتهاء بكل من ولايتي سطيف و سيدي بلعباس اللتين استفادتا غداة الزخم الصناعي الأول، أوائل سبعينات القرن الماضي بمنطقتين صناعيتين هامتين و معروفتين.

إننا حين ننظر إلى التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية المذكورة آنفا، نجد:

-أن معظم الولايات استفادت من برامج تنموية عن طريق الصناعة.

-أن الولايات هذه تتشابه في موقعها الجغرافي مثلا.

-أما سطيف و سيدي بلعباس و تيزي وزو، فهي ولايات داخلية.

-الجلفة و سعيدة و النعامة، فهي ولايات تنتمي إلى منطقة السهوب.

-أدرار، بشار فهما ولايتان صحراويتان نائيتان.

-بسكرة، ورقلة، هما ولايتان تعتبران بوابتين للصحراء العميقة و أخيرا غليزان و عين تموشنت.

[9]- جريدة الشروق اليومي: السبت 20 شوال المبارك 1434هـ الموافق لـ 2013/08/27.

كذلك لفت نظرنا إلى عدم استفادة كل من ولايات تندوف، تمنراست و إليزي من مناطق صناعية، و هي ولايات صحراوية نائية. و تؤكد وزارة الصناعة أن الجزائر لم تنجز مثل هذه الفضاءات الصناعية إن صح التعبير منذ أكثر من أربعين (40) سنة.

و حسب معطيات الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري A.N.I . R.E.F، فإن 44% من الإستثمارات الصناعية تتمركز في ولايات شمال البلاد و الهضاب العليا، في حين أن 7% منها فقط تتمركز في ولايات الجنوب.

الخلاصة:

مما سبق، نستنتج أن تجربة الصناعة الثقيلة في الجزائر لم تكن سلبية بشكل مطلق، فلقد كانت ظروف بلدنا آنذاك تحث على اعتماد سياسة آنية تدفع بالبلد و في وقت وجيز إلى التنمية.

إلا أن لهذه السياسة تبعات، تطلبت تهيئة مناخ وطني سانح لتوطين مثل هذه الصناعات.

إن لكل مرحلة مميزاتها الخاصة بها، فجزائر ما بعد الإستقلال ليست هي باختياراتها و مقوماتها مثل جزائر الألفية الثالثة.

إن الوضع الدولي تغير، و تغيرت معه أساليب التفكير و التنظير.

إن العمل التكاملي بين الصناعة الثقيلة و الصناعات المتوسطة و الصغيرة هو الأجدى لإخراج صناعتنا من التململ الذي تعيشه.

فوجب التفكير في إحيائها بطرق و أساليب غاية في العقلانية.

إن الذي ينقص جزائرنا هو التفكير في التخطيط على المديين المتوسط و البعيد، حتى لا تكون سياساتنا كلها و لا سيما الصناعية منها، ارتجالية، عفوية، بل نريدها عميقة التفكير تتماشى و الظروف الدولية من عولمة الإقتصاد و أحادية القطب.

إن الحرص على التطبيق الصارم للسياسات مع الجزم و إضفاء روح المنافسة و التنافسية La compétitivité في مجال الصناعة، كفيلان بإخراجها من قوقعتها التي دامت أكثر من عشرين (20) سنة.

الفصل الرابع: السياسة العمرانية في الجزائر:

مقدمة:

إن التوزيع الجغرافي لسكان الجزائر لم يتغير إلا قليلا منذ الإستقلال، ذلك أن النمو العمراني مازال "ظاهرة" بين الساحل و التل، "و الذي يتطور بشكل ملفت للإنتباه، حيث كان الإستعمار متواجدا بكثرة".[1]

لقد أحدث النمو العمراني السريع في الجزائر مطعما بالديناميكية الديموغرافية الحضرية الهجرات الريفية، تحولات عميقة للبنيات الإجتماعية و المجالية الوطنية.

لقد شهدت الجزائر وتيرة التعمير قوية، بحيث بلغت سنوات 1946 – 1954م 2.65%، بينما وصلت سنوات 1954–1966م نسبة 4.6% و 5.75% سنوات 1966–1977م، وفق وزارة التخطيط و التهيئة الإقليمية آنذاك.

إن موجة التصنيع التي شهدتها المدن الداخلية، و تكثيف إرتقاء المدن الصغيرة و المتوسطة، ساهمت إلى حد كبير في التوجه بكثافة نحو المدن الساحلية.[2]

لقد وجبت الإشارة إلى الإختلال الثاني الذي ميز في تلك الفترة التوزيع الجغرافي للفعل العمراني.

لقد كانت الجزائر الشرقية هي المنطقة الأقل تعميرا (35% في 1977م). حيث شهدت المدن الصغيرة بين سنتي 1966 و 1977 وتيرة نمو عمراني قوية في الجزائر كلها.

و بحكم سياسة التصنيع التي أنتهجتها الجزائر، تغير نمط النمو العمراني في بلادنا.

إن خصوصية النظام العمراني في الجزائر، إضافة إلى هيمنة منطقة العاصمة، زيادة على المكانة الإستثنائية التي تحتلها المدن المتوسطة و الصغيرة، كل هذا أدى إلى تجميع 55% من السكان الحضر، سنوات السبعينات.

السياسة العمرانية في الجزائر

[1] - citation de Rahmani cherif – le Maghreb- hommes et espaces, Armand Colin, 1985, 360p, p145.
[2] - Prenant André :1980.

1 - السياسة العمرانية في الجزائر:

لقد بادرت الجزائر بتنظيم الشبكة العمرانية إلى خمس شرائح Strates قصد إمكانية تسييرها هرميا، حتى تكون منسجمة.

و لأجل تكثيف البنية الشبكية العمرانية la trame urbaine، إرتقت قرى و أصبحت في مصاف المدن المتوسطة.

و إذا سلمنا بأن عواصم الولايات سنة 1975م، مجهزة بمرافق، فإن المدن المتوسطة لم تستلم تجهيزاتها سوى بداية 1980م.[3]

تمتلك الجزائر بنية عمرانية مهيكلة بشكل جيد، لا سيما بفصل ما تملكه من عدد معتبر من المدن الصغيرة و المتوسطة و مدى ديناميكيتها.

2 –النمو العمراني و الزحف الريفي:

إن حركة الطرد التي شهدها الريفيون نحو المراكز العمرانية، في ازدياد لا سيما بعد العشريتين الأولبين للإستقلال.

[3] - Troin-J.F. le grand Maghreb,Armand Colin, Paris, 2006, 384p, p 154.

إنه و خلال مرحلة 1966–1977م، كانت الأرقام السنوية الخاصة بالزحف الريفي ذات دلالة كبيرة، كما أشار إليه كل من عبد اللطيف به أشنهو (1979) ، و الشريف رحماني (1982)، و أندريه برونو ANDRE Prenant في 1976م.

يقول المختصون أن المدن الصغيرة هي التي حوت النزوح الريفي.

إن العلاقات بين كثافة حركة النزوح الريفي و درجة التصنيع بديهية، مباشرة و ملفتة للنظر، حينما نجد تفاوتا هاما بين وزن الصناعة و وزن المدينة.

إنه و حينما نأخذ مثال الجزائر في مجمله، نجد أن حركات الهجرة الريفية و الآتية من الجهات الداخلية رغم بعض الفتور و الركود المسجلين ابتداء من 1973.[4] و التخمة التدريجية للعاصمة، و تشبع محاور المواصلات، و النمو العمراني العشوائي (مع ما ينتج عنه من تعد على الأراضي الفلاحية الممتازة على المستوى الوطني)، كل هذا يجعلنا نقول أنه يصعب على الدولة، رغم الوسائل التي تمتلكها، أن تقضي تماما على موجات الهجرة الريفية، التي تعكس الإختلالات الجهوية العميقة بين المدن الساحلية و الداخل.[5]

إنه و رغم الجهد المحمود في عملية التوزيع الجهوي للإستثمارات الصناعية، إلا أن تمركز السلطات في عاصمة البلد لوحدها، يبقى النزوح الريفي مهيمنا، بحيث يتسع من إطاره الجهوي إلى الوطني.

إن طبيعة حركات الهجرة الريفية و أصل السكان يؤثران بشكل واضح ليس فقط على تطور النسيج العمراني، و لكن يؤثر على السياسة العمرانية، و التي نلاحظها حتى على المستوى البلدي.

جدول رقم 01: تطور التجمعات العمرانية بين سنتي 1987–1998م

التجمعات	العدد في		1987		1998		معدل النمو السنوي للشريحة %
النمط	1987	1998	السكان	حصة الشريحة بالنسبة لمجموع السكان الحضر	السكان	حصة الشريحة بالنسبة لمجموع السكان الحضر	

[4] - Prenant André :1978.
[5] - TAIEB Messaoud :1981.

العاصمة	1	1	2.064.00	17.7	2.436.000	14.3	1.5
المدن الجهوية	3	3	1.375.000	11.8	1.523.000	08.9	0.9
المدن الكبرى (100.00−250.000 ساكن)	12	27	1.633.000	14.0	3.902.000	22.8	8.2
المدن المتوسطة (20.000−100.00 سكان)	97	135	3.867.000	33.3	5.205.000	30.5	2.7
المدن الصغير (10.000−20.000 ساكن)	88	191	1.222.000	10.5	2.566.000	15.0	7.0
المدن الصغيرة جدا (> 10.000 ساكن)	227	190	1.468.000	12.6	1.449.000	08.5	0.1−
المجموع	428	547	11.629.000	100.0	17.081.000	100.0	3.6

المصدر: Brulé -J.C/Fontaine J, le grand Maghreb, p155.

ملاحظة:

إن انخفاض عدد المدن الصغيرة جدا و عدد سكانها، يرجع إلى التحول في تعريف "العمراني" في الإحصاء العام للسكان في 1998م.

و إذا كانت البنية العمرانية قد أخذت نصيبها من التفكير مبكرا، و تطبيقا جادا و قاسيا، إلا أن تهيئة المدينة ذاتها، و على العكس من ذلك، لم تحض بنفس الإهتمام.

لقد كانت سنة 1974م سنة مرجعية لإنشاء ما يسمى بالإحتياطات العقارية البلدية من أجل تحديد الأراضي داخل المحيطات العمرانية للتجمعات السكانية.

ذلك أنه و في نفس التاريخ، ظهرت المخططات العمرانية النهائية P.U.D، بهدف محاولة التحكم في التطور العشوائي للمدن، بين أن المدن الصغيرة استفادت بما يسمى بالمخططات العمرانية المؤقتة P.U.P، و بعد مدة قصيرة جدا 1975-1976، ظهرت أداتان للتهيئة العمرانية و هما:

- المناطق الصناعية (Z.I).
- مناطق السكن العمراني الحديث (Z.H.U.N).

إن معظم المناطق الصناعية، و التي بلغ عددها آنذاك ستين (60) منطقة على المستوى الوطني، وطنت خارج المدن، للحفاظ على المجال مستقبلا.

أما عن مناطق السكن العمراني الحديث، فكان الهدف منها الإستجابة لمتطلبات السكن التي أحدثها نمط التنمية (التوظيف الصناعي و القطاع الثالث)، و كذا ارتفاع عدد السكان السريع جدا في ذلك الوقت.

مع العجز في عدد المساكن، الذي كان يتسم بالحدة، عشر سنوات فقط بعد الإستقلال.

لقد كانت مناطق السكن العمراني الحديث و القريبة من الحدود العمرانية للمدن، تحوي عدة آلاف من السكان، و كذا الخدمات المنوطة بها.

إن العجز الواضح في السكنات، دفع من جهة أخرى إلى تضخم عجيب في عدد التجزئات، موزعة على قطع فردية أو جماعية، في إطار التعاونيات العقارية.[6]

لقد تنازلت الدولة في 1981م عن السوق العقاري، فلجأت إلى بيع حظيرة السكنات دات الصيغة الكرائية و المتمثلة فيما كان يسمى سابقا أملاك الدولة الشاغرة و التي تركها الإستعمار في 1962م. لقد بيعت هذه الأملاك بعد ذلك بأسعار زهيدة جدا.

3- التقسيمات الإدارية:

شهدت الجزائر بعد الإستقلال ثلاثة تقسيمات إدارية هامة، سنوات 1963-1974و1985.

---

[6] نفس المصدر السابق-, p 156.

لقد كان لهذه التقسيمات صلة وطيدة بالتحولات مثل:

- الزيادة الديموغرافية القوية.
- التكثيف السريع للسكان.
- الإختلالات الناتجة عن حركات السكان، و كذا توزيع الثروات. و يتجلى هذا كله في تقسيم 1974، و الذي قولب المجال و المجتمع في آن واحد، وفق نظرة إشتراكية و مراقبة محلية صارمة.

أ - **التقسيم الإداري لسنة 1963م:**

لقد كان يتسم بالإسراع في تغطية حاجيات التأطير الإداري مع الضعف في الوسائل المتاحة.

و لو تمعنا في النظر إلى هذا التقسيم، لو وجدناه مرادفا لمخطط 1958، بعدد ولايات، دوائره و بلدياته تقريبا.

ب - **التقسيم الإداري لسنة 1974م:**

إمتاز هذا التقسيم بمضاعفة عدد الولايات (من 15 إلى 31)، و تضاعف عدد الدوائر بمرتين، و لم يتغير عدد البلديات كثيرا. كما نشير إلى أن هذا التقييم قرَب الريفيين من مناطق الخدمات بشكل واضح، لا سيما المناطق الجبلية.

ج- التقسيم الإداري لسنة 1985م:

و هنا تتجلى سياسة الإقتصاد الليبيرالي، حيث ازداد عدد الولايات من 31 إلى 48، و ظهرت بعدها قليل نصوص دليل الولاية و البلدية، و التي تيسرت سنة 1990م.

و بالتزامن الوقتي و الموضوعي، نجد أن سياسة "الجهوية" الفعلية لم تظهر إلا في 1986-1987، ذلك أن الدولة استثمرت بكثافة في المجال المحلي، بداية 1980م.

إن توزيع السكان الحقيقي كان وفق نمطين في المجال الجهوي:

- المناطق الكبرى و التقليدية المعروفة: الشرق - الوسط - الغرب و الصحراء.
- الجهات الجزئية و التي يصل عددها إلى 90 بلدا.[7]

[7]- brulé.J.C-Fontaine J.- le grand Maghreb, Armand Colin, Paris, 2006, 384p, p160.

4- التوجه الإقتصادي الليبرالي:

لقد حررت السوق العقارية ابتداء من 1983م، حيث كان مجمدا منذ 1971م، و تبعه قانون جديد يمكن عن طريقه الوصول إلى تملك العقار الفلاحي. لقد وضعت الدولة ابتداء من 1985 قرابة ثلاثة ملايين هكتار، من أجود الأراضي الفلاحية- للبيع. استفاد منها على وجه الخصوص أصحاب رؤوس الأموال، و هم معظمهم من سكان الحضر، مما تبعه تحول للعقار لفائدة المدن.

لقد صودق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (S.N.A.T) سنة1987م، و الذي يقضي بتقسيم المجال الوطني إلى ثمان (08)جهات إقتصادية.

لقد بدأت تنخفض أسعار البترول ابتداء من 1986، حيث شهدت سنوات التسعينات انخفاضا واضحا في عدد السكان ، لا سيما في المناطق الجبلية، و بالموازاة مع هذا، شهدت بعض المناطق الأخرى ازديادا بينا في عدد السكان.[8]

5- نمو عمراني غير مراقب و غير متجانس:

إن غياب التحكم في العقار، واقعي منذ 1990م، زاد تأثرا في سنوات التسعينات الصعبة و المريرة. إذ يمكن الإشارة إلى أنه لم تشهد المدن الجزائرية تشرذما و تجزؤا كمثل هذه الفترة. و مثال ذلك على الأقل مدينتا الجزائر لعاصمة و وهران.

لقد دأب السكان على البناء خارج الإطار العمراني، حتى لا يتبعوا مستلزمات المخططات العمرانية. و ترتب عن هذا انفجار خطير للتجمعات العمرانية الكبرى، مع ما يتبعه من عديد التقطعات، و يتحول في المجال الريفي و الشبه العمراني.[9]

و من خلال كل ما سبق،نستنتج أن السياسة العمرانية في الجزائر مرت بمرحلتين أساسيتين ارتبطتا بسياستين اقتصاديتين متباينتين، وفق تقديرنا هما:

-**المرحلة الأولى:**

[8]- نفس المصدر السابق, p 161.
[9]- نفس المصدر السابق, p 165.

بداية من الإستقلال و حتى سنة 1990 تجاوزا.

إذ مرت الجزائر المستقلة بمرحلتين انتقاليتين هامتين:

من 1962 إلى 1970، حيث ميزتها ارتجالية في السياسة و الإقتصاد و التخطيط، زيد إليها عدم وجود مؤسسات منتخبة آنذاك و حتى نهاية الستينات.

أضف إلى ذلك غياب شبه كلي للمخططات العمرانية متزاوجة مع غياب شبه تام للمخططات الإقتصادية.

إن التوجه السياسي و الإقتصادي آنذاك، و الذي امتد لأكثر من عقدين (إقتصاد موجه و مخطط)، اتسم بنمطية عمرانية وطنية موحدة.

لقد كان القطاع العام هو المهيمن آنذاك في التخطيط و التنفيذ.

إن ظهور المجالس البلدية و الولائية في نهاية الستينات، تبعها مجلس شعبي وطني منتصف السبعينات، أسس لجزائر أكثر تنظيما و تحكما.

لقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بأول نزوح ريفي، شجعه رحيل الفرنسيين بكثرة و على حين غرة. مما أفرغ بشكل مريع الأرياف و اتخم المدن القريبة منها.

إلا أنه و مع حلول السنوات الأولى من سبعينات القرن الماضي، ظهرت للوجود متزامنة مع بعضها البعض مخططات عمرانية و أخرى اقتصادية تنضوي تحت صيغة المركزية في التخطيط و التنفيذ.

نذكر من ذلك المخططين العمرانيين النهائي و المؤقت، تبعه مخطط إقتصادي ثلاثي، و مخططان رباعيان، فمخطط خماسي أول، إنه و بالرغم من اتسام هذه المرحلة بالإرتجالية و الفوضوية في نمط النمو العمراني، إلا أنه حوفظ و لو بدرجة معينة على النسق العمراني العام.

لقد تميزت هذه المرحلة بالمركزية التامة، نظرا لطبيعة النظام السياسي آنذاك، و أسسه الصندوق الجزائري للتنمية و التهيئة الإقليمية (EX :C.A.D.A.T) ثم تبعه الـــ: COMEDOR، والذي أسسه الرئيس بومدين، حيث كان يعنى بالمحافظة الصارمة على العقار الفلاحي لا سيما سهل متيجة، إلا أنه و بعد وفاته حل مباشرة.

كما طبع هذه المرحلة سمة اللاتوازن الجهوي نظرا لصعوبة التحكم في بلد شاسع مثل الجزائر، حيث تبلغ مساحتها 2,381,741كلم^2. إذ حافظت المدن الأربع: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة على وزنها العمراني، و تعمقت الهوة بينها و بين المدن ذات القيمة المتوسطة آنذاك مثل:

- سطيف – باتنة – سكيكدة في الشرق.
- البويرة – البليدة – المدية في الوسط.
- سيدي بلعباس – الشلف و تلمسان في الغرب

و هنا نشير إلى أنه يصعب ذكر مدينة في الصحراء تكون في مستواها العمراني شبيهة بالمدن السالفة الذكر.

و يبقى في اعتقادنا الراسخ أن النمو العمراني في هذه الفترة كان متزامنا مع النمو الصناعي لتلازمهما الدائم.

لقد شهدت هذه الفترة نموا عمرانيا بطيئا للمدن المحاذية للمدينة الأم. ذلك أن الإهتمام كان ينصب على المدن الأربع الكبرى آنذاك. و لتشخيص هذه الظاهرة، في ذلك الوقت، نسوق مثالين جديرين بالإهتمام:

أ - **<u>الجزائر العاصمة:</u>**

و هي عاصمة البلد السياسية و الإقتصادية حيث تزخر بجميع المرافق الحيوية، و تمحو آثار المدن الصغيرة المحيطة بها، ما عدا مدينة البليدة و التي تبعد عنها بنحو خمسين (50) كيلومترا جنوبا.

و من المدن الصغيرة المحيطة نذكر مايلي:

- الشراقة غربا - باب الزوار شرقا.
- بئر خادم جنوبا - البحر شمالا.

ب - **<u>قسنطينة:</u>**

و هي عاصمة الشرق آنذاك و لا تزال مهيمنة إلى حين. فهي محاطة بمجموعة من المدن الصغيرة كذلك، نذكر منها:

- نحو الشمال: نجد كلا من مدينتي ديدوش مراد و زيغود يوسف.
- نحو الجنوب الشرقي: مدينة الخروب.
- نحو الغرب: مدينتا وادي العثمانية و عين أسمارة.

و لو قمنا بدراسة عمرانية بسيطة متبوعة بأشكال أو خرائط موضوعية مناسبة، و ذلك بواسطة الدوائر النسبية، لوجدنا أن الهوة عميقة بين المدن الأربع الكبرى و المدن اللحيقة بها مباشرة.

-**المرحلة الثانية:**

نعتقد أن هذه المرحلة تمتد من 1990 ة إلى يومنا هذا، لحقت بها مرحلة انتقالية ثانية قاربت العشر سنوات و اتسمت بنزوح مزدوج- ريفي وأمني- من الأرياف و القرى نحو المدن.

إنه و بداية من 1990م، حيث تغير نظام الإقتصاد الوطني، لا سيما بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، حيث أنتهج نظام إقتصادي ليبرالي حر إلى حد ما، تبعه نظام عمراني مغاير لسابقه.

لقد استرعت هذه الفترة من الزمن انتباه المخططين، فحاولوا أن يمحو آثار الإختلالات الجهوية التي خلفتها الحقبة الأولى.

و هنا يجدر بنا الذكر بأن السياسة العمرانية تغيرت و بشكل ملفت، و لكن بعد سنوات معينة.

فلقد أعيد الإعتبار للمدن المتوسطة كمدينة سطيف شرقا، سيدي بلعباس غربا و مدينة ورقلة التي لا تكاد نسمع عنها في الحقبة الماضية شيئا جنوبا.

لقد أعيد الإعتبار للتوان الجهوي الذي لطالما لم يعر له انتباه البتة. إن السياسة العمرانية في هذه الفترة (1990 إلى يومنا هذا)، تغيرت وفق الإنتشار المتوازن و السليم لمدننا بمختلف أحجامها و أوزانها.

و هنا وجبت الإشارة إلى تغير في الآليات، و نذكر منها:

- المخطط النهائي للتهيئة و العمران P.D.A.U
- مخطط شغل الأراضيP.O.S

و تغير في وثائق التهيئة، و نذكر منها:

- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية S.N.A.T
- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية S.R.A.T
- مخطط التهيئة الولائيP.A.W

و تجدر الإشارة هنا، و من خلال السياسة العمرانية الجديدة، حيث اتسمت بزخم عمراني فريد من نوعه، كبرنامج المليون سكن خلال أربع او خمس سنوات، أي بمعدل مائة ألف (100,000) مسكن سنويا. و لعله و من خلال هذه النظرة، أراد المخططون أن يرفعوا من وتيرة النمو العمراني في المدن المتوسطة و الصغيرة، كي يخففوا الضغط على المدن الأربع التقليدية.

لقد كان السكن بصفة عامة و إلى وقت غير بعيد من صلاحيات القطاع العام وحده، إلا أن السياسة الإقتصادية الحرة، أدخلت و بصفة موضوعية و واقعية القطاع الخاص في البناء و التعمير، وفق سياسة تخفيف العبء عن الدولة و إشراك المتعاملين الخواص مع محاولة مراقبتهم.

إن المفاصلة بين الريف و المدينة لم تعد واضحة المعالم، بل أضحى الغموض يخيم على العلاقة بينهما.

لقد كانت العلاقة بين المدينة و الريف ذات دلالة بين سنوات الإستقلال إلى غاية ثمانينات القرن الماضي، رغم ما شابه من إختلالات في التطبيق، إلا أنه و منذ 1990م، لم يعد النمو العمراني يعني فقط مختلف أنواع المدن في الجزائر، بل طال كذلك المدن الصغيرة جدا، و حتى القرى الكبيرة.

و هذه هي السمة الحقيقية للمرحلة الثانية من النمو العمراني في بلدن.ا إن أعداد الوحدات السكنية التي تنجز على المستوى الوطني – قطاعا عاما أو خاصا- لا يستهان بها مقارنة بالجارين الشقيقين المغرب و تونس.

نحن نرى أن الخلل ليس في السياسة العمرانية لذاتها على ما فيها من عيوب، بل في آليات توزيع السكنات.

لقد قيم الأستاذ أندريه برونو ANDRE PRENANT و الخبير في موضوع النمو العمراني في الجزائر بأنه فريد من نوعه، حيث تكلم عن صعوبة تتبع وتيرته لخمس سنوات متتالية مثلا دون الشعور بتحول بائن في البنية العمرانية.

فالمدن الكبيرة أصبحت متخمة، تصعب الحياة فيها، و المدن المتوسطة تنحو نحوها و بشكل سريع، تتبعها المدن الصغيرة و الصغيرة جدا.

الخلاصة:

و من خلال كل ما سبق، يمكننا القول بأن النظام العمراني في الجزائر أخذ شكلا مغايرا تماما عما كان عليه في العشريتين الأوليين بعد الإستقلال.

إن النظرة الأولى لخريطة تركيبية تجمع بين مختلف مراحل النمو العمراني في الجزائر، تبين لنا التباين الواضح بين المرحلتين العمرانيتين السالفتي الذكر:

- **المرحلة الأولى:**

تميزت باقتصاد اشتراكي موجه يعتمد على القطاع العام تماما. امتازت خلالها الشبكة العمرانية بنمطية خاصة في البناء، و هذا حال الإقتصاد آنذاك.

- **المرحلة الثانية:**

و التي امتازت بإشراك القطاع الخاص في البناء، فامتزج العمران في شكلين مختلفين:

أ - السكن الإجتماعي الذي يسجل وتيرة في البناء لا نظير لها في الجزائر.

ب - السكن الترقوي بمختلف أنواعه و أشكاله، و الذي يختص به القطاع الخاص لوحده.

أما عن التجزئات، فلقد تكاد تضمحل التجزئات البلدية منذ أكثر من عشرية، و نابت عنها التعاونيات العقارية للخواص.

إن وتيرة النمو العمراني الذي تشهده الجزائر مبالغ فيه، لما لها من آثار سلبية منها:

- تآكل المساحات الزراعية بفعل برامج البناء التي تكاد لا تنتهي.
- كثافة سكانية تفوق المعدل الوطني المقبول.
- تضخم زائد في المدن الجزائرية بمختلف أنواعها.
- زحف ريفي أفرغ القرى من جهة و أتخم المدن من جهة أخرى.
- قلة الإنسيابية الميكانيكية بين المدن بعضها ببعض، أو داخل المدن ذاتها.

إن الحاصل في الأخير من هذه السياسة العمرانية هو ارتقاء المدن الصغيرة و المتوسطة إلى مستويات عمرانية متقدمة، ناهيك عن المدن الوسيطة les villes Intermédiaires التي تلعب الدور

المحوري مستقبلا، قد تشكل به قطبا عمرانيا يزيد شعاعه و ينقص وفق المسافات التي بينها و بين المدن المحيطة بها.

الفصل الخامس: النمو الصناعي في مدينة برج بوعريريج:

مقدمة:

إن العلاقة بين النمو الصناعي و النمو العمراني قديمة، عضوية و مفصلية. و لئن كانت موضوعية الأشياء تدفعنا إلى قبول أ ولية الفعل العمراني على الفعل الصناعي من حيث التسلسل التاريخي، نجد في مرحلة ثانية أثرا بينا و ذَا أهمية للصناعة على العمران.

و للإشارة فقط، نجد أن الدول الصناعية مرت بهذه المرحلة في القرون السابقة، لا سيما بعد الثورة الصناعية في أوروبا.

و هاهي الجزائر المنتمية لدول في طريق النمو ولا تزال –تعيش هذه المرحلة، بل عاشتها بزخم كبير، واضح و جلي بداية من سبعينات القرن الماضي.

و لقد كان هذا اختيارا استراتيجيا بحتا آنذاك، دفع ببلادنا إلى تبنيه، لأنه كان يعتقد أنه بتطوير الصناعة، و الصناعة الثقيلة على وجه الخصوص، يمكن إخراج البلد من تخلفها في وقت وجيز ربما.

و الحال كذلك صحيح بالنسبة لمدن مثل مدينتنا (برج بوعريريج)، التي استأثرت بمنطقة صناعية مقبولة آنذاك، حيث لم تكن عاصمة ولاية من جهة، و لم يكن وزنها العمراني حينها يستأهل منطقة صناعية من حيث التوزيع الجغرافي.

إلا أنه و لكونها مدينة تنتمي إلى شريط الهضاب العليا عموما، و قربها الشديد بل وجودها على محاور المواصلات بمختلف أنواعها، أهلها للإستحواذ على هذه المنطقة الصناعية.

لقد كانت نواة هامة، لم تؤثر حقيقة في ذلك الوقت بشكل مباشر على نموها العمراني، بل أسست لمستقبل صناعي زاهر.

و هنا نرى أن هناك تناسبا مقبولا بين المنطقة الصناعية بعد هذا التاريخ، و الحجم الذي بدأت تأخذه المدينة شيئا فشيئا.

لقد كان للعامل الصناعي في مدينتنا أثر واضح على تطور المدينة العمراني، لا سيما بعد ارتقائها في نهاية 1984م إلى مصاف عاصمة ولاية، فتوسعت المنطقة الصناعية المركزية بوحدات صناعية للخواص و لكن باحتشام.

إلا أنه، بعد 1990 م، حين غيرت الجزائر استراتيجيتها الصناعية من ثقيلة تتحمل وحدها – التبعات الإقتصادية و الإجتماعية، إلى إشراك القطاع الخاص الذي كان يبدو لنا مهيأ للَعب دور

التناوب بينه و بين القطاع العام، بل أكثر من ذلك، أخذ زمام المبادرة، و كأني بالدولة الجزائرية ترفع يدها قليلا عن هذا القطاع الإستراتيجي و الحساس، و بقيت تلعب دور المراقب عن بعد، تعنى بالأمور المحورية في تسيير مختلف النشاطات الصناعية.

إن تشجيع الدولة للقطاع الخاص الصناعي أعطى دفعا معنويا و ماديا للمبادرة، فكان له ذلك، حينها تأسست منطقتان للنشاطات الصناعية و التخزين Z.A.E، محاذيتان للمنطقة الصناعية الأم، يفصل بينهما الطريق الوطني رقم 45 و الذي يربط بين مدينتي البرج و مسيلة.

و الملاحظ على التوزيع الجغرافي لمواضع الصناعة في مدينتنا، أنه بعد أن أُتخمت في موطنها الأساسي و المركزي، فُكّر في توطين صناعات خاصة كذلك على جنبات المدينة، لا سيما نحو الشرق و الغرب منها.

لا يختلف اثنان أن للتصنيع أثرا بالغا على النمو العمراني للمدينة فهو المحفز بامتياز على توسعها وفق مخططات عمرانية مدروسة سلفا، قد تشذ في بعض الحالات، حين تفرض عملية التعمير نفسها بفعل الأمر الواقع، و ذلك لأسباب قد نقول عنها أنها موضوعية لحد ما.

إن للتصنيع مستقبلا نعتقده زاهرا في مدينتنا، لو رّوعي فيه التوازن بين مختلف النشاطات و القطاعات الإقتصادية المختلفة، كل حسب أهميته و دوره الذي يلعبه في إطار تنسيق عملي مضبوط. حقيقة، إن التنظير للشيء قد يبدو لنا سهلا لأول وهلة، و لكن المرور إلى التطبيق شيء آخر، يحتاج إلى عمق في التفكير له و الإحاطة الشاملة بحيثياته من جميع الجوانب، أخذا بعين الإعتبار كل المحفزات من جهة و كل المعوقات من جهة أخرى.

كذلك، يجب أن نأخذ بعين الإعتبار المحيط المحلي، الجهوي و الوطني الذي يحيط بمدينتنا في إطار سياسة التوازن الجهوي و الحد من الإختلالات، أخذا بمبدأ، أن لكل مدينة خصوصياتها المناخية، الجغرافية و الموضعية.

النمو الصناعي في مدينة برج بوعريريج:

إن العلاقة الجدلية والمفصلية في آن واحد، بين ظاهرة النمو العمراني و النمو الصناعي على المستوى النظري و العملي، تدفعنا إلى التريث قليلا قصد التثبت من أولية واحد منهما على الآخر.

يبدو لنا للوهلة الأولى أن النواة العمرانية للمدينة تتشكل و بفارق زمني كبير قبل تشكل النواة الصناعية.

و في تقديرنا، نجد أن الفعل الصناعي (le fait industriel) هو الذي يساهم و بشكل كبير واضح و جلي، في تطوير المدينة كيفما كان حجمها (صغيرة - متوسطة أو كبيرة)، مع عوامل أخرى نذكرها من باب الأهمية، و تعد من أسباب النمو العمراني في العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، نذكر منها على النحو التالي:

- الفعل الصناعي (و هو موضوع الإشكالية).
- النزوح الريفي.
- شبكة المواصلات بمختلف أنواعها (البرية- السكة الحديدية- الجوية و البحرية).
- الجانب التاريخي للمدينة أو للمدن أو ما يسمى بالإرث العمراني.
- الجانب الطبيعي و نقصد به الموضع الذي يعالج موضع المدينة في إطارها الطبيعي، و هذا يدرس عمليا عن طريق الخرائط الطبوغرافية ذات مقياس الرسم المتوسط و الكبير مثل: 25.000/1 أو 1/ 50.000.

ثم بعد ذلك ندرس موقعها، و هو يكون عن طريق الخرائط الطبوغرافية ذات مقياس الرسم الصغير مثل: 200.000/1 – 1/ 2.300.000.

- السياحة و التي أصبحت تسمى مؤخرا و حديثا الصناعة السياحية.

هذه العوامل مجتمعة تساعد و بقوة على تطور المدينة بوتيرة لا نظير لها.

– <u>الفعل الصناعي:</u>

لقد كان الإختيار الإشتراكي بعد الإستقلال و هيمنة الدولة على كل القطاعات الإقتصادية منها و الإجتماعية (الإقتصاد الموجه)، ثم اختيار سياسة الصناعات المصنعة،(les industries industrialisantes)، كاختيار استراتيجي- نقلة نوعية في الجزائر المستقلة.

لقد كانت سياسة أقطاب الإمتياز (pôles d’excellence)، و التي استفادت منها جهات دون غيرها لأسباب موضعية و موقعية، لم تتناس توطين الصناعات المختلفة على ضفاف المدن المتوسطة خصوصا من شرق البلاد إلى غربها مرورا بوسطها.

لقد أضفى الإقتصاد الموجه آنذاك صفة مركزية تطبيق المخططات الإقتصادية بالتزامن مع المخططات العمرانية، و ذلك مع أول تأسيس للمجالس المنتخبة في تلك الفترة.

لقد حرصت الجزائر في المرحلة الأولى: من 1962 – 1985–86 و إلى غاية 1990م، على التركيز على مناطق هامة و حساسة في البلاد قصد تطويرها صناعيا، قبل مناطق أخرى، فأخلت بالتوازن الجهوي الذي كان ينبغي المحافظة عليه، و مكّنت لمدن أقل أهمية من غيرها من حيث نوعية التوطين الصناعي فأضرّت بالإنسجام في الشبكة الصناعية.

لقد كان اختيار الموضع الصناعي في بعض الأحيان اختيارا سياسيا صرفا، لا علاقة له بموضع المدينة ولا بموقعها الذي ينتمي إليه جغرافيا، و كذا قربه أو بعده عن محاور المواصلات قصد سهولة إيصال المواد الأولية للمصنع ذاته أو تصدير السلع المنتجة فيه بعد ذلك.

لقد صممت سياسة التصنيع كعامل مميز لسياسة التهيئة الإقليمية بصفة عامة. و لقد لاحظنا في فترة الذروة التصنيعية "إن صح" التعبير محاولة تجسيد فكرة – المصنع مقابل المدينة– ذلك أن العلاقات بين التصنيع و التعمير معقدة جدا، يتطور كل واحد منهما وفق وتيرته الخاصة به.

إذًا ماهي العلاقة الموجودة بين المدينة المتواجدة منذ ردح من الزمن، و المصنع الجديد مثلا ؟ في الحقيقة، نعتبر أن توطين الصناعات توطينا سليما مدروسا يلعب دورا محوريا في تطوير المدينة مع اختلاف الوضعيات على المستوى الوطني، كوضع المصنع في قلب النسيج العمراني مثلا، على حافته أو جليا خارج المناطق العمرانية.

لقد كانت المناطق الصناعية في منتصف السبعينات معزولة مجاليا عن المدينة، و شكلت لوحدها مركّبات مستقلة لا سيما في القطاع الصناعي الثقيل و الذي يتميز بعمليات متكاملة ثلاث هي: التصنيع– التخزين و التسيير عن طريق التصدير.

يقول الإقتصادي الفرنسي بول بايروش Paul bairoch أن تأثير الصناعة على التطور العمراني أمر مسلَّم به، و ذلك بالنظر لعدد السكان الحضر الذين يعملون في قطاع الصناعة، و كذا بناء المساكن للعمال التابعين للقطاع داخل المدينة.[1]

إلا أن هذه القاعدة ليست صالحة في كل البلدان، ذلك أن المثال البلجيكي فيما يعرف بالمدينة "المنتشرة"la ville diffuse ، يجعل العلاقة بين الفعل الصناعي و النمو العمراني أكثر تعقيدا. ذلك أن التصنيع، على الرغم من أهميته، لم ينجرً عنه تطور للمدن كمثالي فرنسا و بريطانيا.[2]

---

[1] - Paul bairoch: de jérico à mexico- ville et économie dans l’histoire – Paris 1985-705p - /149 ص.

[2] نفس المرجع السابق -/149 ص.

تتمركز عادة الصناعة حول المدينة المهمة، الكبرى منها و المتوسطة، التي تطالها المخططات الإقتصادية و العمرانية في آن واحد وفق سياسة وطنية واضحة.

لقد رُسِم المجال الصناعي في الجزائر إبتداء من المخطط الرباعي الثاني- 1974-1977. [3]

هذا من جهة، و من جهة أخرى نعتبر أن النمو العمراني يسبق النمو الصناعي في الزمان، إلا أننا نجد اليوم برامج الإسكان متخلفة في إنجازها عن التصنيع و تطور القطاع الثالث. [4]

و يقصد به -مارك كوت- أن برامج الإسكان التي تشهد دائما بطءا في إنجازها، مما يعطلها عن إتمامها في الآجال الموكلة لها، -و هذا شأن دول العالم الثالث عموما- يدفع بالصناعة و مشاريعها أن تمضي قدما و كذلك الشأن بالنسبة للإدارة و الخدمات.

و ينتج عن هذا خلل في تناسق وتيرة النمو العمراني مع النمو الصناعي.

إن الحديث في بادئ الأمر عن الصناعات الثقيلة التي أسست لها الجزائر، و التي أصبحت فيما بعد قاعدة صلبة للتنمية الإقتصادية المستقبلة آنذاك، لم يدم زخمها طويلا، فكانت بداية تسعينات القرن الماضي بداية لحقبة أخرى.

إذ أن الثقل الإستثماري للمصانع الضخمة هنا و هناك، و سياسة إعادة الهيكلة الصناعية، أثرا سلبا على الإنتاج، نوعيته ثم ديمومته.

و هنا بدأ التفكير في أسلوب أنجع، و سياسة صناعية بديلة دون إهمال الأولى نهائيا، بل يجب المرور بمرحلة انتقالية تضمن التحول السلس من تصنيع ثقيل استراتيجي يحتكره القطاع العام، إلى صناعة متوسطة و صغيرة يحركها و يديرها القطاع الخاص مع تجاربه الأولى، في إطار سياسة وطنية شاملة.

لقد أنشئت ما يسمى بالصناعات و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة P.M.I/P.M.E، بداية من 1990م و لكن باحتشام، حيث لم يكن لها قبل هذا التاريخ سوى دور جد ثانوي يكاد لا يذكر.

إن نوع الصناعة المتبعة الآن، و التي تشهد تحولات عميقة و هامة، تدخل عشريتها الثالثة، و ترسم معالم سياسية جديدة يكون للدولة دور المراقب لا غير.

[3] - Marc Côte : L’Algérie ou l’espace retourné- 1998-335p/202ص.

[4] - نفس المرجع السابق، ص226.

إن الكلام عن الفعل الصناعي كعامل أساسي للنمو العمراني، لا يكتمل فهمه إلا إذا أسسنا لفهم نظري و عميق يمكن تطبيقه على الواقع، وفق ظروف معينة و إسقاطات علمية واقعية تعنى بالفعل العمراني في الجزائر عامة و في منطقة الدراسة (مدينة برج بوعريريج) خاصة.

إن للفعل الصناعي أولا، آثارا إيجابية نوجزها و نلخصها في أنها تخدم الهيكل العمراني لمدينتنا داخليا و ذلك بتطورها عمرانيا على الوجه اللائق.

ثم خارجيا، و ذلك في إطار انسجام الأنسجة العمرانية على المستوى الوطني وفق شرائح بيِّنة تحويها نطاقات متناسقة.

ثم نتكلم بعد ذلك عن الآثار السلبية و التي نفرد لها فقط النمو غير الطبيعي لمدينتنا، التي نراها تتسع حجما إلى مدى مجالي لا ندري متى تتوقف عنده حينها.

إلا أ نه وبداية من تسعينات القرن الماضي، تغيرت السياسة الصناعية بتغير السياسة الإقتصادية للبلاد، واتجهنا نحو سياسة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعروفة بـ:P.M.I/P.M.E.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ارتأينا أن نتبع طريقة الإتجاه في معالجة هذا الموضوع من المنحى الجزئي، أي أن ندرس المنطقة الصناعية في برج بوعريريج ابتداءً من منتصف السبعينات، مرورا بمرحلة التسعينات ووصولا إلى يومنا هذا.

حيث نجد بها منطقة صناعية رئيسية Z.I، ومنطقتي نشاطات وتخزين Z.A.E، مقابلتين ومجاورتين لها تقع إلى الجنوب من المدينة ولصيقة بها.

و الخريطة –رقم 03–، توضح لنا شريحة المرافق المتنوعة و المنطقة الصناعية المركزية للمدينة و منطقتي نشاطاتها ، حيث نجد أن المنطقة الصناعية المركزية و منطقتي نشاطاتها تتواجد جنوب المدينة، على جنبات الطريق الوطني رقم 45 و المؤدي إلى مدينة المسيلة.

إننا من خلال معالجتنا لموضوع الصناعة في مدينة برج بوعريريج، و من خلال قراءاتنا المتعددة حول الموضوع ذاته، توصلنا إلى أن المنطقة الصناعية التي تستحوذ عليها مدينتنا، منذ منتصف السبعينات، كانت ذات وزن محلي، جهوي و وطني تلتها ابتداء من تسعينات القرن الماضي منطقتا نشاطات و تخزين، محاذية للمنطقة الصناعية المركزية.

و هنا أخذت المدينة في التوسع شيئا فشيئا، و التهيكل عمرانيا بصفة مقبولة.

إن الملفت للنظر هنا، هو أن منتجات و سلع المنطقة الصناعية تخزن آليا في منطقة النشاطات المجاورة و اللصيقة بها.

أنظر الخريطة (رقم 03).

وبعد ذلك نلجأ إلي المنحى الكلي، حيث تنتشر مناطق نشاطات عدة، بداية من المنصورة غربا، وإلى عين تا غروت شرقا ، ثم مجانة شمالاًوبرج ا لغدير ورأس الوادي جنوبا وجنوبا شرقي، يستغلها صناعيون خواص منذ أكثر من 20سنة .

دون أن ننسى الإشارة إلى مشروع المنطقة الصناعية وبأتم معنى الكلمة أوالقطب الصناعي الثاني والمسمى مشتة – فطيمة، الذي يبعد عن مركز مدينة برج بو عريريج بخمسة كيلو مترات على الأغلب، إلى الجنوب منها، وهي تابعة لبلدية ودائرة الحمادية إداريا، ومحاذية للطريق الوطني رقم 45 الرابط بين مدينتي برج بو عريريج ذاتها ومسيلة.

وهي تعد النفَس الثاني للصناعة المحلية.

تتميز المنطقة الصناعية لمدينة برج بو عريريج والتي أنشئت بتاريخ 27جانفي 1976م، بأنها ذات وزن كبير وطنيا –جهوياومحليا، حيث تصل مساحتها الإجمالية 179.5هكتارا.وكانت بها وحدتان صناعتيان:

-**الأولى**:الشركة الوطنية لصناعة الورق المعروفة سابقابـ:SONIC، و تسمى الآنEMBAG

الثانية: الشركة الوطنية لمواد البناء والمعروفة ب:.S.N.M.C

ولحقت بهما شركة أنابيب ANABIB بعد ذلك، إلى جانب وحدات صناعية تابعة للخواص.

- أنواع الصناعات الموجودة بالمنطقة الصناعية المركزية لمدينة برج بوعريريج:

يبدو لنا موضوعيا، قبل أن نفصّل في الموضوع وفق الجداول العشرة التالية، و ما يتبعها من أشكال مرادفة لها، أن نورد التقديم التالي:

- أن المنطقة الصناعية لمدينة برج بوعريريج تحتوي الآن-(الكلام هذا يبقى صالحا لغاية منتصف نوفمبر 2013)- على 92 مؤسسة صناعية إنتاجية تتوزع كالآتي:

- 09 مؤسسات صناعية تابعة للقطاع العام.(و الجداول المرفقة تبين ذلك بوضوح).

- 83 مؤسسة صناعية تابعة للقطاع الخاص.

و يمكن ترتيب هذه الصناعات وفق مايلي:

1- الصناعة الإلكترونية.

2- صناعة تحويل الورق.

3- صناعة النسيج.

4- صناعة تحويل البلاستيك.

5- الصناعة الغذائية.

6- البناء و الأشغال العمومية.

7- صناعة مواد البناء.

8- الصناعة التحويلية.

9- الكيمياء و الصيدلة.

10- الخدمات.

و لفهم وزن هذه الصناعات و دورها في النسيج الصناعي لمدينة برج بوعريريج، نورد

لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / م^2	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل

الجداول التالية مع أشكالها المناسبة لها:

- **<u>أنواع الصناعات:</u>**

من خلال معالجتنا للدفتر التقني لمختلف أنواع الصناعات و المعد من طرف المصالح التقنية للمنطقة الصناعية لمدينة ب.ب.ع، يمكن تصنيف هذه الصناعات حسبما يلي:

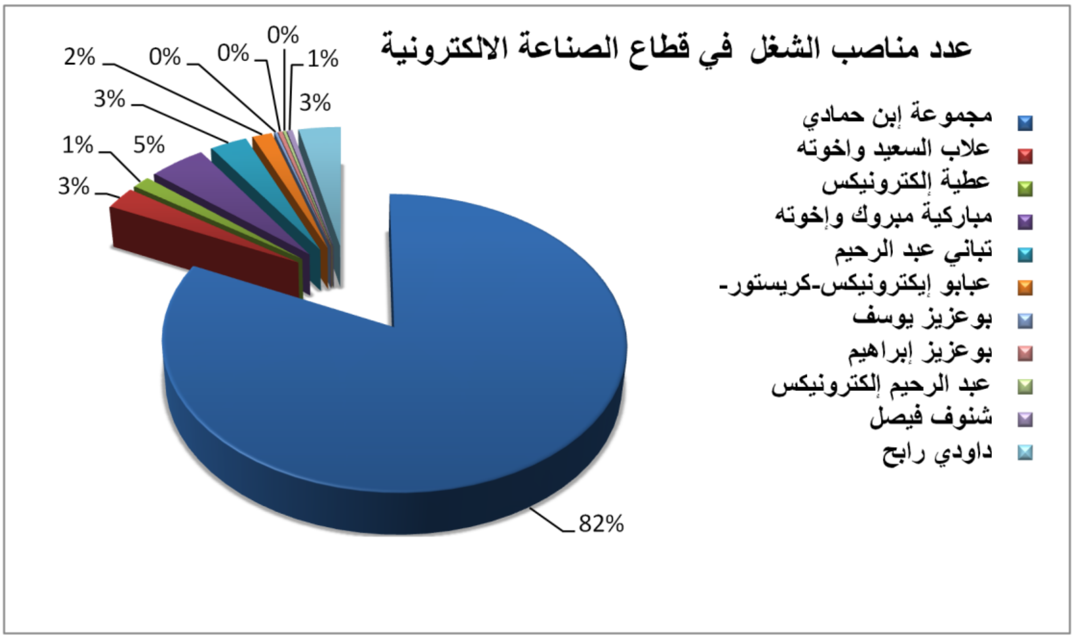
1 **<u>الصناعة الإلكترونية: الجدول رقم 02</u>**

مجموعة إبن حمادي	157.087	2004	صناعة إلكترونية – تركيب – تلفزيون ملون – مبردات – غسالات – حواسيب.	3608 عامل.
علاب السعيد و إخوته	24.339	1999	صناعة إلكترونية – تركيب إلكتروني و منزلي – تلفزيون ملون – أجهزة استقبال فضائية– غسالات.	113 عامل.
عطية إلكترونيكس	24.142	2006	صناعة إلكترونية – تركيب– تلفزيون ملون– مبردات – أجهزة استقبال فضائية – غسالات – ثلاجات – مسخن مائي.	63 عاملاً.
مباركية مبروك و إخوته	22.444	2010	صناعة إلكترونية – تركيب إلكتروني– تلفزيون ملون– أجهزة استقبال فضائية.	200 عامل.
تباني عبد الرحيم	12.165	1996	صناعة كهربائية – تركيب كهربائي – مخادع كهربائية للمحولات.	132 عاملاً.
عبابو إليكتورنيكس – كريستور–	7.742	2002	صناعة إلكترونية – تركيب – تلفزيون ملون – مبردات – أجهزة استقبال فضائية – غسالات و ثلاجات.	70 عاملاً.
بلعزوق و عدور	5.140	لم يبدأ بعد	في طور البناء، صناعة إلكترونية – تركيب إلكتروني– تلفزيون ملون– أجهزة استقبال فضائية .	لا أحد.
بوعزيز يوسف	5000	2009	خدمات – توزيع منتوجات إلكترونية	10 عمال.
بوعزيز إبراهيم	4.044	2006	صناعة إلكترونية – تركيب إلكتروني و كهرومنزلي – تلفزيون ملون – أثاث كهرومنزلي.	15 عاملا.
شملي عبد الكريم	3.812	في طور البناء	صناعة إلكترونية – تركيب إلكتروني – حواسيب محمولة.	لا أحد.
عبد الرحيم إلكترونيكس	3.662	1998	أثاث كهرومنزلي – إلكترونيك.	10 عمال.
عياضات عيسى	3.317	لم يبدأ بعد	هندسة إلكترونية– تركيب إلكتروني و كهرومنزلي – تلفزيون ملون– أجهزة استقبال فضائية.	لا أحد.
شنوف فيصل	2.800	2010	هندسة إلكترونية – تركيب إلكتروني– تلفزيون ملون – أجهزة استقبال فضائية – ثلاجات.	20 عاملاً.
داودي رابح	2.768	–	صناعة إلكترونية – تركيب إلكتروني – تلفزيون ملون – أجهزة استقبال فضائية – ثلاجات – مبردات.(إنتاجها خارج المنطقة الصناعية باتجاه اليشير).	150عاملاً.

المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages+

إنجاز الطالب

– الشكل رقم 01:



المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages+

إنجاز الطالب

من خلال الجدول رقم 02 و الشكل رقم 01، يتضح لنا أن النصيب الأكبر من عدد العمال في هذا النوع من الصناعة هو من نصيب مجموعة إبن حمادي للإلكترونيات CONDOR بمجموع 3608 عاملاَ، أي بنسبة 82%، تليها شركة مباركية مبروك و إخوته بمجموع 200 عامل، أي بنسبة 5%، تليها كل من شركات داودي رابح، تباني عبد الرحيم و علاب السعيد و إخوته بنسبة 3%.

2– تحويل الورق:

– الجدول رقم 03:

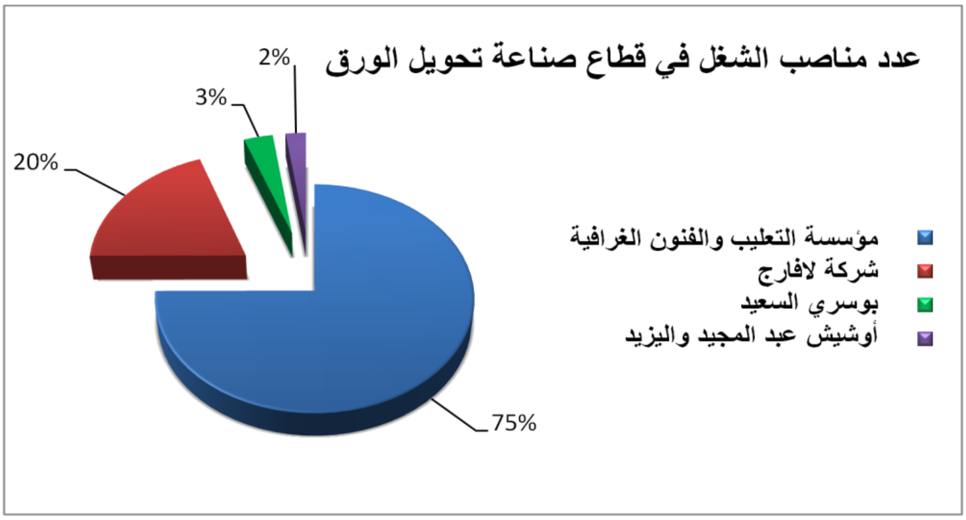
لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / م²	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
مؤسسة التعليب و الفنون الغرافية (قطاع عام)	277.515	1978	تحويل الورق – تصنيع العلب الورقية.	461 عاملاً.

شركة "لافارج"	28.406	2001	تحويل الورق.	120 عاملاً.
أوقموم مراد	6.231	لم يبدأ بعد	تحويل الورق – مناديل ورقية.	لا أحد.
بوسري السعيد	3.544	–	تحويل الورق– كراريس و أد وات مدرسية.	20 عاملاً.
أوشيش عبد المجيد و اليزيد	3.318	2007	تحويل الورق – مناديل ورقية – حفاضات الرضع.	14 عاملاً.

المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب

– الشكل رقم 02:



المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

أما الجدول رقم 03 و الشكل رقم 02، فيبينان لنا النصيب الأكبر من عدد العمال في هذا النوع من الصناعة، و هو 461 عاملاً (شركة EMBAG للتعليب و الفنون الغرافية)، بنسبة مئوية تقدر بـــ 75% من مجموع هذا النوع من الصناعة. هذه الشركة تنتمي إلى القطاع العام و التي تأسست سنة 1978. تليها شركة "لافارج" بـــ 120 عاملاً أي بنسبة 20%. و ما تبقى من نسب تشغلهما كل من مؤسستي بوسري السعيد و أوشيش عبد المجيد واليزيد.

3- **النسيج:**

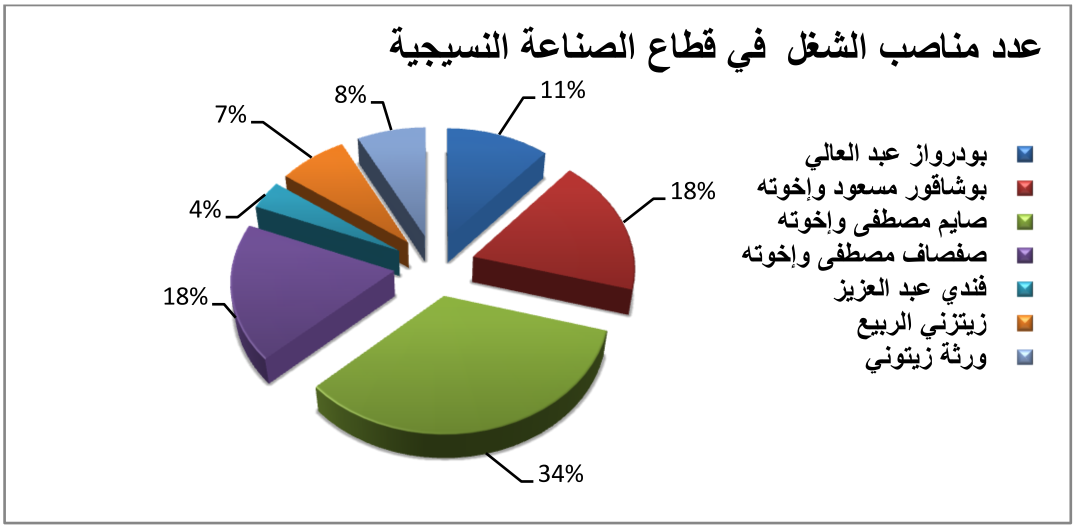
- **الجدول رقم 04:**

لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / م^2	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
إينادیتاکس ENADITEX (قطاع عام)	6.634	في طريق التصفية	خدمات – توزيع المنتوجات النسيجية الجاهزة.	لا أحد.
بودرواز عبد العلي	7.363	2007	صناعة النسيج – الأقمشة الجاهزة.	15 عاملاً.
بوشاقور مسعود و إخوته	5.662	2003	الصناعة النسيجية– صناعة مبيتية – وسائد – حقائب – أغطية.	24 عاملاً.
صايم مصطفى و إخوته	4.863	2002	إنتاج الأغطية.	45 عاملاً.
سلاحجة الطيب	4.784	لم يبدأ بعد	صناعة الجلد – إنتاج الأحذية.	لا أحد.
صفصاف مصطفى و إخوته	4.634	2002	نسيج – إنتاج سلع مبيتية – أغطية و وسائد.	24 عاملاً.
فندي عبد العزيز	2.543	2006	صناعة النسيج الجاهز.	5 عمال.
زيتوني الربيع	1.633	2010	صناعة النسيج – تحويل الجلد.	10 عمال.
ورثة زيتوني	1.506	2010	صناعة النسيج – تحويل الجلد.	10 عمال.

المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

- **الشكل رقم 03:**



المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

ثم نأتي إلى الصناعة النسيجية و التي يقل فيها عدد العمال في مجموعهم. حيث تتصدر شركة صايم مصطفى و إخوته المرتبة الأولى من حيث عدد العمال بـــ: 45عاملاَ، أي ما يقابل %43. ثم تليها كل من شركة بوشاقور مسعود و إخوته و صفصاف مصطفى و إخوته بـــ: 24 عاملاَ لكل واحد منهما، أي بنسبة %18 من المجموع الكلي للعمال. و النسبة الباقية تتوزع بنسب متقاربة على المؤسسات الأخرى، كما هو مبين في الشكل رقم 03 و الجدول رقم 04.

4- تحويل البلاستيك:

- الجدول رقم 05:

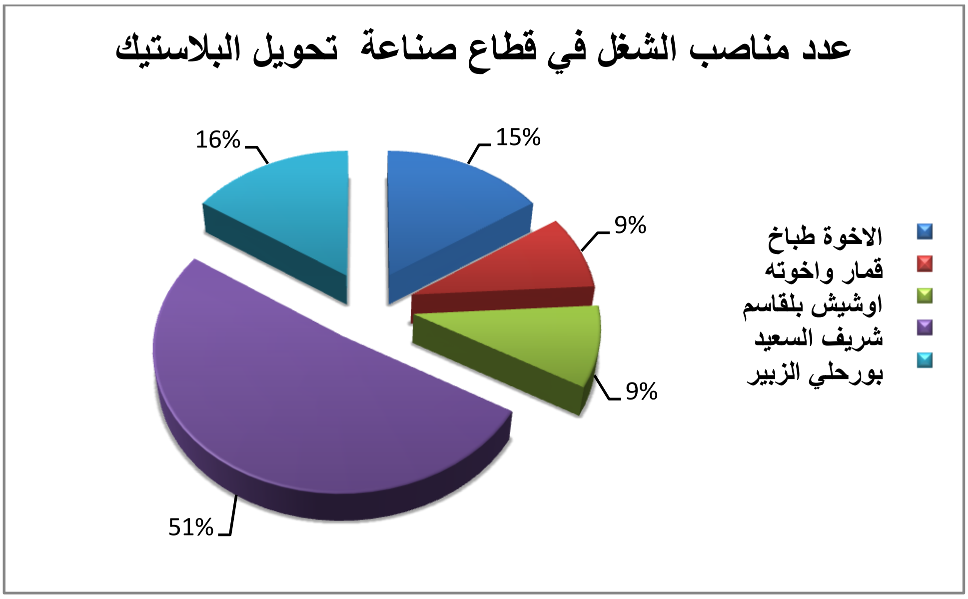
لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / م^2	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
العماري أحمد عبد الغني	8.023	لم يبدأ بعد	البلاستيك.	لا أحد. (لديها خلاف مع إدارة المنطقة الصناعية).

بلعيساوي الدايري	7.576	لم يبدأ بعد	البلاستيك – زجاجات بلاستيكية.	لا أحد. (غياب عقد الملكية).
الإخوة طباخ	5.100	2010	صناعة بلاستيكية – تحويل– إنتاج خزانات المياه.	20 عاملا (بالشراكة مع شركة تركية).
عريبي زهانة كريم	4.850	لم يبدأ بعد	صناعة البلاستيك	لا أحد
قمار و إخوته	3.600	1992	البلاستيك – إنتاج الدلاء.	11 عاملاً
إبن الشيخ عبد الحفيظ	2.750	لم يبدأ بعد	البلاستيك– أنابيب المياه.	لا أحد.
أوشيش بلقاسم	2.697	1996	البلاستيك	12 عاملاً
شريف السعيد	2.332	1997	صناعة البلاستيك، مكانس– مَساحات المياه– فرش.	66 عاملا.
بورحلي الزبير	2.145	1999	صناعة البلاستيك – إنتاج الإسفنج و مشتقاته.	20 عاملا.

المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

– الشكل رقم 04:



المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +
إنجاز الطالب.

أما الجدول رقم 05 و الشكل رقم 04، و الذي يعنى بصناعة تحويل البلاستيك، يبين لنا العدد المحدود لعمالها. حيث نجد شركة شريف السعيد، و التي تتصدر المجموعة بعدد إجمالي للعمال يقدر بـــ 66 عاملاَ، أي بنسبة 51%، تليها شركتا الإخوة طباخ و بورحلي الزبير بنسبة 16% و 15%. ثم تشغل كل من شركتي أوشيش بلقاسم و قمار و إخوته نفس النسبة المئوية و المقدرة بـــ 9%.

5– **الصناعات الغذائية:**

– **الجدول رقم 06:**

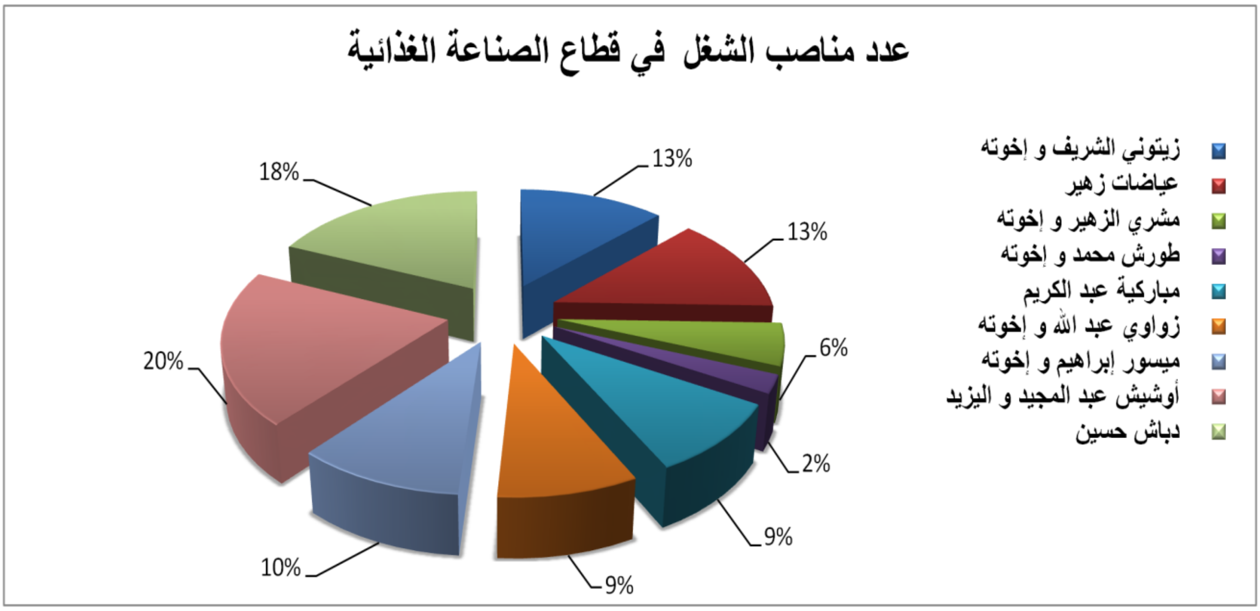
لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / م²	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
جعوط و إخوته	11.555	في إطار التصفية	– الصناعة الغذائية المشروبات.	لا أحد.
زيتوني الشريف و	9.869	1998	– الصناعة الغذائية	68 عاملا.

إخوته			إنتاج العجائن الغذائية – عجائن قصيرة و كسكسي.	
عياضات زهير	9.700	2004	صناعة غذائية – تكييف زيوت المائدة.	70 عاملاً.
مشري الزهير و إخوته	6.254	2002	غاز طبيعي.	30 عاملاً.
طورش محمد و إخوته	6.183	1997	صناعة غذائية – مشروبات.	13 عاملا.
مباركية عبد الكريم	5.100	2000	صناعة غذائية – بسكويت.	50 عاملا.
زواوي عبد الله و إخوته	5000	2000	صناعة غذائية – سميد.	46 عاملاَ.
ميسور إبراهيم و إخوته	4.938	2002	صناعة غذائية – بسكويت.	55 عاملاَ.
أوشيش عبد المجيد و اليزيد	4.779	2002	صناعة غذائية – حلويات تركية محشية.	110 عمال.
دباش حسين	4.517	2008	صناعة غذائية – تغليف.	100 عامل.

المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

–الشكل رقم 05:



المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +
إنجاز الطالب.

ثم نأتي للجدول رقم 06 و الشكل رقم 05، و اللذين يمثلان قطاع الصناعة الغذائية، التي يصل مجموع عمالها 542 عاملا، تحتل شركة أوشيش عبد المجيد و اليزيد النصيب الأكبر من العمال البالغ عددهم 110 عمالٍ، أي بنسبة 20%، يعني الخمس، تليها شركة دباش حسين بعدد عمال يقدر بـــ 100 عامل، أي بنسبة 18%. و في المقام الثالث كل من شركة عياضات زهير و زيتوني الشريف و إخوته بعدد عمال يقدر بـــ 70 عامل، أي بنسبة 13%. و الباقي موزع على النحو الموجود في الجدول و الشكل.

3 البناء و الأشغال العمومية:

– الجدول رقم 07:

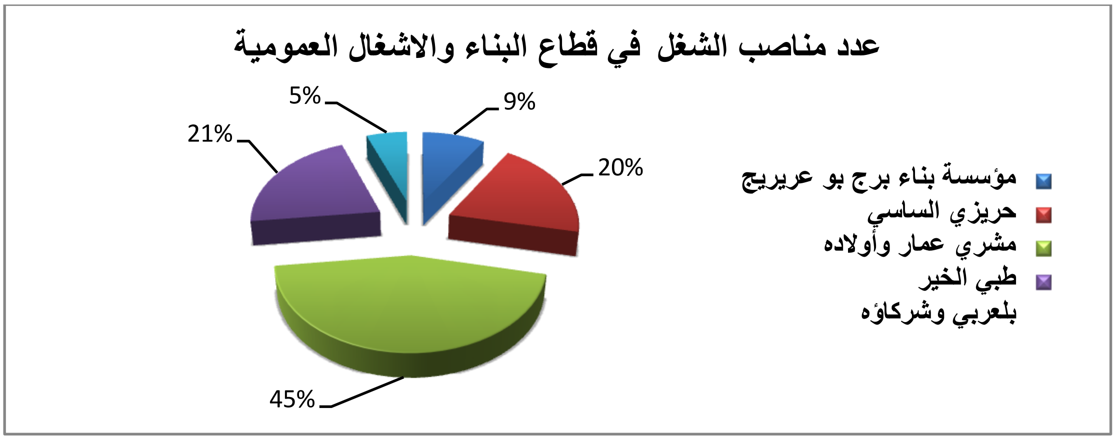
لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / م²	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
مؤسسة بناء برج	54.880	1988	بناء و أشغال عمومية.	23 عاملاً.

بوعريريج (قطاع عام)				
حريزي الساسي	5.617	2004	بناء و أشغال عمومية– حظيرة للصيانة.	52 عاملا.
مشري عمار و أولاده	5000	1999	بناء و أشغال عمومية – حظيرة للصيانة.	118 عاملاً
بوخاري عبد الرحمن	5000	لم يبدأ بعد	بناء و أشغال عمومية – حظيرة للصيانة.	لا أحد.
طبي الخير	4.950	2008	بناء و أشغال عمومية – حظيرة للصيانة.	56 عاملاً
بلعربي و شركاؤه	3.151	2007	بناء و أشغال عمومية – إنتاج الخرسانة.	15 عاملا.

المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

– الشكل رقم 06



المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

من خلال الجدول رقم 07 و الشكل رقم 06، يتبين لنا في هذا النوع من القطاع، أن العدد الأكبر من العمال تستحوذ عليه شركة مشري عمار و أولاده بـــ 118 عاملاً، أي بنسبة تقدر 45%، و هي شركة بدأ النشاط الصناعي بها سنة 1999. ثم تليها طبي الخير بعدد عمال يصل إلى 56 عاملاَ، بنسبة 21%. ثم نجد في المقام الثالث شركة حريزي الساسي بعدد عمال يبلغ 52 عاملاَ، أي بنسبة 20% من العدد الإجمالي للعمال في هذا القطاع. و تبقى شركتا مؤسسة بناء برج بوعريريج (قطاع

عام)، و بلعربي و شركاءه تحتلان المرتبة الرابعة و الخامسة على التوالي بعدد عمال 23 و 15 عاملا، أي بنسبتي 9% و 5%.

7- صناعة مواد البناء.

- الجدول رقم 08:

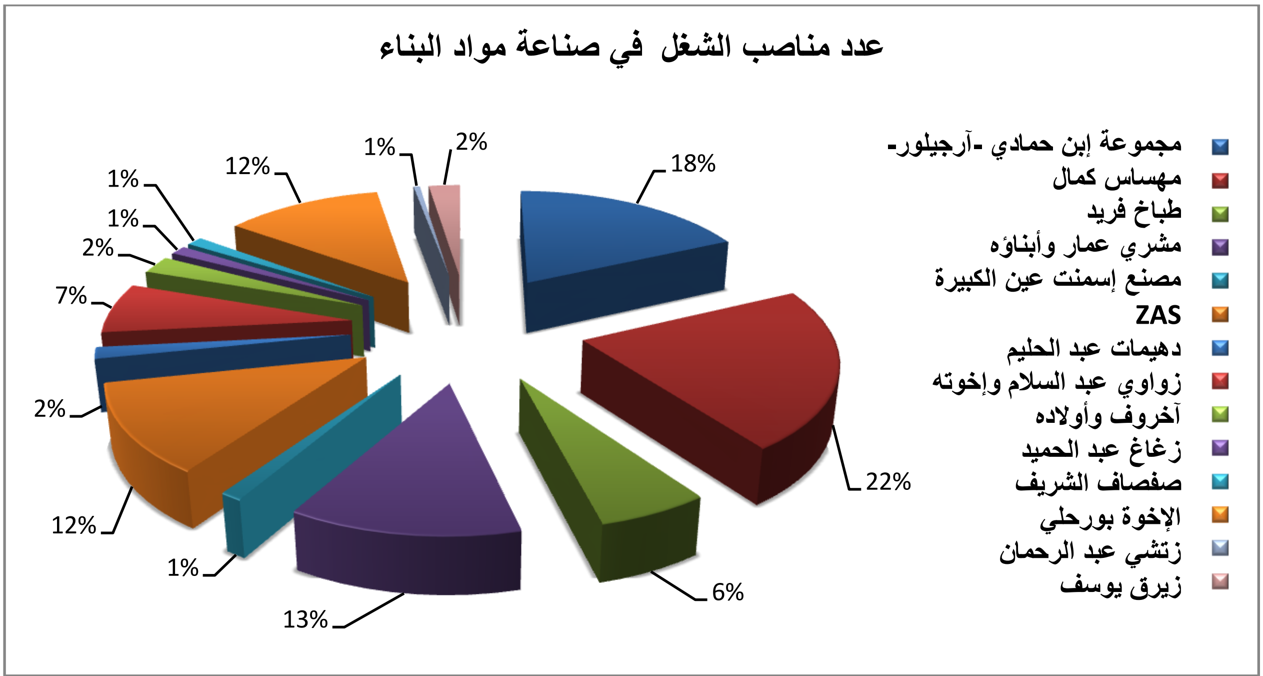
لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / م^2	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
شركة إنتاج مشتقات الشرق (قطاع عام)	167.370	في مرحلة التصفية	مواد البناء - إسمنت - قنوات الري - صفائح إسمنت.	لا أحد.
مصنع إسمنت عين الكبيرة	20.481.5	2009	مخزن لبيع الإسمنت.	10 عمال.

(قطاع عام)				
مجموعة بن حمادي – أرجيلور	47.980	1995	الآجر	150 عاملاً.
مهساس كمال	45.506	2013	الآجر	182 عاملاً.
طباخ فريد	27.890	2010	إنتاج مواد البناء.	50 عاملاً.
مشري عمار و أبناؤه	25.000	1996	إنتاج البلاط.	103 عمال.
ZAS	19.364	متوقع في 2013	الآجر.	متوقع 100 عامل.
دهيمات عبد الحليم	10.200	1997	إنتاج البلاط.	13 عاملاً.
زواوي عبد السلام و إخوته	9.520	2000	إنتاج الإسفلت.	57 عاملاً.
طبي عبد الله	9.156	لم يبدأ بعد	حديد حلزوني.	لا أحد.(ليس لديه عقد الملكية)
أخروف و أولاده	7.616	2005	بلاط.	20 عاملا.
زغاغ عبد الحميد	6.346	غير معروف	إنتاج الخرسانة و الإسفلت.	10 عمال.
نعيجي نورالدين	5.100	غير معروف	إنتاج بلاط غرانيطو.	غير معروف. (المؤسسة متوقفة لأسباب إقتصادية)
صفصاف الشريف	5000	2012	إنتاج مواد البناء – طوب – بلاط الجدران.	10 عمال.
الإخوة بورحلي	5000	2000	الآجر.	100 عامل.
زنتشي عبد الرحمن	4.988	2006	توزيع الخزف.	4 عمال.
عليان عبد الرزاق	3.321	في طور الإنجاز	بلاط.	لا أحد.
زيرق يوسف	3.229	2005	بلاط.	20 عاملاً.

المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

– الشكل رقم 07:



المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

الجدول رقم 08 و الشكل رقم 07، يوضحان لنا توزيع العمال على مختلف المؤسسات المكونة لقطاع صناعة مواد البناء، و الذي يبلغ عددهم 829 عاملاَ. تحتل فيها شركة مهساس كمال لإنتاج الآجر المرتبة الأولى بعدد عمال يبلغ 182 عاملاَ، أي بنسبة 22%. تليها شركة آرجيلور للآجر كذلك لإبن حمادي و التي بلغ عدد عمالها 150 عاملاَ، بنسبة مئوية مقدرة بـــ 18%. ثم تأتي في المقام الثالث، شركة مشري عمار و أبنائه بعدد عمال يبلغ 103 عمال، أي بنسبة 13%. و تأتي شركة الإخوة بورحلي في المقام الرابع و معها شركة ZAS للآجر بعدد عمال 100 عامل و نسبة مئوية 12%، لكل منهما. و تتوزع باقي القيم كما هو مبين في الجدول و الشكل.

8- الصناعة التحويلية:

- الجدول رقم 09:

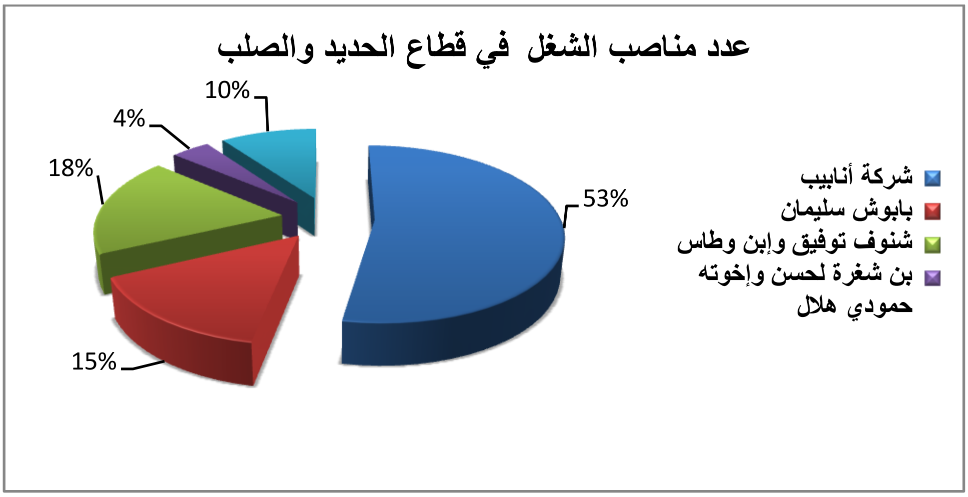
لقب و إسم مالك	مساحة القطعة	تاريخ بداية النشاط	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل

الشركة	الأرضية / م²	الصناعي		
شركة أنابيب (قطاع عام)	95.512	1992	تحويل الحديد – إنتاج أنابيب الري.	134 عاملاً.
بابوش سليمان	5.395	1993	شبابيك و مكاتب.	38 عاملاً.
لعلامي عياش	5.012	متوقع في 2013	حديد حلزوني.	لا أحد.
مالكي عبد الرحمن	2.995	لم يبدأ بعد	تحويل الحديد.	لا أحد.
شنوف توفيق و إبن وطاس	2.637	2009	ستائر حديدية.	46 عاملاً.
بن شغرة لحسن و إخوته	2.022	2012	تحويل المواد الحديدية.	10 عمال.
حمودي هلال	2.022	2010	صناعة حديدية ستائر.	25 عاملاً.

المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

– الشكل رقم 08:



المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

الجدول رقم 09 و الشكل رقم 08، يعالجان نوع الصناعة التحويلية و هي تضم:

– الحديد و الصلب، بعدد عمال إجمالي يقدر بـــ 253 عاملاَ، تستحوذ فيه شركة أنابيب – و التي أنشأت سنة 1992– على 134 عاملا، أي بنسبة 53% من مجموع العمال، تليها شركة شنوف توفيق و إبن وطاس بعدد عمال يبلغ 46 عاملاَ، أي بنسبة 13%، ثم تليها في المقام الثالث شركة بابوش

سليمان بــ 38 عاملاَ، أي بنسبة 15%، ثم شركة حمودي هلال بعدد عمال يبلغ 25 عاملاَ، بنسبة 10%، و في المقام الأخير شركة بن شغرة لحسن و إخوته بــ 10 عمال، أي ما يعادل 4%.

9- الكيمياء و الصيدلة.

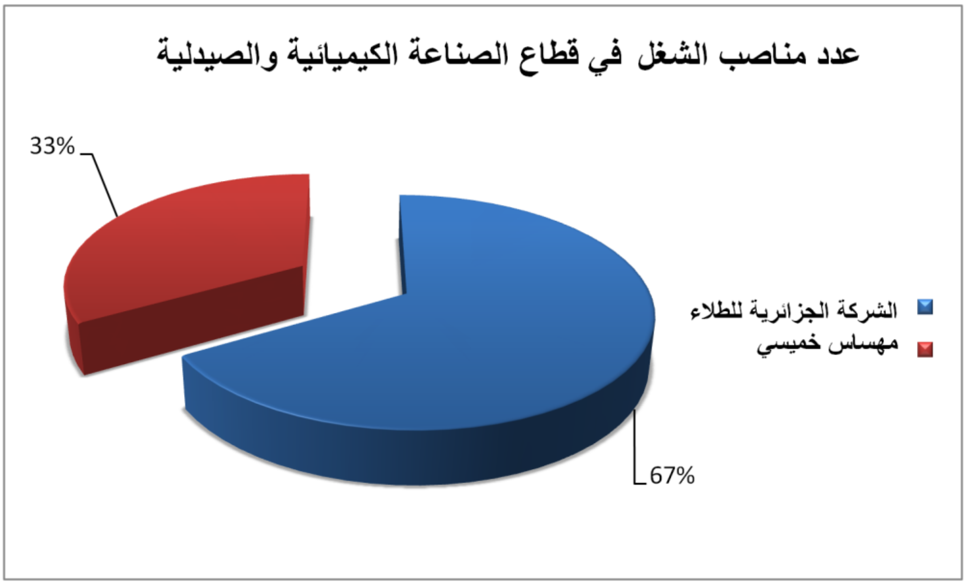
- الجدول رقم 10:

لقب و إسم مالك الشركة	مساحة القطعة الأرضية / $م^2$	تاريخ بداية النشاط الصناعي	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل
محلة جمال الدين	7.120	لم يبدأ بعد	إنتاج صيدلاني – دواء	لا أحد.
الشركة الجزائرية للطلاء	5.397	2006	صناعة كيميائية – طلاء.	80 عاملاً (شركة جزائرية تونسية).
شلالي نادية	4.852	لم يبدأ بعد	إنتاج المواد الصيدلانية.	لا أحد.
مهساس خميسي	3.544	2010	صناعة كيميائية – إنتاج حبر الطباعة.	40 عاملا.
بوشاقور مسعود و إخوته	2.382	متوقعة في 2013	صناعة كيميائية – طلاء.	لا أحد.

المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

- الشكل رقم 09:



المصدر: + Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages

إنجاز الطالب.

أما الجدول رقم 10 و الشكل رقم 09، الخاصان بقطاع الكيمياء و الصيدلة، فيصل عدد العمال فيهما 120 عاملاَ، موزعين على شركتين إثنتين هما:

- الشركة الجزائرية للطلاء، و هي شركة مختلطة جزائرية تونسية، يبلغ عدد العمال بها 80 عاملاَ، بنسبة 67%.

- شركة مهساس خميسي بـــ 40 عاملاَ، أي بنسبة 33% من مجموع العمال.

10- الخدمات.

- الجدول رقم 11:

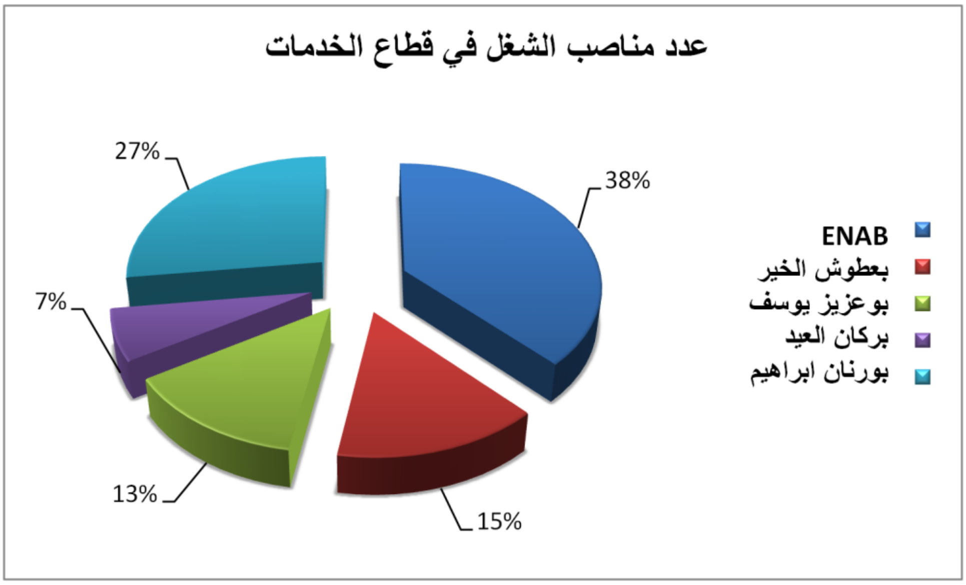
لقب و إسم مالك	مساحة القطعة	تاريخ بداية النشاط	نوع النشاط الصناعي	عدد مناصب الشغل

الشركة	الأرضية / م^2	الصناعي		
ENAB (قطاع عام)	87.346	1989	تجارة – خشب و مشتقاته.	28 عاملاً.
شركة السكة الحديدية (قطاع عام)	44.245	–	خدمات – مواصلات.	–
إيناديتكس ENADITEX (قطاع عام)	6.634	–	توزيع المواد النسيجية الجاهزة.	في طريقها إلى التصفية.
بعطوش الخير	12.783	2003	المراقبة التقنية للسيارات.	11 عاملا.
لعماري أحمد لخضر	6.945	1992	محطة خدمات.	–
نعيجي نور الدين	5.100	–	إستيراد و تصدير	لا أحد.
بوعزيز يوسف	5000	2009	توزيع المواد الإلكترونية.	10 عمال.
بركان العيد	3.575	2009	المراقبة التقنية للسيارات.	5 عمال.
بورنان إبراهيم	2.413	2009	أثاث مكاتب – توزيع.	20 عاملا.

المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

– الشكل رقم 10:



المصدر: Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +
إنجاز الطالب.

أما الجدول رقم 11 و الشكل رقم 10، فيعنيان بقطاع الخدمات، حيث يبلغ عدد العمال بهذا القطاع 74 عامل، تحتل فيه شركة ENAB لتجارة الخشب و مشتقاته (قطاع عام)، – و التي تأسست سنة 1989– المرتبة الأولى بـــ 28 عاملاَ، و بنسبة مئوية تبلغ 38%، تليها في المقام الثاني شركة بورنان إبراهيم بـــ 20 عاملاَ، أي بنسبة مئوية تقدر بـــ 27%. ثم تليها شركة بعطوش الخير بـــ 11 عاملا، و بنسبة 15%، ثم شركة بوعزيز يوسف بعدد عمال يبلغ 10، أي بنسبة 13%، و أخيرا شركة بركان العيد بـــ 5 عمال، أي بنسبة 7%.

و من خلال استعراضنا و بالتدقيق لمختلف الصناعات الموجودة بالمنطقة الصناعية المركزية لمدينة برج بوعريريج، نصل إلى مايلي:

1– أن العدد الإجمالي للعمال الصناعيين في القطاعات العشرة، بلغ 7460 عاملاَ و عاملةَ، يتوزعون حسب القطاعات الصناعية بالترتيب التنازلي وفق عدد العمال و النسب المئوية، حسبما يلي:

– الصناعة الإلكترونية بـــ: 4391 عاملاَ، و بنسبة 60%.

– قطاع مواد البناء: بـــ: 829 عاملاَ، و بنسبة 11%.

– صناعة تحويل الورق: بـــ: 615 عاملاَ، و بنسبة 8%.

– الصناعة الغذائية بـــ: 542 عاملا، و بنسبة 7%.

– قطاع البناء و الأشغال اعمومية بـــ: 264 عاملاَ، و بنسبة 4%.

– صناعة الحديد و الصلب بـــ: 253 عاملا، و بنسبة 3%.

– صناعة النسيج بـــ: 133 عاملاَ، و بنسبة 2%.

– تحويل البلاستيك بـــ: 129 عاملاَ، و بنسبة 2%.

– كيمياء و صيدلة بـــ: 120 عاملاَ، بنسبة 2%.

– خدمات بـــ: 74 عاملاَ، و بنسبة 1%.

2– أن الصناعات الإلكترونية تستحوذ على حصة الأسد إن صح التعبير، بنسبة 60% من عدد عمال المنطقة الصناعية كلها، أي ما يعادل 4391 عاملاَ من مجموع 7460 عاملاَ صناعياَ. و هذا يدل على المنحى العام الذي يتجه نحوه نوع الصناعة في مدينة برج بوعريريج.

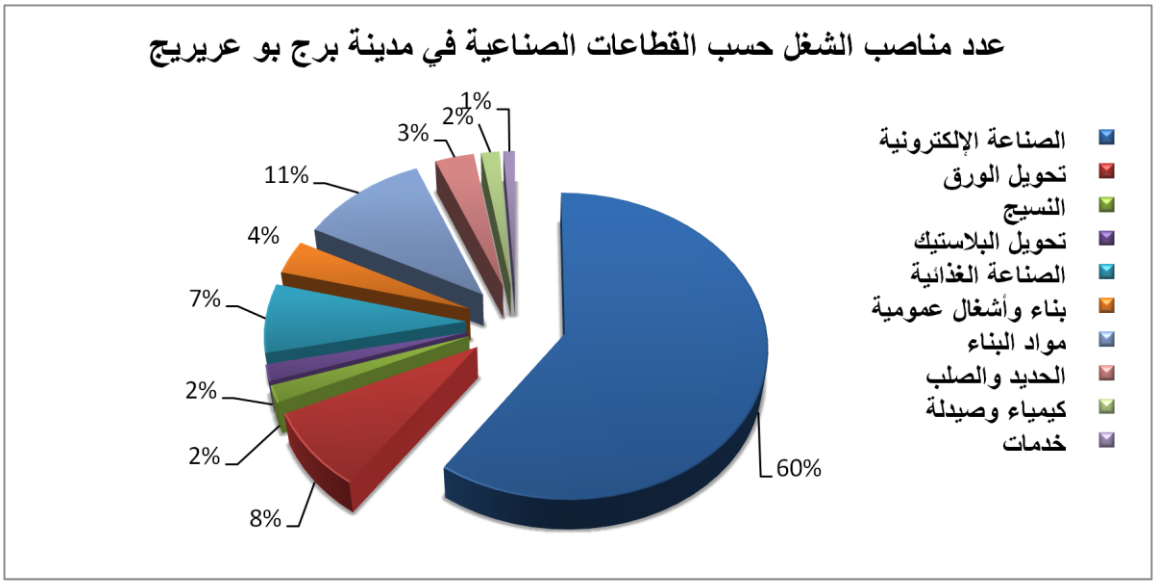
3– أن المرتبة الثانية من حيث عدد العمال في نفس المنطقة الصناعية ترجع إلى قطاع مواد البناء بعدد عمال يبلغ 829 عاملاَ، و بنسبة مئوية توافق 11%.

و هنا نشير إلى الهوة الكبيرة بين القطاعين، بفارق نسبة 49%، و هي نسبة كبيرة جدا.

أما باقي النسب فهي تتوزع وفق الترتيب السابق، حتى تصل النسبة المطلقة 100%، حيث يرتب قطاع الخدمات في المقام العاشر و الأخير بعدد عمال يبلغ 74 عاملاَ، و بنسبة 1 %.

و الشكل (رقم 11) الموالي يوضح ذلك بجلاء.

– **<u>الشكل رقم 11:</u>**



المصدر : Annuaire technique des opérateurs industriels –Z I de BBA, janvier 2013, 95 pages +

إنجاز الطالب.

- **الأصل الجغرافي للعمالة الصناعية في مدينة برج بوعريريج:**

- **الجدول رقم 12:**

نوع الصناعة	مقر الصناعة	عمال مقيمون بمدينة ب.ب.ع	عمال آتون من خارج مدينة	مجموع العمال

			ب.ب.ع	
توظيب العلب EMBAG (قطاع عام)	داخل المنطقة الصناعية	لم نتمكن من الحصول على المعلومات المناسبة		461 عاملا
مطاحن البيبان (قطاع عام)	خارج المنطقة الصناعية	لم نتمكن من الحصول على المعلومات المناسبة		200 عامل
شركة أنابيب الري IRRAGRIS (قطاع عام)	داخل المنطقة الصناعية	61 عاملا	21 عاملا	82 عاملا
كوندور إلكترونيكس CONDOR (قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	2000 عامل	1473 عاملا	3473 عاملا
أرجيلور (آجر) ARGILOR (قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	29 عاملا	117 عاملا	146 عاملا
مشري للبلاط MCA (قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	05 عاملا	113 عاملا	118 عاملا
شركة المنتوجات الكهرو-ميكانيكية TWG- خدمات (قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	77 عاملا	19 عاملا	96 عاملا
شركة نجارة الألمنيوم GLASS DESIGN (قطاع خاص)	منطقة النشاطات و التخزين 2	9 عمال	78 عاملا	87 عاملا
أرجيلور 2 (آجر)ARGILOR 2 (قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	17 عاملا	69 عاملا	86 عاملا
شركة كوبرا COBRA كهرومنزلي (قطاع خاص)	خارج المنطقة الصناعية	60 عاملا	06 عمال	66 عاملا
شركة إنتاج كهرو- ميكانيكي SALPEGEM(قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	36 عاملا	24 عاملا	60 عاملا
شركة طلاء جزائرية – تونسية (قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	37 عاملا	22 عاملا	59 عاملا
شركة مشري للغار الصناعي (قطاع خاص)	داخل المنطقة الصناعية	14 عاملا	20 عاملا	34 عاملا
رونو – داسيا – خدمات (قطاع خاص)	منطقة النشاطات و التخزين 1	14 عاملا	6 عمال	20 عاملا

المصدر: تحقيق ميداني من إنجاز الطالب– مارس 2013.

و من خلال إجرائنا لتحقيق ميداني في مارس 2013، إرتأينا القيام بعينات نراعي فيها التوازن بين:

1– عينات ثلاث للقطاع العام، إثنتان منهما صعب علينا الحصول على معلومات تبين قدر الإمكان الأصل الجغرافي للعمال.

2- إحدى عشرة عينة للقطاع الخاص، عاينّا فيها أكبر مؤسسة صناعية من حيث عدد العمال على الإطلاق، و هي مؤسسة كوندور إليكتورنيكس.

3- عاينا كذلك مؤسسات خاصة ذات العدد المتوسط للعمال.

4- لم ننس قطاع الخدمات، و هو القطاع الذي يحوي عأصغر عدد من العمال. (أنظر جدول الأصل الجغرافي للعمال في مدينة برج بوعريريج).

5- لم ننس كذلك أخذ عينة للقطاع الخاص بمنطقة انشاطات و التخزين رقم 01، و كذلك عينة ثانية للقطاع الخاص بمنطقة النشاطات و التخزين رقم 02. و كلاهما خارجتان عن محيط المنطقة الصناعية المركزية للمدينة.

6- تحرينا الصدق في أخذ المعلومات و الإصرار على التأكد منها.

7- حين قارنا بين الجدول العام للصناعات المعدّ حديثا من طرف المصالح التقنية للمنطقة الصناعية، و بين تحقيقنا الميداني - رغم ما تلقيناه من صعوبات للحصول على المعلومة بدقة- وجدنا تباينا غير كبير بين الجدول المشار إليه سابقا و بين تحقيقنا الميداني، فيما يخص عدد العمال.

8- اننا رسمنا مؤسستي توظيب العلب و مطاحن البيبان على اليسار من الشكل رقم 12، ذلك لأنه صعب علينا الحصول على الأصل الجغرافي لعمالهما الصناعيين.

9- أن مجموع عدد العمال للعينات الأربعة عشرة التي شملها تحقيقنا الميداني هو 4988 عاملاَ من المجموع العام للعمال الصناعيين، و المقدر بـــ 7567 عاملاَ، حيث أضفنا للرقم الأصلي للعمال الصناعيين و هو: 7460 عاملاَ، مؤسستين من منطقتي النشاطات و التخزين 1 و 2 و الذي يبلغ عدد العمال فيهما 107 عاملاَ.

و لو نحسب نسبة عدد عمال المئوية بالنظر للعدد 7567 عاملاَ العام، لوجدناها تساوي 65,9178 %، و بالتالي نجد أن هذه النسبة كفيلة للوصل إلى النتائج التالية:

أ- أن مجموع العمال الصناعيين الآتين من خارج مدينة برج بوعريريج، و الذين شملهم التحقيق الميداني، هو 1968 عاملاَ، من مجموع 4327 عاملاَ، و هو عدد العمال الإجمالي الذي يشمل العمال المقيمين فيس مدينة برج بوعريريج و الآتين من خارجها، و بالتالي نحصل على نسبة 45,4818 %.

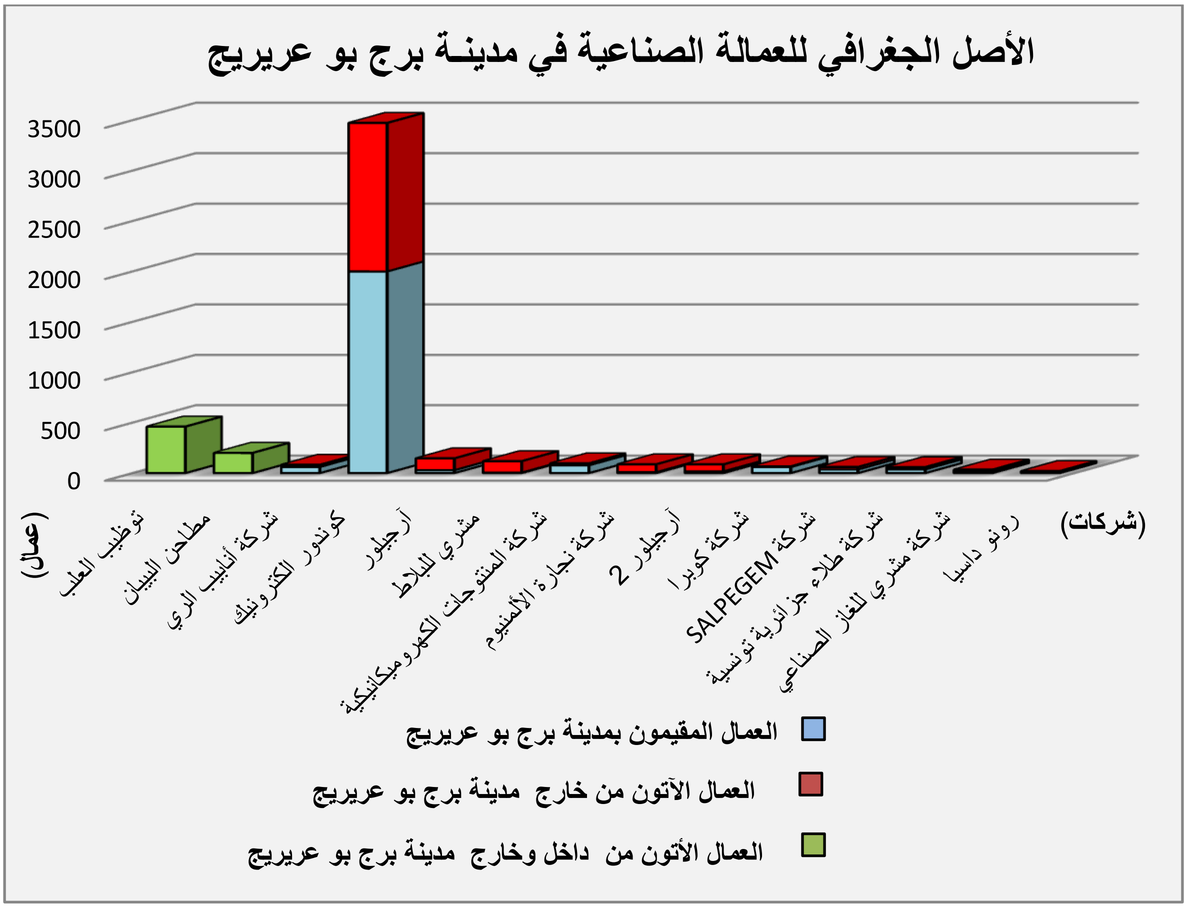
ب- أن عدد العمال الذين لم نصل إلى معرفة أصلهم الجغرافي بلغ 661 عاملاَ.

ج- أن مجموع العمال الصناعيين المقيمين في مدينة برج بوعريريج، هو 2359 عاملاَ، من مجموع 4827 عاملاَ، و بالتالي نحصل على نسبة 54.5180 %.

و هي نسبة كفيلة للتأكد من أولية الفعل الصناعي على الفعل العمراني في مدينة برج بوعريريج، و كذلك أهمية النمو الصناعي القصوى في المساعدة على النمو العمراني للمدينة، و هذا ما نذهب إليه في تحليلنا - للعلاقة بين الفعلين الصناعي و العمراني-، إذا أمكننا إسقاط هذه العينات على الظاهرة كلها.

و الشكل (رقم 12)، يتمم الفهم.

<u>**- الشكل رقم 12:**</u>



المصدر: تحقيق ميداني من إنجاز الطالب، مارس 2013.

ولقد كانت تمثل الصناعة 10%من مجموع مناصب الشغل فى عام 1987م، لتصل إلي 15% فى 1994، وبلغت بعد 15سنة تقريبا،(2008-2009)،نسبة 83%من مجموع التوظيف الصناعي أي مايمثل 4.951 منصب شغل فى مدينة برج بوعريريج.[5]

و يرجع هذا أساسا إلى التطور الإيجابي الذي شهده هذا القطاع وخاصة بعد مرحلة إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما منطوقة النشاطات الصناعية والتخزين للمدينة ذاتها فتتربعا ن على :

- منطقة النشاطات والتخزين برج بوعريريج1، وتصل مساحتها 19,7هكتارا.
- منطقة النشاطات والتخزين برج بوعريريج2، تصل مساحتها 09,5هكتارا.

[5]- Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de BBA- Janvier 2009 .

وهما منطقتان مخصصتان للنشاط الصناعي التابع للخواص ، بها وحدات لإنتاج البلاط بمختلف أنواعه ،الصناعة الإلكترونية بمختلف تكويناتها، والصناعة الغذائية ، النسيج, وصناعة البلاستيك.

ولقد أنشئت هذه المناطق لإخلاء المراكز الحضرية والأنسجة العمرانية من النشاطات الملوثة أولا والمزعجة ثانيا.

حيث فتحت السوق للإستثمار الخاص، وزاد الطلب على العقار الصناعي كما هو الحال بالنسبة للعقار العمراني إن صح التعبير.

وتجدرالإشارة إلي أن الصناعة فى مدينة برج بو عريريج على الخصوص ، و الولاية على العموم ، تعيش مشاكل عدة منها على الأخص:

– عدم وجود ربط بين الثروات الطبيعية والصناعات المتواجدة ، حيث تستورد المواد الخام من خارج الولاية .

وهنا وجبت الإشارة إلى أن المنطقة الصناعية لمدينتنا قد استفادت بعمليتين للتأهيل وذلك سنتي،2001 –2004.

وهي مسيرة من طرف شركة التسيير العقاري الصناعي، والتي انبثقت عن التحول القانوني لمؤسسة تسيير المنطقة الصناعية المعروفة سابقا بـ EGZI وفق إجراءات القرار رقم 05 للخامس من جويلية 2003م.

كذلك يمكن أن نعد هدفين رئيسيين الإستراتيجية الصناعية على المستوي المحلي خصوصا وذلك من خلال:

1– ديمومة النمو الصناعي وفق مخططات اقتصادية معدة سلفا، تحتاج إلى متابعة ومعاينة دقيقتين.

2– تكثيف النسيج الصناعي وإدماجه فى عملية النمو، دون أن يفصل عن باقي القطاعات الإقتصادية.

ومن خلال كل ما مضى، نجد أن التوطين الصناعي فى مدينتنا، والذي بدأ كنواة أولى منتصف السبعينات ، مع السياسات الصناعية الوطنية، والتي كان يتحكم فيها القطاع العام وبشكل مقبول – في الوقت ذاته كانت المدينة وما حولها تنتمي إلي ولاية سطيف إقليميا وإداريا.

وهنا بالذات نشير إلي وزن هذه النواة الصناعية ودورها فى ذلك الوقت ، في النمو العمراني لبلدية ودائرة برج بو عريريج فى آن واحد. وعلى غرار المدن الجزائرية ذات وزن مماثل لمدينتنا ، يمكن القول أنها كانت محضوضة وذلك بالإستفادة من مشروع منطقة صناعية آنذاك.

حيث بدأت تكبر شيئا فشيئا وظائفيا من خلال تعدد الأنشطة الصناعية أولا و اتساع رقعتها ثانيا.

ولقد كان الفعل الصناعي آنذاك المحرك الأساسي لنمو المدينة موضوعيا .

ذلك أنه لم تكن هناك مناطق صناعية ولا مناطق نشاطات وتخزين تميز المنطقة ماعدا عاصمة الولاية .

وللتدليل على ما نقول، نذكر بأن مدينتنا فى ذلك الوقت –أي منتصف السبعينات– كانت عبارة عن نواة عمرانية وسط المدينة التاريخي كحلقة عمرانية وحيدة ، بها كل من الأحياء القديمة التالية :

- إلى الغرب من المدينة :حي المكافحين المعروف سابقا بـ:les combattants

- إلى الشرق منها: كل من حيي الجبّاس"و"شعبة الفلو".

-إلى الشمال: كل من حيي عبد المؤمن المعروف ب:لاقراف والكوشة.

وأخيرا إلى الجنوب منها :كل من حيي المسلخ المعروف سابقا بـ: l’abattoir ودوار السوق.

وتتوالى المخططات العمرانية، لاسيما الرباعيان الأول والثاني ، ثم الخماسي بعد ذلك ، والذي يتوافق تقريبا وتاريخ اْرتقاء مدينتنا من عاصمة بلدية ودائرة، إلى عاصمة ولاية.

وهنا بالذات نرى أن هذا التاريخ هو تاريخ مفصلي، لكي تلعب هذه المدينة الدور المنوط بها، كمدينة ربط تستفيد لاحقا بمشاريع اقتصادية تدفع بها إلى النمو الصناعي المتلازم مع النمو العمراني .

إن استفادة المدينة بمنطقة صناعية حدث كبير في حد ذاته. إذ أخذت فى التوسع تدريجيا فى نهاية الثمانيات، حيث شجع القطاع الصناعي الخاص بما يليق به و بمقدراته، وهو الإستثمار فى المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة .

إن العلاقة العضوية والمعروفة نظريا بين النمو الصناعي والنمو العمراني ، يمكن الحديث عنها واقعيا وميدانيا فى مدينتنا .

ذلك أنها تتجه تدريجيا إلي التخصص فى الصناعات الرقمية مثل:

الصناعات الإلكترونية، وتجد مبررا لتوسعها العمراني المتنامي والذي يرتبط أساسا بالفعل الصناعي، ولاسيما فى هذه المرحلة بالذات حيث يعتبر القطاع الصناعي الخاص بديلا" حقيقيا".

إن التوطين الصناعي فى مد ينتنا أولا وذلك عن طريق المخططات الإقتصادية (المخطط الخماسي الحالي 2009_2014م)، يعطي دفعا"لتحفيزات مستقبلية يجعل من هذه المدنية مدي نة جذب للسكان ، على غرار المدن والتجمعات العمرانية المتاحة لها .

إننا نرى، وذلك بعد المعا ينة الميدانية للمد ينة وتطورها أولا بما تحويه من مرافق وخدمات ، تشجع بعض سكان الولاية على التفكير فى الإستقرار بها نهائيا ، مما ضخم عدد سكان عاصمة الولاية من جهة ، وتطلّب خدمات آنية لهم تتمثل فى مساكن تؤويهم، وتجهيزات تتبعها لتوفير الحد الأدن ى المعيشي كالمدراس، المتوسطات، الثانويات وغيرها .

وهذا كله يتطلّب إمكانيات هائلة من الدولة كي يمكنها التحكم فعليا في النمو العمراني أولا ، والمحافظة على انسجامه المعماري ثانيا ، مع كل مايلزم هذا من مخططات عمرانية محلية مثل المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران والمسم ىP.D.A.U ومخطط شغل الأراضي P.O.S، ومخطط الولائي للتهيئة P.A.W ومخططات جهوية للتهيئة الإقليمية S.R.A.T ومخططات وطنية للتهيئة الإقليمية. ك ذلكS.N.A.T وأخيرًامخطط المجال للبرمجة الإقليمية المسم ىS.E.P.T وهو مخطط حديث العهد فى التطبيق الميداني.

هذا كله من جهة، ومن جهة أخرى، نرى أن المنطقة الصناعية تهيكل وبشكل ملحوظ ومتأكد منه، مدينتنا، حيث نلاحظ تناغما غير مصرح به بين نمو شكل المدنية، على غرارما لاحظناه من

عشوائية في البناء خارج إطار المخططات العمرانية – كيفما كان نوعه (بناء فردي_شبه جماعي ثم جماعي)، وَ وزن المدينة الصناعي .

و لكون المنطقة الصناعية لذات المدينة متخمة، إلى جانب منطقتين للنشاطات الصناعية كذلك ، لم يكف هذا، بل أن الطلب على القطع الأرضية لإنشاء معامل أو مصانع لم يتوقف تمامًا، بل تنتظر هذه الطلبات موافقة السلطات المعنية للترخيص لها بالإستغلال .

إن عاصمة الصناعة الإلكترونية، التي تجتهد لأن تصبح منطقة صناعية ذات وزن جهوي، والتي عاشت بحدة مشكل العقار الصناعي ، يمكن لها أن تتنفس الآن.

ويمكن على غرار كل ماقلناه سابقا، أن نخلص إلي مايلي:

1- أنه من جهة ، يلعب النمو الصناعي في مدينتنا دورا محوريا في توسعها، لاسيما على المديين المتوسط والبعيد كعامل جذب لسكان المناطق الحضرية المجاورة وبدرجة أكبر المناطق الريفية المحاذية لها بمسافات متباينة – وعامل طرد في آن واحد، لما لقطاع الصناعة من تحفيزات مادية واستقرار.

فلقد ساهم التصنيع وبشكل جلي وواضح في تشكل المدينة لاسيما بعد إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران P.D.A.U في قراءته النهائية والمصادق عليها بتاريخ 1996/12/21م.

وهوأول مخطط عمراني حقيقي من هذا النوع ، ينجز مفصلا لمدينتنا، بعد انتهاج سياسة صناعية مغايرة تماما لسابقتها تتمثل في الإستثمار الصناعي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص أساسا. ويمكن هنا أن نفرق بالذات بين مرحلتين أساسيتين مرت بهما الصناعة في الجزائر كلها ، مع إمكانية الإسقاط وفق خصوصيات كل مدينة أوعاصمة ولاية :

1_المرحلة الأولى:

بالنسبة لمدينتنا(موضوع الدراسة)، و ذلك من 1976م وإلى غاية 1990م، وهي المرحلة الي بدأت فيها النواة الأولى للتصنيع من خلال إنشاء ثلاث وحدات تابعة للقطاع العام والتي سبق ذكرها.

وبالتزاوج بين الفعلين الصناعي والعمراني ،ومدى أثر الأول على الثاني، نرى أن كل مرحلة تتميز بأدوات عمرانية أووثائق تهيئة خاصة بها ، وهي على سبيل المثال لا الحصر في تقديرنا، ابتداءً من منتصف السبعينات وإلى غاية نهاية الثمانينات مايلي:

- المخطط العمراني المؤقت أومايعرف بـ:P.U.P.

- ثم يليه ويكمله المخطط العمراني النهائي وهو : P.U.D.

وللتدليل على كلامنا هذا بالذات، والخاص بمرحلة العمران، نتكلم تقنيا عن المخطط العمراني النهائي لبلدية برج بوعريريج ، وبالأخص في مرحلته الثالثة، والي تعني بالمرحلة الأساسية والمفصلية لتهيئة المجال أو ما يعرف بـ:LA Spatialisation، ثم تليها بعد ذلك المرحلة الرابعة، وهي مرحلة تقنية بحتة، الهدف منها وضع قانون للعمران ، حتى يمكن التحكم في إقليم البلدية كمجال أوسع,وأشمل يحوي المدينة ذاتها وزيادة، وهو(أي المخطط النهائي)، آلية يمكن عن طريقها:

- إرساء سياسة عمرانية ملائمة، متحكم فيها ومراقبة.

- تخطيط مجالي يمكن عن طريقه أن نوجه كيفية استهلاك المجال وفق مخطط محدد ومضبوط على أساس الأولويات بالنسبة لمختلف مناطق النشاطات.

- تنظيم النمو العمراني وتسييره، والذي يتم توجيههما وفق طبيعة ونمط استعمال الأراضي، لاسيما وأن قانون 20فبراير 1974م، لم يعتبر المشكل العقاري عائقا أساسيا فقط ولكن يعتبره عنصرا مفصليا لسياسة عمرانية جديدة.

- حماية العالم الريفي(الإستعمال العقلاني للأراضي الفلاحية إن دعت الضرورة لذلك طبعا _ وهنا يرى كثير من المختصين أنه لامناصّ من استغلال الأراضي الفلاحية في البناء إذا اقتضت الضرورة)، وذلك بتوجيه التنمية العمرانية نحو الوسط الطبيعي بمعناه العريض.

وهنا نلحظ طبيعة هذا التوجه في هذه المرحلة بالذات ، فلقد كانت مرحلة اقتصاد موجه يركز بالأساس على المدى القصير،وفي ذلك الوقت تحديدا إلى غاية 1985م،على المدى المتوسط إلى عام 1990م، وانتهاءً على المدى البعيد إلى سنة 1995م.

ولقد كانت مدينتنا مركز بلدية ومقر دائرة فى آن واحد. حيث كانت مساحتها نهاية السبعينات 195.50 كلم².

وفي هذه الفترة بالذات، نشير إلى أن العمال حينها كانوا يتركون مجال العمل فى القطاع الأول (الفلاحة)، ليتجهوا نحو القطاع الثاني (الصناعة)،لما يوفره من مناصب شغل قارة ، دائمة ومحفزة.[6]

وإلى غاية 1977م، تطورت مدينتنا مجاليا،نحو الشمال مع المنطقة الحضرية الثانية نحو الجنوب باتجاه المنطقة الصناعية وجزء نحو الغرب مع نوع السكن المعروف بـــ:H.L. M (أي السكن ذو الكراء المتوسط) ، ثم بعد ذلك نجد التجزئة.

ولقد كان التصميم العمراني آنذاك يقترح تطورا عمرانيا نحو الشمال حتى تأخذ المدينة شكلا دائريا.

إننا نرى هنا وفي هذه المرحلة بالذات التى سبقت ارتقاء مدينتنا إلى مصاف عاصمة الولاية ، تأثيرا قليلا للصناعة على النمو العمراني للمدينة ،لأنها كانت أ ي الصناعة عل شكل نواة جنينية أسست لصناعة مستقبلية واعدة.

2-المرحلة الثانية:

وهي تؤرخ ابتداءً من تسعنيات القرن الماضي ، تاريخ بداية انتهاج الجزائر سياسة صناعية وطنية مغايرة تماما للمرحلة السابقة ، تتمثل فى تخفيف العب عن الدولة فى احتكارالقطاع الصناعي وإشراك القطاع الخاص فيه.

إن ظهور القطاع الخاص الصناعي تبعته من جهه أخرى آليات للعمران تتمثل أساسا فيما يلي:

أ- على المستوى المحلي:

[6] التقرير الملخص لملحق المخطط العمراني لبرج بوعريريج، ص2.

إنشاء وتطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران بـ:P.D.A.U

تبعه تلازما مخطط شغل الأراضي المسمى بـ:P.O.S

وهما مخططان يجمعان بين التأصيل النظري المكتوب كأرضية والمخطط التطبيقي المرادف والشارح له.

ويشملان كذلك كل القطاعات الحيوية للمدينة أو للبلدية، إذ لا يمكن تتبع تطور هما دون إمكانية التحكم فيهما.

ب- على المستوى الولائي:

و هنا نذكر استحداث مايسمى بمخطط التهيئة الولائي الإقليمي المسمى – P.A.W.T، وهو يعنى بتهيئة إقليم الولاية ، ببلدياتها ودوائرها.

ج- المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم:

والمعروف بـــ S.R.A.T ، وهو يعني بمجموعة ولايات تتشابه في مكوناتها المناخية خصوصا، وامتدادها الجغرافي فيما بعد.

د- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

والمسمى S.N.A.T ، وهو مخطط يعالج كل ولايات الوطن الثماني والأربعين.

إن تطور آليات العمران بعد 1990م، تزامن وبشكل ملفت للنظر مع تغير بين للسياسة الصناعية الوطنية ،وتجلت آثارها في عاصمة ولايتنا، حيث أخذت في التوسع بشكل ملحوظ مغاير تماما للمرحلة الأولى .

و مع دخول القطاع الخاص الصناعي وإشراكه في التنمية ، تم إشراكه كذلك في البناء، لاسيما السكن الجماعي والشبه جماعي ، بمختلف تطبيقاته، وهذا ما لم يتأت له في المرحلة السابقة .

إن القطاع الثاني(أي الصناعة) قطاع جذاب ومحفز،يدفع بالعاملين فيه والآتين من مناطق شتي مجاورة للمدينة، حيث تتواجد بها الصناعة بشكل مركز، إلى الإستقرار فى المدينة والتوطن بها بشكل دائم ،وترك مساكنهم الأصلية.

وهذا ماجعل قطاع التصنيع يؤثر بشكل مباشر على تطورها العمراني حاضر ومستقبلا.

كذلك ،نشير إلى نوع من العلاقة _بين مقرالسكن ومقر العمل فى القطاع الصناعي ، أومايسمى بالهجرات اليومية Les mouvements pendulaires– حين يكون الأول بعيدا عن الثاني ، ويسبب حينها معدلا محيرا للتغيب عن العمل ، وهنا يأتي التفكير فى الإنتقال إلى السكن بالقرب من مقر العمل .

ولهذا النوع من التفكير آثار مباشرة على طلب السكن إلاج تماعي أوأنواع السكن الأخرى مثل السكن إلاجماعي التساهمي أوالسكن الترقوي أوغيرهما.

وهذا كله يتطلب حظيرة سكنات تتناسب وقدرات الدولة أوالمتعاملين معها من الخواص، وفق مخططات عمرانية مدروسة سلفا، ومايتبعها من مرافق وتجهيزات متنوعة ومتكاملة، يصعب التحكم فيها زمنيا أولا(من حيث الآجال)، مجاليا ثانيا، ماليا (اعتمادات وأظرفة مالية مخصصة لها) واستشراف لمستقبل يصعب التكهن به ،لأن قطاع البناء قطاع استراتيجي يحتاج إلى التحكم فيه زمانا ومكانا بحق.

وهنا نخلص إلى أن المرحلة الثانية (من 1990 إلى يومنا هذا)، تميزت بزخم صناعي كبير فاق حقيقة التوقعات النظريةمنها والعملية ،ذلك أن نمط التصنيع تغير، وأن القوانين الملازمة لذلك أصبحت أكثر سلاسة من ذي قبل ، بل أكثرمن ذلك أصبحت محفزة بشكل واضح للإستثمار فيه.

إننا نلاحظ وفق تحقيقاتنا الميدانية لمختلف الوحدات الصناعية في المدينة، تطورا إيجابيا كما ونوعا.

ذلك أن هناك تنافسا حادا بين صناعيي المنطقة حيث ينتظرون الرد إلا يجابي لمنحهم الموافقة لآستغلال قطع أرضية قصد إنشاء وحدات صناعية.

زد على ذلك تخصص منطق تي النشاطات (1) و(2) في مجال الصناعة الإلكترونية بشكل ملفت للنظر، وذلك باستعمال التقنيات الحديثة، حيث تصدر المنتوجات هذه إلى الخارج ولاسيما نحو إفريقيا.

وهنا يمكن أن نَعد مدينة برج بوعريريج مدينة متعددة الوظائف العمرانية أومايسمى ville cosmopolite ولاسيما الوظيفة العمرانية الصناعية المنتهية نظريا لما تسميه الج غرافية الفرنسية جاكلين بوجو قار نييه

J–B. Garnier في كتابها – géographie urbaine بوظائف الإثراء ، ومانكُربه هذه الصناعة من ثروة تمس كل الجوانب الحياتي للمدينة.

وهنا نشدد على عامل التخصص الذي تحض ى به مدينتنا أويسمى ب ـــ: le facteur de spécialisation.

ومن هنا يمكن أن نقارن بين المرحلتين اللتين مرت بهما المدينة من حيث التصنيع. فلقد كانت تتميز المرحلة الأولى بمركزية القرار وتحكم الدولة فى الوحدات الصناعية الأولى ، نتج عنه نمط عمراني ملازم لنمط النمو الصناعي، يمتاز بالبطء فى الإنجاز على الصعيدين.

فلم يكن في اعتقادنا هناك منافس حقيقي، قد يدفع به إلى الاسراع في وتيرة الإنجاز العمراني منه خاصة والصناعي عامة.

وبالتالي، لاحظنا هنا فى هذه الفترة نمو المدينة نموا ذا وتيرة غير متميزة كباقي المدن المساوية لها والمشابهة فى الوزن العمراني وطنيا.

بينما نرى على النقيض من ذلك، فى بداية التسعينات ،حين ظهور القطاع الصناعي الخاص، والذي أحدث نقلة نوعية فى الإنتاج الصناعي ، تلازم معه ظهور آليات عمرانية مناسبة تواكب التغير الطارىء فى الشكل الهيكلي للمدينة، حيث صعب فعلا التحكم فى نموها العمراني ،حتى ظننا أن هذا الأخيرهو الذى يحدد المخططات العمرانية ويضعها أمام الأمر الواقع وليس العكس ، حيث تؤسس المخططات المدروسة سلفا والمتوقعة مستقبلا.

وهنا نشيرإلى أنه حين تشبعت المنطقة الصناعية المركزية للمدينة ، وكذا منطقتي النشاطات (1) و (2) ، لم يَ بدُ من أن تنشأ أنوية صناعية خاصة على أطراف المدينة ،وخصوصا إلى الجنوب والغرب منها.

ثم نحو منطقة النشاطات بمنطقة تسمى "لاشبور" تابعة للخواص بمحاذاة السكة الحديدية ، وهذا كله يدخل فى إطارمحيط بلدية برج بو عريريج.

و الصورة –رقم 01– لـــ **GOOGLE EARTHE 2009**، تبين بجلاء مدينة برج بوعريريج، و المنطقة الصناعية المركزية لها، مع منطقتي نشاطاتها 1 و 2.

إنه وبالنظر لخريطة المنطقة الصناعية و منطقة النشاطات لولاية برج بوعريريج، وفي إطار تثبيت السكان فى المرحلة الثانية بعد اعتبارنا لها كمنطقة جذب، وأولية الصناعة فى مدينتنا ، نشيرإلى التوزيع الجغرافي لأنواع الصناعة المختلفة للخواص نذكر منها مايلي:

-**<u>إلى الغرب والشمال الغربي</u>:**

نجد مناطق النشاطات لكل من بلديات:المنصورة _اليشير ومجانة.

<u>_ إلى الشرق والجنوب الشرقي</u>:

نجد مناطق النشاطات لكل من بلديات :عين تا غروت_سيدي آمبارك_عين تسرة_رأس الوادي وبئرعيسى.

<u>إلى الجنوب:</u>

نجد مناطق النشاطات لكل من بلديات:العناصر_بليمور_الحمادية وبرج الغدير.

وتجدر الإشارة هنا إلى -أن عامل التخصص فى كل هذه المواطن الصناعية الفعلية والتى تشتغل منذ مدة-هو مجموعة من المطاحن الخاصة يفوق عددها العش ر، إضافة إلى المطاحن الضخمة التابعة للدولة والمتواجدة إلى الغرب من مدينة برج بو عريريج و التي هي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 05.

كذلك مصنع الآجر بسيدي آمبارك والمصانع الفلاحية -الغذائية بعين تا غروت، وانتهاء بالمحاجرفي كل من مجانة – برج الغدير و رأس الوادي.

و الخريطة رقم 04، توضح لنا اتساع الرقعة الجغرافية لمناطق النشاطات العشر المنتشرة عبر الولاية خاصة بعد مرحلة التسعينات.

إننا بهذا التوزيع الجغرافي لمناطق النشاطات الصناعية للخواص، والذي نتوقع ا تساعه مستقبلا، نرى أن هناك استشر افا لسياسة صناعية تعمل على تثبت السكان في مواطنهم الأصلية للتخفيف من الضغط الحاصل والمسلط على عاصمة الولاية.

إن السياسة الصناعية الرشيدة هي التـي تأخذ بجميع المعطيات المتوفرة حقيقة وكل الإمكانيات المتاحة واقعا، مع الإستشراف العلمي الدقيق قدر الإمكان، وتوظفها توظيفا عقلانيا، يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل بلدية، كل مدينة كيفما كان حجمها، مع البحث عن إمكانية التنسيق بين مختلف المناطق الصناعية و نشاطاتها في إطار التوازن و التكامل بين مختلف الوظائف العمرانية الموجودة و المتاحة.

و الصورة رقم –02– تبين لنا منطقة النشاطات و التخزين في مدينة برج بوعريريج. و هي عموما عبارة عن منطقة لتخزين السلع المنتجة في المنطقة الصناعية المركزية المحاذية لها.



منطقة النشاطات و التخزين رقم 01 لمدينة ب.ب.ع
المصدر: من إنجاز الطالب، جانفي 2013
الصورة- رقم02-

خلاصة الفصل الخامس:

من خلال كل ما أشرنا إليه سابقا، و في هذا الباب بالذات، نخلص إلى أن عملية التصنيع ثقيلة في سيرورتها، تحتاج إلى وقت كبير لتجسيدهاّ، سيما و أن مدينتنا هي عاصمة ولاية فلاحية بالأساس، تعتبر فيها الصناعة دخيلة إلى حد ما، حين تشبعت مواضعها الصناعية الأساسية، و أصبح هناك وجود لصناعات نعتبرها نقطية تحف المدينة على الأطراف، مما جعلها تعبتر منطقة جذب للسكان، بعد فترة ركود عمراني إن صح التعبير، كان في البدايات الأولى لتصنيعها. حيث توافد السكان من كل حدب و صوب قصد التوطن فيها، و هجرة مواطنهم الأصلية.

إن السياسة الصناعية الرشيدة هي التي تُعمل التوازن قدر الإمكان قصد لعبها الدور المنوط بها لكي تصبح المدينة المعنية منطقة جذب حقيقية، لا تخل بأي حال بالتوزيع المجالي ولا سيما العمراني لبلدياتها و دوائرها التابعة لها.

و هنا بالذات يمكن أن نحكم على الفعل الصناعي برمته على أنه يلعب دورا مزدوجا في آن واحد، و تأثيره على الفعل العمراني الرديف له.

فمن جهة، نجده يجذب السكان من مناطق أخرى لكونه محفزا، و يفرغ أخرى كانت عامرة و محافظة على توازنها البيئي و البشري في آن واحد.

و من جهة أخرى، يساعد المدينة و يجعلها تلعب دورا أساسيا و محوريا، لكونها عاصمة ولاية، تنمو بسرعة غير متوقعة، يخل توسعها العمراني بالإطار العام لها.

لقد أسهمت سياسة الأقطاب الصناعية في بادئ الأمر مساهمة إيجابية في إحداث ديناميكية عمرانية نعتبرها خاما، لم نقيم حينذاك تداعياتها الجانبية على مر الزمن.لكن مع مرور الوقت، و بالنظر إلى ما أفرزه التصنيع من آثار على النمو العمرا ني، جعلت مدننا تأخذ شكلا غير طبيعي أخل بالمحيط المجاور لها، سميت سابقا بالمدن المتخمة les villes hypertrophiées أي أنها لها رأسا لا يعكس "جثتها" الحقيقية. وهنا يمكن أن نسقط مقولة أسس لها المؤلف الفرنسي j.f.Gravier، و ذلك في 1947، حيث سمى كتابا له Paris et le désert français – باريس و الصحراء الفرنسية، حينها أحدث ثورة فكرية غيرت المشهد الجغرافي للمدن الفرنسية– فهو حينذاك كان يعتبر أن كل المرافق الحياتية توجد فقط بباريس و ما دونها فهو صحراء. مفادهاأ ن عاصمة ا لولاية مهما كان دورها الحيوي، "تبتلع" جل الأنشطة و تترك أخرى لدوائرها و بلدياتها التابعة لها.

إلا أنه و مع مرور الوقت، يتسع نطاق مواضع التصنيع حول مدينتنا، وفق خصوصيات كل مركز عمراني، وزنه العمراني و ترتيبه الإداري.

حينها، استفادت مقار بلديات و دوائر من نشاطات صناعية مناسبة لها ، تنتمي إلى الحلقة الجغرافية الوسطى للولاية، فيبقى الشمال المتضرس و الجنوب ذو التربة الفقيرة دون نشاط صناعي إلى حين.

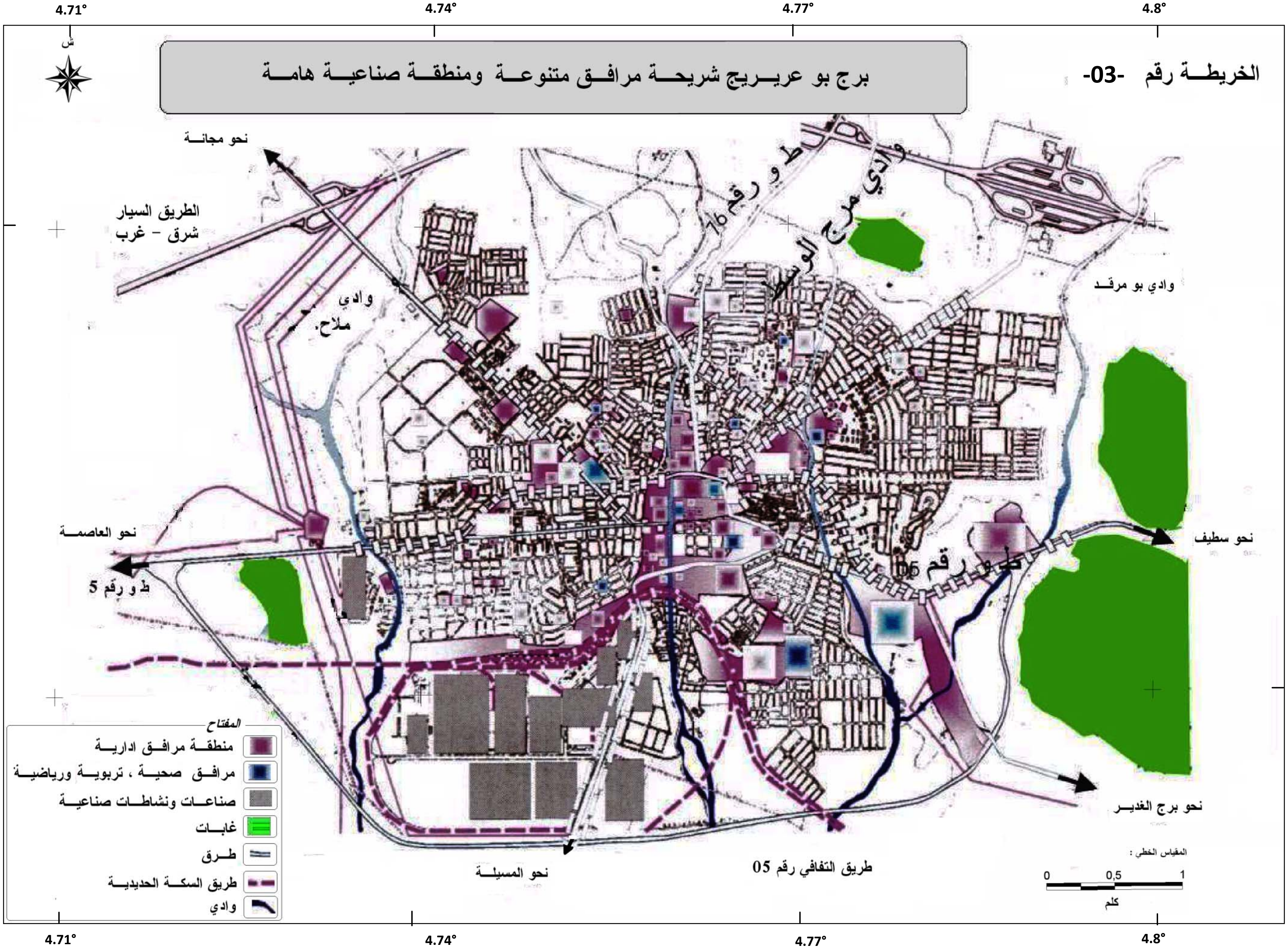
و هنا نشير بالضبط إلى التوطين الجديد الذي يحدث توازنا جغرافيا أولا، فصناعيا ثانيا ثم عمرانيا أخيرا.حينها نلتمس آثار هذا التوزيع الصناعي الجديد الذي يحدث كذلك توازنا عمرانيا مقبولا، حيث يحد من الجاذبية الزائدة لعاصمة ولايتنا، تحافظ به على وتيرة نموها العمراني، و تطوره عن طريقه مستوى الخدمات المتدني والذي يحتاج إلى رعاية مستمرة في إطار النسق التنموي الهادئ.

إن إنشاء مواضع صناعية هنا و هناك، على ضفاف المدينة أولا، ثم على شعاع بعيد منها نسبيا ثانيا، شرقا و غربا، شمالا و جنوبا، من شأنها المحافظة على البنية العمرانية لهذه المراكز واحدا واحدا، تنفس بقدر كاف عن عاصمة الولاية، و تحافظ على المفاصلة الإيجابية بين المدينة والريف، لتخدم كل جهة نفسها أولا، ثم منطقة نفوذها ثانيا أخذا و عطاء.

إن التحكم الجيد في التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية و نشاطاتها وفق مخطط مدروس، يكون في تركيبة مدننا عامة و مدينة ب.ب.ع خاصة.

و على هذا الأساس، نتوقع استحداث مناطق نشاطات صناعية أخرى تتلاءم و طبيعة مناطقها المحلية من اختيارلمواقع التوطين بحيث تكون قريبة من الموارد الطبيعية المستغلة أولا، و من محاور المواصلات بمختلف أنواعها ثانيا.

وفق هذا التصور الذي يبدو لنا منطقيا، قد نصل إلى سياسة عمرانية موضوعية، تحافظ على الإنسجام العمراني للمدينة و تطور من أدائه، فيما يسمى حديثا بالتحسين العمراني l’amélioration urbaine.

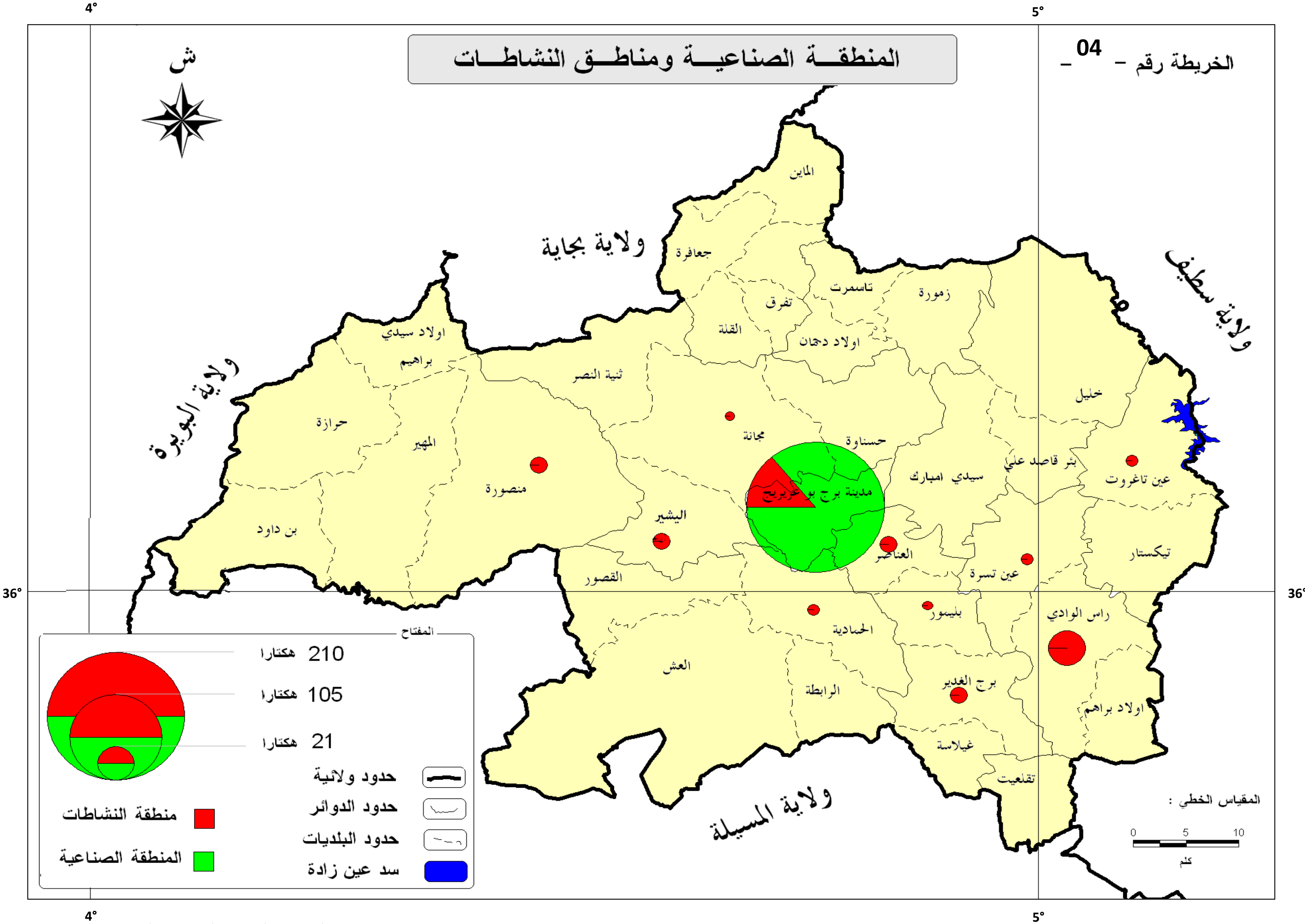


المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية +انجاز الطالب

الصورة رقم - 01 - : المنطقة الصناعية ومنطقتا النشاطات والتخزين لمدينة برج بو عريريج



المصدر: google earth+انجاز الطالب



المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية+انجاز الطالب

الفصل السادس: النمو العمراني في مدينة برج بوعريريج:

مقدمة:

إنه لمن البديهي جدا لدى المختصين عدم إمكانية الفصل بين الفعلين الصناعي و العمراني، فهما مثلا زمان و مرتبطان، يؤثر الواحد منهما على الآخر، فلا يمكن أبدا أن نتصور مدينة بحجم برج بوعريريج حاليا مع عدم التغافل عن الإشارة إلى حجمها قبل يومنا هذا، و بالذات لما أنشئت المنطقة الصناعية بها في منتصف السبعينات- أن تكون خالية من الفعل الصناعي. بل لأهميتها (أي المدينة) آنذاك، برمجت منطقة صناعية لها.

إن تواجد مدينتنا على محاور المواصلات منذ أمد بعيد (لا سيما الطريقان: الوطني رقم 05 و الذي يربط بين وسط و غرب البلاد من جهة، و بين شرقه من جهة أخرى، و الطريق الوطني رقم 45 و الذي يربط المدينة بجنوب البلاد حتى تخوم الصحراء الكبرى). كذلك خط السكة الحديدية، الذي يربط وسط البلاد و أقصى غربه بشرق البلاد، جعل مدينة برج بوعريريح و التي كانت تتبع ولاية سطيف إداريا قبل نهاية 1984م- مدينة ربط من الحجم الصغير، نظرا للترتيب الذي كانت تحظى به آنذاك وطنيا.

و تعتبر مدينتنا منذ زمان بداية الشرق الجزائري. فهي عاصمة البيبان، لاتبعد عنها عاصمة الهضاب العليا -سطيف- إلا بنحو 65 كلم، آنذاك، هذه الأخيرة تشترك مع مدينة برج بوعريريج كونها تستحوذ على منطقة صناعية هامة بحجم المدينة، و كذلك ارتباطها بالمنطقة الصناعية لمدينة العلمة.

إنه لو أمكننا أن "نزن" المدن الثلاث السالفة الذكر لوجدناها تتناسب و حجمها العمراني في مرحلتين: السابقة 1975-1990، و اللاحقة 1990 إلى يومنا هذا.

فلا يمكن أبدا، و لم نر مدينة ذات حجم صغير "تمتلك" منطقة صناعية أكبر منها من حيث الوظيفة العمرانية المتصلة بها. لأن الإخلال بالفعل الصناعي و عدم انسجامه و حجم المدينة، يجعل هذه الأخيرة تأخذ شكلا غير طبيعي يُخل بالعلاقة الموجودة بين عاصمة الولاية (حال مدينتنا)، و المراكز العمرانية الأقل أهمية- و قد لاحظنا هذا من خلال معاينتنا لهذه الظاهرة و المتمثلة في البون الشاسع بين مدينة برج بوعريريج كعاصمة ولاية، و المدينة الثانية رأس الوادي.

إن استفراد مدينتا منذ أمد بعيد بمنطقة صناعية لوحدها و لمدة زمنية طويلة، جعلها أي مدينة برج بوعريريج تنمو بتناغم مع النمو الصناعي في بادئ الأمر.

النمو العمراني في مدينة برج بوعريريج:

تعرف الجزائر وتيرة العمران الأكثر قوة في السنوات الماضية، و كان للدولة دور محوري في تكثيف الشبكة الإدارية التي تتمخض عن عمليات كبرى للتخطيط المجالي، و الذي إستفادت منه المدن بمختلف أحجامها كمقار للولايات أو مقار للدوائر.[1]

لقد تطورت المدن في الجزائر دون تحكم حقيقي في عملية التهيئة العمرانية، و لا سيما المشاكل العقارية دون تخطيط،- و التي أخذت شكلا غير متوازن للنسيج العمراني الذي نراه "منصهرا" في المجال الريفي المجاور، و يأخذ شكل السكن الشبه الحضري و المعروف بـــ:-l'habitat péri-urbain.

لقد كان يقدر معدل النمو العمراني في الجزائر عام 2004 بـــ 61%، و كان حينها عدد السكان يبلغ 32.8 مليون نسمة.

و الجدول التالي – رقم 13- يبين لنا النمو العمراني في الجزائر خلال سنوات:

السنة	1954	1966	1971	1987	1998	2004
سكان الحضر	2.150.000 نسمة	3.700.000 نسمة	6.840.000 نسمة	11.400.000 نسمة	17.000.000 نسمة	19.400.000 نسمة
معدل التعمير %	25.6	31.5	41	49.5	58	61
عدد المدن	46	97	211	428	547	/
الجزائر العاصمة	550.000 ن	900.000 ن	1.523.000 ن	2.060.000 ن	2.400.000 ن	2.600.000 ن

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران لسنة 1996م

نستخلص من هذا الجدول الذي تمتد فترات سنواته من 1954، أي إبان الثورة المباركة و قبل الإستقلال، أن النمو العمراني في الجزائر بصفة عامة يزداد بوتيرة متسارعة، لا سيما بين سنوات 1966-1971-1987 و 1998. و انخفض بشكل محسوس بين 1998 و 2004. و تبعه بنفس الكيفية نمو عدد المدن بمختلف أنواعها.

[1]- Robert escallier- le Maghreb : hommes et espaces, Armand colin, 1985, 360p, – ص 151.

تتميز الظاهرة العمرانية في الجزائر منذ 1977 بالأخص بنمو عمراني قوي، ذلك أنه لو احتسبنا أن كل منطقة يفوق عدد سكانها 5000 نسمة، تعتبر منطقة عمرانية، لوجدنا أن عدد سكان الحضر في الجزائر عام 1977م هو 7.3 مليون ساكن، أي بتعداد 231 موطنا سكنيا و المعروفة بـــ: les localités urbaines و بنسبة 43.2% من مجموع السكان.

و بنفس طريقة الحساب، و بنفس القواعد العلمية، نجد أن معدل التعمير كان بنسبة 31.5% في 1966م كما هو مبين في الجدول – رقم 13–.

و من هنا قد نعتبر الجزائر البلد المغاربي الأكثر تعميرا.[2]

إن معدل النمو العمراني في 1966م، و المقدر بـــ 31.5%، لم يكن ليبلغ هذا القيمة إلا في عام 1986م، مما يعني أن الثورة التحريرية المباركة أسرعت بعشرين عاما عملية التعمير. و من هنا نشير إلى التمركز العمراني المتزايد و الحاد في بعض الأحيان يصحبه تدهور بائن في الظروف الحياتية للناس.

لقد شهدت فترة العشرين سنة الماضية تحولات عدة، حورت كثيرا خصائص مدن الدول النامية و لا سيما الجزائر، و من بين هذه التحولات نجد و بامتياز النمو العمراني بطفراته المتلاحقة و التي تكاد تكون لا متناهية.

و هنا وجبت الإشارة إلى أن استهلاك المجال دون تخطيط مسبق سلفا، هو أحد المشاكل العويصة لظاهرة العمران الحالية.[3] و منها يمكننا القول أن معظم مدن الدول النامية تطورت دون مخططات مدروسة.

و بالتوازي مع هذا النمو العمراني، تتضاعف التوطينات التجارية، و بها يتضخم وسط المدينة، و يليها تنامي الأذرع على طول المحاور الكبرى للمواصلات، و هذه هي إحدى مميزات، بل هي الخاصية المشتركة للمدن الصغيرة و المتوسطة كحال مدينة برج بوعريريج، موضوع دراستنا.

إن الذي نخشاه هو "ذوبان المدينة"، و فقدان أفق الحس في الوسط العمراني، و معه يتلاشى الإنسجام التقليدي للوسط الطبيعي، و حينها نفقد بعد ذلك الإنسجام الإجتماعي.

---

2 -villes en paralléle – n° 2 – laboratoire de géographie urbaine – Paris- NANTERRE..07 ص،

3 -Beaujeu-Garnier Jacqueline – géographie urbaine, Armand colin, Paris, 1980, 360p, 82ص

و هنا بالذات يجب علينا أن نطرح السؤالين التاليين اللذين نراهما ضروريين و هما:

– ماهية المدينة ؟

– ماهي حدودها المجالية المجسمة ؟

و يمكن الإجابة عن هذين السؤالين الهامين بمايلي:

– أن ماهية المدينة يُقصد بها التوجه و المنحى الغالبان عليها، و هنا نعيد الإشارة من جديد إلى الوظائف العمرانية، حينها ترتب هذه الأخيرة وفق أهميتها من صناعة، تجارة، مالية الخ...

– أن حدودها المجالية المجسمة ترسم كمعالم عمرانية معلومة في مخططات للتهيئة و العمران، على مختلف الفترات الزمنية المتعاقبة عليها.

و في تقديرنا، نعتبر مدينة برج بوعريريج (منطقة الدراسة)، مدينة وسطية ville Intermédiaireبامتياز لعدة اعتبارات منها على وجه الخصوص، موقعها المتميز بين عدة جهات متباينة من الوطن.

إلا أنه يجب التذكير في هذا الصدد، أنه يصعب تقييم نوع هذه المدن لأننا نفتقد للتعاريف الدقيقة لها، كذلك المعطيات و الدراسات.

و بمعنى آخر، هل التوسط في المدن يكون بين عاصمة البلد و المدن الصغيرة، أو بين العواصم الجهوية و الريف ؟

إن الحجم المتوسط للمدن الوسيطة يصل في البلدان العربية إلى حدود150. 000نسمة.[4]

كما أنه يمكن القول أن الفعل الصناعي و الفعل العمراني ظاهرتان متلازمتان، يؤثر الواحد منهما على الآخر، في إطار جدلية معقدة جدا، بل هما في نهاية المطاف متكاملان في الزمان و المكان.

1– في الزمان:

مع مرور السنين، وفق مخططات محددة توضع حسب ظروف المرحلة المعينة، ما يسبقها و ما يعقبها.

2– في المكان:

يتغير شكل المدينة إيجابا أو سلبا ، وفق إمكانياتها الذاتية و الموضوعية.

---

[4]- مجلة gremamo- ص 39.

فدراسة حالة موضوعنا، تحتاج في اعتقادنا الإلمام الدقيق بكل العوامل المحيطة و المؤثرة، و نضعها في نسق متجانس، ضمن ترتيب أهميتها، وفق أولويات تُناطُ كذلك بدرجة تأثيرها على النمو العمراني.

يبدو لنا موضوعيا أنه قبل أن نتكلم عن العلاقة بين الفعلين الصناعي والعمراني عمليا، بعضها ببعض في مدينة برج بوعريريج، والتعقيد الذي يكتنف هذه العلاقة ، سواء في بلدنا أو في بلدان أخرى – أن نشير إلى ما يلي :

– أنه في 1961 م،كانت خمس وخمسون مدينة مصنفة عمرانية فقط في الجزائر ككل ، مقابل أربع مائة وسبع وأربعين في 1987 م .

ومن هنا يمكن أن نقول أن التحكم في توزيع النمو العمراني على المستوي الوطني ، أداة أساسية لتوازنات السكان والتي يحتاجها بلدنا.

وذلك أن سياسة المدن المتوسطة_ وقد نعتبر مدينتنا كذلك ، يجب أن يكون عندها في المحصلة محتوى دقيق حول محورين على الأقل:

أ– تشجيع المدن المتوسطة عن طريق تنميتها أخذا بعين الإعتبار آليات ومساعدات مالية خاصة.

ب– أن يكون عمرانها موافقا لوزنها ومحيطه، حتى لا تشجع الهالة المعمارية كحالة البنايات الضخمة.

و للإشارة فقط ، وعملا بمعادلة المقارنة ، نجد أن معدل النمو العمراني في ولاية برج بوعريريج ككل يصل إلى 46,72 %، مقابل 53 % كمعدل في ولايات الهضاب العليا– شرق–، و 63 % وطنيا.[5]

كذلك نذكر بأن مدينة برج بوعريريج (منطقة الدارسة) تشكل 51,19 % من سكان الحضر،على مستوى الولاية، وأن عدد سكانها في سنة 2008 م ، كان 151.203 ساكنا ، يمثلون 23,92 %

[5] - S.R.A.T des hauts plateaux -est-, juin 2010, 50p.

من مجموع سكان الولاية. بمعدل نمو عمراني سنوي يقدرب ـــ:1,63 %.بمساحة إجمالية قدرها 8110 هكتارا، منها 2380 هكتارا مبنية ، حيث كثافتها الإجمالية 18,64 نسمة في الهكتار ، وكثافتها العمرانية 63,53 نسمة في الهكتار.

لقد تضاعف عدد سكان مدينة برج بوعريريج حوالي خمس مرات بين سنتي 1966 م و 2008م، حيث كان عدد سكانها 33.458 ، مقابل 151.203 ساكنا في 2008 م.

ويتوقع أن يصل إلى 250.000 ساكن في آفاق 2030.[6]

وتبلغ مساحة ولايتها الإجمالية 392.042 هكتارا.

ونشير كذلك إلى أنه خلال الفترتين 1966 و 1987 , كان معدل النمو العمراني السنوي 5,4 % وطنيا.

كما أن سكان الحضر تضاعف بمقدار ثلاث مرات في نفس الفترة كذلك.

من خلال معاينتنا الملية لمدينة برج بوعريريج ، وفق المراحل التي مرت بها قبل ترقيتها إلى مصاف عاصمة الولاية في نهاية 1984 م ، وبالخصوص بعدها وتبعا للآثار الناجمة عن الأسباب الحقيقية لتطور مدنيتنا ، و ارتباطها بالفعل الصناعي كعامل أولي لذلك مع أسباب أخرى (يأتي ذكرها لاحقا)، يمكن أن نرتب زمنيا ما يلي :

1- ظهور التجزئات المعروفة بالأحياء المحيطة:

لقد ظهرت التجزئات في مدينتنا وبشكل منظم وجلي وفق سياسة وطنية ، بداية من الثمانينات ، و تزامنت مع ترقيتها عاصمة للولاية . مما زاد في نموها بشكل مضطرد ، نوعية موضع المدينة الذي يساعد على التوسع لاسيما في الإتجاه الشمالي الغربي لها ، شمال وشمال شرق , ونذكر على سبيل المثال لا الحصر تجزئات:

أ-من الشمال الغربي :

[6] - Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de BBA : état des lieux- tendances- synthése – volume 2, Janvier 2009.

نجد تجزئة 05 جويلية ,والتي تحتوي على 460 قطعة أرضية ، تقع بمنطقة استراتيجية جدا (على محور الطريق الوطني رقم 05 القديم ,المؤدي إلى اليشير).

ب- من الشمال :

نجد كذلك تجزئة 323 قطعة ،و التي تحاذي محور الطريق البلدي المؤدي إلى عين السلطان (بلدية مجانة)

ج- من الشمال الشرقي:

نجد تجزئة 399 قطعة ، محاذية للطريق الوطني رقم 76، و المؤدي إلى كل من حسناوة وبرج زمورة ،كذلك نجد تجزئتي 406 قطعة و1044 نحو بئر الصنيب. دون أن ننسى الإشارة إلى تجزئات 471-245- 265 قطعة ، وهي كلها تتواجد بالجنوب الشرقي بمحاذاة حظيرة التسلية ، عند المخرج الجنوب الشرقي للمدينة ذاتها.

ونشير كذلك إلى الإتجاه الغربي للمدينة ، حيث نجد التجزئة المشهورة المسماة "بلبواب"، قبل الوصول إلى وادي "سليب" وتجزئة "بلبعبوش" بعد الوادي ، وصولا إلى مركب إنتاج وتسويق السميد .

ونشير هنا إلى أن هناك تداخلا غربيا قد ينم عن عدم انسجام بين نمطين من السكن العمراني:

-الفردي على شكل تجزئات (المعروف بالسكن الأفقي والذي يلتهم العقار كثيرا).

_الجماعي والنصف جماعي، على شكل بنايات عمودية (أدناها طابقان وأقصاها ستة طوابق).

و للإشارة فقط، إلى أن هذا التداخل بين نمطَي البناء يتكرر في مواطن عدة من المدينة، لاسيما على أطرافها.

2_الأحياء الإدارية والمالية:

يتمخض كذلك عن نظرية النمو العمراني، و في إطار العلاقة بين الصناعة والتعمير - مع أسباب أخرى ملازمة لعامل التصنيع - كنتيجة حتمية عنصر ثان يد رج في إطار الأحياء الإدارية والمالية في آن واحد معا. وتارة نجد أحياء إدارية لوحدها، وطورا أحياء مالية لوحدها كذلك على حسب نمط تطور لكل الأحياء ،زمانا ومكانا،وفي ظروف معينة.

من ذلك أن توسع مدينة برج بوعريريج، تمخض عنه وفق سياسات عمرانية متلاحقة ومهيكلة للمجال بصفة عامة، أحياء إدارية محضة مثال ذلك:

الحي الاداري المحاذي للطريق الولائي رقم 42 _ (cw 42)،المتجه نحو مجانة شمالا والذي يضم إدارات عدة نذكر منها على سبيل المثال:

مديرية التكوين المهني –مديرية التخطيط , التهيئة الإقليمية – المديرية الولائية لمسح الأراضي – الوكالة الوطنية لتطوير الصناعة وأخيرا مفتشية العمل الولائية.

كذلك، وعلى النقيض من هذه الأخيرة اتجاها ، نحو الجنوب الشرقي قليلا نجد كلا من : الحي الإداري المحاذي لخط السكة الحديدية : الجزائر العاصمة – قسنطينة ، والذي كان حيا قديما يسمى "دوار السوق"، فرحل أهله بعد تدميره عن آخره، و هو يحوي الإدارات التالية:

–مديرية التربية–مديرية الطاقة والناجم–مقر الإتحاد العام للعمال الجزائريين .

مديرية الحماية المدينة –مديرية الأشغال العمومية –مديرية النقل ثم مركز الضرائب.

هذا من جهة،ومن جهة أخرى ،نجد الأحياء الإدارية والمالية في آن واحد، نذكر منها مايلي :

– الحي الإداري والمالي المتواجد بالمدخل الشرقي لمدينة برج بوعريريج، وهو يحاذي الطريق الوطني القديم رقم 05، و الذي يشق المدينة ، حيث توجد به إدارات كل من :

صندوق التوفير و الإحتياط – مديرية الغابات – مركز الدراسات التقنية ,الإقتصادية B.E.E.T–مديرية المياه–مديرية صندوق التقاعد –مديرية البناء والتعمير –ديوان الترقية والتسيير العقاريO.P.G.I –مقر القرض الشعبي الجزائري –مديرية المعوقين –مديرية المصالح الفلاحية ،صندوق التعويض للعمال الأجراء–مديرية السجل التجاري وانتهاء بمؤسسة ترقية السكن العائلي E.P.L.F.

و الصورة –رقم 03– توضح جانبا من الحي الإداري (المديرية المركزية لصندوق التوفير و الإحتياط و مركز الدراسات التقنية و الإقتصادية B.E.E.T)، عند المدخل الشرقفي لمدينة برج بوعريرج.



وعند الإنتهاء من هذا الحي الإداري والمالي ، وقليلا نحو الشمال الشرقي منه ، يفصلنا طريق ذو اتجاهين عند بداية حي إداري ومالي أكثر كثافة من سابقه م تمثلا في مقر مركز بريدي يجاوره، لصيقا به مقر الشرطة ومجموعة من المؤسسات التربوية من ابتدائية فمتوسطتان ، ثم ثانوية فمصحة لتصفية الدم.

وفي الأخير ، نجد الحي الإداري والمالي والمتمثل في مقر الولاية الجديد الذي كان موضعه سابقا حي يسمى حي" المكافحين"، الذي شهد نفس عملية التحديث العمراني الذي شهدها حي دوار السوق – ثم نجد مجاورا لها مركز الأرشيف الولائي، وفي الجهة المقابلة مركز بريدي هام مع وكالة تجارية تابعة لاتصالات الجزائر، يحاذيها مقر الشرطة – القسم الثالث، وبالقرب من كل هذا نجد مصنع النسيج القديم والمسمى ECO BBA،وبجواره مسجد جامع.

هذا كله في ضفة، وفي الضفة الأخرى وإلى الشمال منها(لأن الطريق الوطني القديم رقم 05 يحاذي هذا الحي الإداري والمالي تماما) ،ثم نجد بعد ذلك مجلس القضاء، دار الثقافة محمد بو ضياف – وكالة ثانية للقر ض الشعبي الجزائري – فمديرية الجمارك –دار المعلم – وكالة التأمينات – ثانوية السعيد رزوقي، و ا نتهاء بقاعة عائشة حدا د كذلك تجب الإشارة في الأخير إلى أن هناك إدارات متفرقة هنا وهناك،لا يسع المجال لذكرها كلها .

3_**المناطق الحضرية:**

أو ما يعرف تقليديا بـــ:.Les Z.H.U.N ،فوفق معاينتنا الميدانية الدقيقة للمدينة، قطاعا بقطاع، مع التركيز على مدى الإنسجام العمراني من عدمه، لاحظنا أن هناك و لحد الساعة منطقتين ح ضريتين هامتين:

أ- المنطقة الحضرية الأولى:

و هي الموجودة باتجاه بئر الصنب، إلى الشمال الشرقي من المدينة، وتمتد من محطة الخدمات المسماة "مونية" جنوبا، ثم إلى المحور الإلتفافي نحو حسناوة و برج زمورة شمالا، و هي منطقة حضرية واسعة مجاليا و منبسطة موضعيا، يمتزج فيها البناء الفردي الأفقي و الجماعي العمودي في آن واحد. و يرتقب أن تخصص أراضي شاسعة للبناء وفق المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران، في آفاق 2030م. **و الصورة رقم 04** توضح المنطقة الحضرية الأولى عند البوابة الشرقية للمدينة، و بالضبط عند الطريق الإلتفافي الأيمن، و الذي يربط شرق المدينة بغربها دون المرور بوسطها.



الصورة-رقم04-

ب- **المنطقة الحضرية الثانية:**

و توجد على النقيض تماما من المنطقة الحضرية الأولى، و ذلك في الإتجاه الشمالي الغربي، يحدها وادي "سليب" غربا، و تمتد طوليا مع الطريق الولائي رقم 42 باتجاه مجانة شمالا، حيث يلتحم فيها البناء الغير متجانس، ولا يشكل وحدة عمرانية متناسقة، حيث نجد امتدادا عمرانيا شكل على مدار أكثر من عشرين سنة التحاما عمرانيا فريدا من نوعه مع القرية المسماة – القرية الشمالية–، حيث يلتحم فيه البناء دون إمكانية التفريق بين حدوده العمرانية إلا بمعالم واضحة، بحيث لا نجد حواجز طبيعية و لا عمرانية تفصل بينهما.

و يتواصل البناء بعد ذلك، و لو بشكل متقطع، حتى نصل إلى المركز العمراني المسمى "العوينة الزريقة"، و ذلك بعد أن نعبر مباشرة الجسر الذي يطل على الطريق السيار شرق–غرب، حينها يلتحم محيطا بلدية البرج مع بلدية مجانة.

و على النقيض تماما من هاتين المنطقتين الحضريتين، أي إلى الجنوب الشرقي من مدينة برج بوعريريج، باتجاه برج الغدير، و في امتداد للطريق الولائي رقم 42، و الذي قد يرقى إلى طريق وطني مستقبلا، و بعد عبور الطريق الإلتفافي الجنوبي رقم 05، نجد القرية الجنوبية و التي نتوقع التحامها مع محيط المدينة العمراني على المدى البعيد، حينها تشكل لدينا ظاهرة التحام عمراني ثانية قبل أن نلج محيط بلدية العناصر و جامعتها.

و الصورة رقم 05 توضح المنطقة الحضرية الثانية و التي تقابل بشكل متماثل Symétrique، المنطقة الحضرية الأولى، و لكن ببعد مسافي يقدر بنحو 04 كلم.



الصورة-رقم05-

و أخذا بكل ما سبق، يمكننا القول أن مدينتنا –عاصمة البيبان– تشهد نموا عمرانيا منقطع النظير، فاق جميع التوقعات الموضوعية منها و العلمية، نتج عنه مايلي:

أ –**المضاربة العقارية:**

و هي إحدى النتائج السلبية التي تمخضت عن التوسع العمراني الهائل و الذي تشهده المدينة، لا سيما ابتداءً من منتصف تسعينات القرن الماضي، حيث زاد سعر المتر المربع الواحد عن حده أضعاف المرات، نظرا لشح العقار، من جهة، و كثرة الطلب عليه من جهة أخرى، كما تنص عليه النظرية ذاتها أو ما يسمى بـــ .La théorie de la spéculation fonciére

ب –**ظهور مراكز جديدة في المدينة:**

إن توسع مدينة برج بوعريريج خلال العشريتين الماضيتين، و لغرض إحداث التوازن العمراني المرتقب بين مختلف أحيائها بالقدر اللازم (من ذلك عدم تفضيل حي عمراني، عن حي عمراني آخر فيما يخص المرافق و التجهيزات و ما شابه) فيما يسمى باللغة الأجنبية le zonage ، أوجد مع مرور الوقت، ما يسمى بالمراكز الجديدة داخل المدينة ذاتها، فلم نعد نتكلم عن مركز المدينة

القديم، أو ما يسمى بالنواة التاريخية العمرانية، و المعروفة في جل مدننا، لا سيما المتوسطة منها و الكبيرة بشكل أوضح.

و أصبحنا حينها نرى أن مدينتنا "تتربع" على أكثر من نواة عمرانية، حيث تفرعت إلى أنوية هنا و هناك نذكر منها على الأقل مايلي:

-نواة عمرانية أولى:

و هي التي تبدأ شرق المدينة قبالة حي 500 مسكن، و التي تتميز بحركة تجارية نشطة و غير عادية، يحتضنها السكن الترقوي الخاص، حولت مع مرور الوقت عادات التسوق لدى سكان المدينة، فأصبحوا يقصدونها للتبضع.

ثم منها نتجه شمالا نحو الحي الإداري و المالي، و جنوبا نحو المنطقة الحضرية الأولى و التي اتسع مجالها نطاقيا.

- نواة عمرانية ثانية:

و هي المنطقة الحضرية الأولى و التي ذكرناها سلفا، ابتداءً من شرق حي "طارق بن زياد"، نحو الطريق الإلتفافي باتجاه برج -زمورة-، ثم نحو بئر الصنب شمالا، و هي منطقة تحتوي على مرافق و تجهيزات، كذلك على نشاط تجاري دؤوب و تمتاز عن غيرها بموضع طبيعي منبسط و ممتاز.

- نواة عمرانية ثالثة:

و تقع غرب المدينة، و تسمى حي المحطة، و هو حي قديم، يشهد عمليات تحول و تجديد عمرانيين متميزين. تمركزت به التجارة بمختلف أنواعها من بيع مواد البناء، الى الأقمشة و غيرهما، و تستمر إلى الشمال بدءًا بحوزة "بلبواب"، حتى تخوم حي 05 جويلية، في نسق عمراني يجمع بين نوعي السكن الفردي، متلاحما مع السكن الجماعي بشكل ملفت للنظر حقيقة.

إن هذا التغير النمطي في شكل المدينة الحالي، يجعلها تتنفس قليلا من تشبع مركز المدينة القديم، و الذي سبب مشاكل حياتية يومية للسكان

إن تناولنا للنمو العمراني لمدينة برج بوعريرج، و تطورها الزماني و المكاني،لا سيما بعد ترقيتها إلى مصاف عاصمة الولاية – حينها استفادت ببرامج تنموية شاملة، عززت من هيكلة المدينة عمرانيا، – تمخضت عن الأسباب العديدة لنمو هذه المدينة، على غرار الصناعة و علاقتها بالعمران – نذكر منها مايلي، وفق تقديرنا لخصائص مدينتنا ، ماضياً، حاضراً و مستقبلاً:

1- النزوج الريفي:

و هو عامل أساسي و مركزي كأحد أسباب للنمو العمراني بصفة عامة، و الذي يعتبره الخبراء و المختصون العامل الأول المسبب للنمو العمراني، لا سيما مع الأزمة الأمنية التي شهدتها في العشرية الماضية، و التي أفرغت قرى بأكملها، و دفعت بأهلها إلى الهجرة نحو المراكز العمرانية المجاورة، لا سيما عاصمة الولاية.

2- نوعية موضع المدينة:

إن موضع مدينة برج بوعريريج الإستراتيجي، من حيث كونها مدينة ربط ممتازة، تربط بين شرق البلاد من جهة، وسطها و غربها من جهة أخرى، عن طريق محاور مواصلات وطنية و هامة منذ أمد بعيد مثل:

- الطريق الوطني رقم 05، و الذي يربط بين الجزائر العاصمة مرورا بمدينتنا و وصولا الى ثالث مدينة في الوطن و هي قسنطينة.

و مع تدشين الطريق السيار شرق-غرب، و الذي يمر محاديا لمدينة برج بوعريريج، بحيث لا يبعد عنها سوى بخمسة كيلومترات شرقا و بأحد عشر كيلومترا من الجهة الغربية مع محول اليشير.

كذلك هو الحال بالنسبة للسكك الحديدية، حيث نجد :

أ- خط السكة الحديدية الذي يربط بين الجزائر العاصمة- ب.ب.ع - قسنطينة.

ب- خط السكة الحديدةا لذي يربط بين مدينتي ب.ب.ع و المسيلة.

ج- مشروع خط السكة الحديدة المستقبلي بين الجزائرالعاصمة و برج بوعريريج، و هو قيد الدراسة.

نشير كذلك الى انبساط المدينة عموما مما سهل عملية البناء بمختلف أنواعه و إمكانية التحكم فيه شكلا (كتوازن مركز المدينة مع أطرافها الأربعة).

فلا نجد حواجز طبيعية مثل الوديان أو الجبال المحاذية أو وعورة التضاريس، و التي تحول كلها دون التوسع الطبيعي للمدينة، عدا الجهة الغربية، بحيث نجد أراضي فلاحية عالية الجودة، يتوقف عندها نمو المدينة العمراني إلى حين.

3- العامل التجاري:

تمتاز مدينة برج بوعريريج، على غرار مدن جزائرية أخرى بكونها تجارية منذ أمد بعيد. ذلك أن لديها تقاليد في التجارة بشتى أنواعها (مثل تجارة قطع الغيار - سوق أسبوعي للمواشي - و للسيارات - سوق الجملة- تجارة الأقمشة و غيرها)- تجعل كلها من المدينة نواة للتبادل التجاري و

توطينا لأنواع التجارة في إطار الوظائف العمرانية المختلفة و التحولات التي يشهدها القطاع، مما يحفز الناس على الإستقرار في المدينة، فهي عامل جذب لا طرد، و عامل مهم لإعمار المدينة، و تبادل لرؤوس الأموال ين مختلف المدن جهويا و وطنيا، تستثمر بصفة ناجعة و مفيدة.

4- **أموال المغتربين في المهجر:**

تمتاز منطقة سطيف عموما و ولاية برج بوعريريج خصوصا بأنها محضنة للعمال المغتربين في الخارج و لا سيما في فرنسا.

فمن خلال سبرنا لآراء سكان التجزئات وبالأخص في مدينة ب.ب.ع، وجدنا أن نسبة معتبرة منهم مغتربون، آثروا النزوح من بلداتهم النائية، و الإستقرار بالمدينة كبناء مساكن فردية لائقة، و تارة شراء شقق ترقوية بمختلف أنواعها و أحجامها.

و يرجح أن يكون معظم هؤلاء من مناطق شمال الولاية، نظرا لصعوبة الحياة هناك،(مناطق جبلية وعرة يصعب العيش فيها)، كبلديات تفرق- القلة - الجعافرة- الماين، إلخ...

تحديد الإطار العمراني للمدينة:

ولتحديد الإطار العمراني لمدينة برج بوعريريج ماضيا، حاضرا ومستقبلا، نشير إلى أنه يجب الإستناد على قاعدة معطيات من الميدان ، ثم بعد ذلك محاولة التأكد من صحتها ومدى تطابقها مع الوثائق المرجعية الرسمية. ومن ذلك:

القانون رقم 29/90 للفاتح من ديسمير 1990، والخاص بالتهيئة والعمران ، ثم دراسة مخطط التهئية للولاية، وكذلك معالجة مخططات العمران السابقة ، التأكد نهائيا من صحة كل هذا عن طريق المصالح التقنية للبلدية.

لقد تم هذا من طرفنا مرحلة بمرحلة، ميدانيا، ثم مراجعة كل الوثائق التي تحصلنا عليها من مختلف الهيئات وأخيرا تأكدنا من مصداقيتها وذلك بالإتصال المباشر بالتقنيين والمهندسين على جميع المستويات.

و **الخريطة رقم 05**، توضح التطور العمراني للمدينة منذ 1980م كمرحلة أولى، ثم تليها المرحلة الثانية، حيث نجد بها العمران و تطوره في 1990م.

إن الغرض من هذه الدراسة هو تحديد الإطار العمراني الأوسع للمدينة وهو بلدية برج بوعريريج (قرار الوالي حينذاك ، لغرض تجديد المخطط التوجيهي للمدينة، تحت رقم 530/93- لــ 26 جوان 1993 م والذي يقضي بــ:

1-التحكم في النمو العمراني لقطب برج بوعريريج مع إنشاء وتطوير مراكز عمرانية محاذية.

2- ترقية مركز "شرشار"- وبدرجة أقل "بئر الصنب"، إلى مصاف المراكز العمرانية.

3- تنظيم وهيكلة المنطقة الريفية، قصد إحداث التوازن بين العمراني والريفي.

ولقد كانت التوجيهات الرئيسية على النحو التالي:

أ- على المديين القصير والمتوسط:

- هيكلة المجال بصفة عامة داخل إطار المدينة ، وذلك بإحداث التوازن بين مختلف أحيائها،أخذا بعين الإعتبار مواصفات ومميزات كل حي،حتى لاتظهر الاختلالات العمرانية في بادئ الأمر، حينها ترتب عليها ممارسات سلبية يصعب تداركها أو الحد منها.

- إعادة تأهيل الإطار المبني المترهل،القديم منه خصوصا.(الموروث عن الاستعمار)، والمتوسط زمنيا أي بعد الاستقلال، عن طريق العمليات المعروفة معماريا،والتي نلحضها إجمالا فيما يسمى:

– عملية إعادة التأهيل العمراني للمباني التي يمكن تداركها بنسبة ترهل مقبولة.

– عملية التحديث العمراني، وذلك عن طريق عملية الهدم النهائي،ثم إعادة البناء وفق طراز معماري مغاير لما سبق.

– عملية المحافظة المعمارية والعمرانية في آن، وذلك بالنسبة للبنايات الفريدة في طرازها المعماري أو_مايسمى بـــ: les chefs -d'œuvre architecturaux.

– الإنتهاء من المشاريع التي هي في طريق الإنجاز. وذلك أن كل مشاريعنا تتعطل كثيرا لأسباب عديدة، فتتراكم، ويصعب حينها تطبيق المخططات العمرانية في وقتها اللازم، وهذا يترتب عنه تأخر في الإنجاز يعطل مسيرة التنمية.

– تنمية وتطور المراكز العمرانية المحاذية، وهذا لن يتأتى إلا بتتبع المراحل السابق ذكرها، فوجب التحكم فيها أولا، حينها يمكننا الإلتفات لمرحلة لاحقة متممة لسابقاتها، وذلك عن طريق تنمية هذه المراكز وفق سياسة محلية عقلانية.

ب– على المدى البعيد:

– إلاهتمام بقطاع التعمير المستقبلي، وذلك بوضع خطط محكمة،تأخذ بعين إلاعتبار كل المعطيات المتوفرة وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية. حتى لايحدث تراجع ومراجعة بعد فوات الأوان. فالعملية العمرانية تحتاج إلى تفكير عميق، وبعد نظر، فهي عملية بطئية جدا,مكلفة على جميع الأصعدة.

1– السكن العمراني:

يمتاز السكن العمراني في مدينتنا بنوعين:

1– السكن الجماعي والشبه الجماعي، والمتواجد في معظمه داخل إطار المنطقتين الحضريتين الشرقية الأولى ، والغربية الثانية بالنسبة لمدينة،وتتخللهما مجموعات عمرانية متفرقة لاتنتمى إليهما.

2– السكن الفردي، وهو نوع السكن الغالب، قديمه الموروث عن إلاستعمار وهي النواة العمرانية التاريخية إن صح التعبير ثم يليه نوع البناء على شكل تعاونيات عقارية ، تجزئات إلخ...

2- محاور التعمير:

يستند البناء عموما بشكليه المشار إليهما سابقا على محاور ومعالم واضحة حتى يمكن للمدينة أن تنمو بشكل طبيعي، حينها يمكن للمختص أوغيره أن يقرأها بسهولة ويسر، ويتبع خطوات تطورها العمراني عبر الأزمنة.

تمتاز مدينة برج بوعريريج بأن لها ثلاثة محاور واضحة هي:

أ- المحور الأول : ويشمل مستويين:

وهو محور العاصمة – قسنطينة، على طول الطريق الوطني رقم 05 الشهير، والذي يشق المدينة من الغرب إلى الشرق، وعلى أساسه تطورت المدينة في وقتها وأخذت شكلها آنذاك بانسجام عمراني واضح المعالم.

- محور المدينة ذاتها- المسيلة والذي يهيكلها الطريق الوطني رقم 45 الرابط بينهما، والذي يشق جنوب المدينة حيث تتواجد المنطقة الصناعية المركزية ومنطقتا التخزين والنشاطات، ثم انتهاء بمنطقة مشتة – فطيمة، القطب الثاني الصناعي مستقبلا.

ب- المحور الثاني:

وهو محور برج بوعريريج_حسناوة، شمالا والذي يشقه الطريق الوطني رقم 76، والذي يصل إلى برج_زمورة، ومنه إلى ولاية سطيف عن طريق التحامه بقنزات. وهو محور ربط وظيفي بين عاصمة الولاية والمنطقة الشمالية النائية والمتضرسة.

وهنا نلاحظ كذلك امتدادا طبيعيا للمدينة، انطلاقا من حي (الكوشة)- الحدائق ووصوله حتى تخوم المركز العمراني "بئر الصنب" ،قبل التوقف عند حدود الطريق السيار.

ج- المحور الثالث:

وهو المحور الذي يربط بين دفتي المدينة ، نحو الشمال، ومن وسط المدينة ذاتها نحو مجانة ثم نحو الجنوب، وكذلك من وسط المدينة باتجاه العناصر فبرج الغدير، والتي تتوطن بهما بشكل

منسجم نوعا ما، ومجموعة من التجهيزات الإدارية، بمختلف أنواعها، ولاسيما السكن بمختلف أشكاله ، امتدادا مع الطريق الولائي رقم 42.

وهنا نخلص حقيقة إلى الإشارة، بأن النمو العمراني يتبع محاور المواصلات ،إن وجدت، فهي الإطار المهيكل له بامتياز.

وفي هذا الإطار بالذات ، نشير إلى أن الإمتداد العمراني الطولي لمدينة برج بوعريريج ، انطلاقا من نقطة معينة والرجوع اليها- يبلغ مسافة 22,5كيلومترا، حسبناه بوسائلنا الخاصة, وهذا تحديدا في نهاية ديسمير 2012 م، ونعني به المحيط العمراني والمعروف بـــ: le périmètre urbain

و **الخريطة -رقم 06-**، و هي خريطة تركيبية شاملة توضح النمو العمراني في مركز مدينة برج بوعريريج، و ذلك سنة 2008. موضحا بها مختلف المرافق.

حيث تحصر المدينة بمحيطها العمراني بدءا بالشمال، حيث يحدها الطريق السيار شرق-غرب.

و تتنامى مدينتنا من الجهة الشرقية بداية من غابة بومرقد، لتكمل نموها من الجهة الجنوبية، حيث تكاد تلتحم بجامعة محمد البشير الإبراهيمي، بعد تخطيها حاجز القرية المسماة الجنوبية. ثم نكمل المسيرة عمرانيا نحو الغرب من المدينة، حيث تنتهي بمطاحن البيبان، و تحدها غابة كثيفة. و ينغلق المحيط العمراني لمدينة برج بوعريريج بالمنطقة الحضرية الثانية، مع التحامها بالقرية المسماة الشمالية. حينها تكتمل مدينتنا عمرانيا.

إننا نرى و من خلال الخريطة هذه نوعا من الإنسجام العمراني، الذي تم على مراحل عديدة، حيث نجد تجمعين عمرانيين و قد خرج عن نطاق المدينة، و هما تجمعا بئر الصنب و العوينة الزريقة من جهة الشمال، و تجمع بلدية العناصر من جهة الجنوب.

إنه و من خلال دراستنا للمخططين الجهويين للتعمير و البناء لسنتي 1996 و 2007 للمدينة، نجد أنهما يستشرفان – و ذلك في إطار التطور العمراني المستقبلي- مناطق حضرية ترصد مستقبلا.

3- التحليل العمراني :

يتشكل التوسع المجالي عموما نحو الضواحي القريبة، أو على أراضي شاغرة، ويأخذ حجما غير متوازن ، وفق التوجيهات السياسية الإقتصادية الاجتماعية والمجالية. ذلك أن المشاريع التي هي في طريق الإنجاز، تمكننا فعلا من تقييم الديناميكية للمدينة ، في وقتها بالذات، وهي نتاج لعوامل عدة منها:

-**<u>العامل السياسي:</u>**

ونقصد به التحفيز الذي أسست له الدولة الجزائرية، وذلك عن طريق نصوص تشريعية، ومنها على وجه الخصوص، (القانون رقم 26/74، والخاص بالإحتياطات العقارية)، والذي يشجع على اكتساب الأراضي وامتلاكها، عن طريق تدعيم مواد البناء، وتسهيل إمكانية الإقتراض من البنوك المعتمدة لذلك.

- **<u>العامل الإقتصادي:</u>**

وذلك عن طريق إنشاء مناطق صناعية و مناطق للنشاطات والتخرين، وفق مخططات عمرانية متتالية تتناسب وروح المخططات الإقتصادية المنوطة بها.

ذلك أن العامل الصناعي يدفع بالنمو العمراني للوصول إلى وتيرة، تقضي على الرتابة من أساسها، وتعطي نَفَسًا ثانيا للمدينة بأكملها.

- **<u>العامل الاجتماعي:</u>**

إن احتياجات السكان الملحة للسكن والتجهيزات وغيرهما،"تدفع" إلزاميا نحو توسع المدينة.

ولأجل هذا، نشأت بعد مرحلة معينة المناطق الحضرية على جنبات المدينة، من جهة، وبدأت عمليات التحديث العمراني في الأحياء القديمة مثل:

الجباس- دوار السوق وحي المكافحين.

صممت هذه العمليات دون اللجوء لمخطط التهيئة الشامل، والذي من المفروض أن يتحمل كل مشاكل المدينة. وبعدها جيء بالمخطط العمراني النهائي والمسمى P.U.D، لتسوية هذه العمليات،مما أنتج مشاكل عدة نذكر منها:

- أن مخطط المدينة هو عبارة عن نتيجة لتراكمات وتشابك مختلف المخططات دون تصميم تركيبي شامل.

- لم تصمم كذلك مواضع التوسع في شكل وحدة عمرانية ذات مراكز.

-أن نوعية النسيج العمراني المتمخض عن هذه التراكمات كانت سيئة، سواء على المستوى المعماري في ذاته، أو على مستوى تهيئة المجال الخارجي برمته بما فيه العمراني، ذلك أن هناك علاقة متينة و عضوية كذلك بين المستوى المعماري شكلا و مضمونا، و بين المحيط العمراني في أوسع تجلياته.

-أن التوسع الحاصل عمرانيا، و الطابع الذي أخذه، من فوضوية في البناء، و تسرع في التخطيط، أنتج مع الوقت عدم ملاءمة نظام السير في قطاع المواصلات، فهذه الأخيرة، و لكي تكون سلسة، يجب أن تتناغم و الشبكة العمرانية المخططة بروية و عمق، و ذلك من خلال تصميم محكم قدر الإمكان لمجالنا العمراني، بحيث تسهل الحركة الميكانيكية، بموجبها، و يخف الضغط- لا سيما أوقات الذروة، حيث تزايدت حظيرة السيارات بمختلف أنواعها، و أصبحت مدننا متخمة حد الثمالة، و أضحت الحركة المرورية إشكالية حقيقية.

-و الأدهى من ذلك كله، أن السياسة المتبعة و الغير معلنة طبعا، في إطار العقار، شُجعت على حساب الإستهلاك المفرط للأراضي الفلاحية.

4- بنية مدينة برج بوعريريج:

و حتى لا تأخذ المدينة شكلا طوليا باتباع المحاور المذكورة سابقا، لا سيما و أن موضعها منبسط إلى حد كبير. و في غياب النظرة الشاملة و الإستراتيجية، أضحى مخططها و نمط تعميرها، نتيجة عدة تجاوزات، و تداخلات في مختلف التصاميم من (تجزئات - مناطق حضرية - مناطق صناعية - مناطق النشاطات و تحولات الأنسجة العمرانية القديمة و المتواجدة)- يأخذ شكلا دائريا.

و لفهم مشاكل النسيج العمراني في مدينة برج بوعريريج، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق، ترتكز على معايير محددة بعناية مثل:الحواجز العمرانية و الحواجز الطبيعية.

- **المنطقة الأولى:**

و هي الجزء الشمالي و الشمالي الشرقي للمدينة، يحدها من الشرق وادي "بومرقد"، من الجنوب الطريق الإلتفافي رقم 05، من الشمال الطريق الولائي رقم 42، و من الغرب أراضي فلاحية، وتشكل هذه المنطقة الجزء الأعلى للمدينة.

- **المنطقة الثانية:**

و تتشكل من الجزء الأوسط المركزي للمدينة، يحدها من الشمال الغربي وادي "سوليت"، من الغرب القاعدة الكهربائية عند مخرج المدينة تماما و من الجنوب السكة الحديدية.

- **المنطقة الثالثة:**

و هي الجزء الأسفل من المدينة، و تتواجد إلى الجنوب من المنطقتين السالفتي الذكر، يحدها من الشمال الطريق الوطني –رقم 5– الذي يتوسط المدينة، حيث مركزها العمراني القديم، ثم جنوبا السكة الحديدية، من الجنوب الشرقي الطريق الولائي– رقم 42– نحو بلدية العناصر، و إلى الغرب وادي "سليب".

إن أشكال التنظيم العمراني في السنوات الأخيرة (منذمنتصف التسعينات)، هي نتاج غياب إدماج المشاكل العمرانية المحلية في إطار سياسة التهيئة الشاملة. فهي عبارة عن اجتهادات عشوائية تارة هنا و هناك دون سابق تفكير للخط الرئيسي للنمو العمراني، و الذي على أساسه تهيكل المدينة بشكل علمي دقيق.

إن أهمية السكن الفردي، أعطى للمدينة شكلا غير متوازن، و منه تجلت صعوبة التسيير العمراني و التحكم في المجال.

إن تراص البناء دون انقطاع و بلا هوادة، أعطى نظرة سلبية عن المدينة الرتيبة، التي تخلو من المساحات الخضراء، و مساحات اللعب، حتى يمكن للمدينة أن تتنفس.

و للحد من هذه الإختلالات و النقائص، نرى أن مجمل الوحدات العمرانية، يجب أن تمسها تحولات في إطار مخططات شغل الأراضي، و المشاريع العمرانية برمتها، لإعادة تهيئة الإطار المبني القديم المهمل و المترهل.

5- التهيئة و قطاعاتها:

إن إعداد مخطط للتهيئة بصفة عامة، يحتاج إلى تحديد مستقبل الإقليم على مدى 30 سنة، و قد يعد المدى الطويل نسبيا. و أن امكانية تصميمه لمحيط الدراسة مؤسسة على الخلاصة النهائية للحالة المدروسة ذاتها، على الإمكانيات المتوفرة حاليا و الممكنة لاحقا و مستقبلا. ثم المعوقات المتوقعة،

و توجيهات و اهتمامات السلطات المحلية، من حيث ترتيبها للأولويات، و إيجاد بدائل ممكنة للتطبيق على الواقع، يمكن له أن تشكل قاعدة لهذا المخطط، الذي بفضل هذه الترتيبات المؤسسة يمكن له أن يرى النور و يجسد حقيقة.

إذ يوضع مخطط التنمية هذا، و في الحالات العامة وفق منظورين:

-**المنظور الأول:**

هو منظور قطاعي، أي يعنى بكل قطاع على حده، تتبعه ميزانية خاصة، تدرج في إطار الإعتمادات المالية لمجموع الولاية.

ذلك أنه ينظم و يوزع مجموع أشكال استعمال الأراضي، على أربعة قطاعات:

-القطاعات المبنية و المتواجدة، و هي تشكل البنية العمرانية التي لا يكاد ينقطع نموها، تشع وفق آليات عمرانية محددة، حتى يمكن التحكم فيها حاضرا، و مستقبلا.

-القطاعات الموكلة للبناء، و نجدها مٌدرجة في مخططات عمرانية عامة و تفصيلية، كالمخطط التوجيهي للتهيئة و العمران، و رديفه و المكمل له المسمى مخطط شغل الأراضي، و تكون دراستها على المديين القصير و المتوسط.

-القطاعات المتوقع بناؤها في المنظور الطويل و البعيد، و هذا يعتبر استشرافا مستقبليا يأخذ بعين الإعتبار إمكانيات المدينة الحقيقية، و كذا المعوقات المتوقعة و التي يجب وضعها في الحسبان.

-القطاعات الغير مبنية، و المراد بها خاصة الأراضي الفلاحية مهما كان مستوى نوعيتها، لا سيما إذا كانت قريبة من المحيط العمراني للمدينة، حيث يخشى أن تبرمج مشاريع إسكانية مستقبلية و تأتي عليها، كما هو حاصل الآن في مدينتنا و أصبح أمرا واقعا.

و للحقيقة نقول، أنه يصعب تحاشي هذه الأراضي، كما يقوا أحد الخبراء، للبناء عليها، ولكن يجب البحث عن مواضع أخرى كالمناطق الفقيرة مثلا.

و في الأخير، نشير إلى تخصيص مساحات خاصة بالصناعة و النشاطات الصناعية المختلفة، و مثال ذلك القطب الصناعي المسمى مشتة-فطيمة، و التي خصصت له مساحات خاصة على أراضي فقيرة و شبه قاحلة و هي الأراضي الملائمة لمثل هذا النوع من التوطين.

و أمثلة كثيرة عن الملاءمة و عدم الملاءمة، تسببت في مشاكل عدة في مدن جزائرية عديدة.

-**المنظور الثاني:**

إن هذا التوزيع القطاعي يندرج في إطار تهيئة شاملة، و التي ترمي إلى:

- إعادة تحديد الهيكل المجالي المتوازن، وذلك بعد كل عملية لتوسيع المجال وفق رزنامة زمنية، يتتبع المختصون سيرورته دون الإخلال بالإطار العام المسطر له. ذلك أن النمو العمراني عملية مستمرة دائما، سواء عن طريق الدولة و مؤسساتها، أو عن طريق الخواص وفق سياسة وطنية شاملة.

- هيكلة مجمل الإقليم وفق نظام المواصلات منسجم على المستوى المحلي، و نقصد به داخل المدينة ذاتها (و قد أشرنا إلى ذلك سابقا)، أو على المستوى الإقليمي و ذلك بتطوير شبكة المواصلات لتخرج من الإطار العمراني البحت إلى الإطار الشبة عمراني القريب، مثل الحواضر العمرانية القريبة و المتوسطة، و التي تصل مسافتها بعدا عن مركز عاصمة الولاية بما لا يزيد عن 15 كيلومترًا.

ثم بعد ذلك إلى الإطار الشبه عمراني البعيد المقدر بـــ 50 كيلومترا. حين نصل إلى هذا المستوى من الأداء في قطاع المواصلات، وسط المدينة ذاتها، ثم بينها و بين المحيط القريب و البعيد منها و التابع إقليميا لها- يمكن حينها أن نتحكم في النمو العمراني حيثما كان، ذلك أن يسر التنقلات اليومية بين المدينة الأم و المدن المحيطة بها، تجعل من المنطقة برمتها ذات ديناميكية حيوية سلسلة و متحكم فيها.

إن البنية الجديدة لمدينة برج بوعريريج و التي تحتوي على محاور واضحة المعالم، و أحزمة تحيط بالمدينة من كل جانب، ذلك أن مدينتنا يلف حولها حزامان:

1- الطريق الإلتفافي الوطني رقم 05 جنوب المدينة، و الذي يمر بمحاذاة المنطقة الصناعية المركزية و يمتد طولا، حتى يلتقي ثانية بالمحور الذي يتوسط مدينتنا و يشكلان حينها نقطة التقاء للطريق الوطني نفسه.

2- الطريق الإلتفافي الثاني، و الذي يبدأ من المدخل الشرقي للمدينة و يمتد طوليا مع تفرعه من حين آخر، لينتهي ثانية عند المخرج الغربي للمدينة، و يلتقي بالطريق الوطني رقم 05 و يذوب فيه تماما.

إن هذين الحزامين حيويان حقيقة، فهما متنفسان بشكل ملفت للنظر بالنسبة للمدينة، حيث يخففان عنها أزمة المرور الخانقة و التي أصبحت مقلقة في كل وقت و حين من اليوم.

ثم بعد ذلك يمكن إنشاء، تصميم أو تطوير مخططات لهياكل خاصة بكل وحدة عمرانية، ثم يأتي التكامل بين مجموع هذه الوحدات.

و للتدليل على كل الذي مضى فيما يخص البنية العمرانية لمدينتنا، نحلل وضعية **صورتين جويتين- رقم 01 و 02-** ، بعد تركيبهما، لأنهما متكاملتان من حيث الإمتداد العمراني، ذلك أن **الصورة الجوية الأولى (رقم 01)**، تظهر من خلالها المدينة، و التي تبدأ من الشرق، يتفرع عنه طريقان أو ما يسمى باللغة الأجنبية Bifurcation، الطريق الأول يمضي قدما نحو وسط المدينة من الجهة الجنوبية و

ملامسا لحي "شعبة الفار"، محاذيا لمسجد سيدنا عمر بن عبد العزيز، و تقابله دار المالية، ثم يتفرع بدوره إلى فرعين: الطريق الفرعي الأول باتجاه وسط المدينة القديم، و الطريق الثاني يتجه غربا ليلتقي ببداية الطريق الوطني رقم 45 مرورا بمحطة المسافرين. أنظر **الصورة الجوية رقم 01** ثم بعد ذلك، الطريق الثاني و هو الطريق الوطني رقم 05 و الذي يتوسط المدينة موازيا للمحور الهيكلي القديم، يرى في نهاية الصورة الجوية عند مفترق طرق.

و الصورة الجوية الأولى (رقم 01) توضح لنا شق مدينة برج بوعريريج الشرقي، و الذي يهيكله الطريق الوطني رقم 05 القديم، الذي يتوسط المدينة، يحده جنوبا الحي العتيق المسمى "الجباس".

أما الصورة الجوية رقم (02)، فتعتبر تكملة للأولى بنيويا، فعند انتهاء الحدود الغربية للصورة الجوية رقم (01) ، تبدأ الحدود الشرقية للصورة الجوية رقم 02، و بها يستمر امتداد الطريق الوطني رقم 05، و الذي ذكرناه سابقا، حتى يلتقي ببداية الطريق الولائي رقم 42، عند مفترق الطرق المقابل لثانوية السعيد زروقي باتجاه مجانة يمينا، و استمرارا نحو الغرب من المدينة باتجاه اليشير. و حينها تنتهي الحدود الغربية للصورة الجوية الثانية.

و بالطريقة ذاتها، يمكن أن نستغل هذه الصور الجوية، و هي كثيرة تفوق الخمسين صورة، صعب علينا التعليق عليها بعد تركيبها كلها.

و لعل هذين النموذجين يوضحان بجلاء تطور المدينة و اتساعها وفق المنظورين السابقي الذكر.

أنظر الصورة الجوية رقم(01 و 02).

6-التطور الديموغرافي في مدينة و بلدية برج بوعريريج:

و فيما يلي نتتبع التطور الديموغرافي لمدينة برج بوعريريج و بلديتها وفق خمسة جداول، و على فترات زمنية متباينة ابتداءً من سنة 1966 و إلى غاية سنة 2000:

جدول رقم (14): التطور الديموغرافي في مدينة برج بوعريريج و بلديتها.

السنة	المدينة	البلدية
1966	33.505 نسمة	43.026 نسمة
1977	55.350 نسمة	66.294 نسمة

جدول رقم (15): إحصائيات السكان في: 1977، 1985.

السنة	المدينة	البلدية
1977	55.350 نسمة	66.294 نسمة
1985	80.200 نسمة	92.300 نسمة

جدول رقم (16): إحصائيات السكان لسنتي 1985- 1990م .

السنة	المدينة	البلدية
1985	80.200 نسمة	92.300 نسمة
1990	100.100 نسمة	113.000 نسمة

جدول رقم (17): إحصائيات السكان لسنتي: 1990-1995م

السنة	المدينة	البلدية
1990	100.100 نسمة	113.000 نسمة
1995	117.000 نسمة	132.000 نسمة

جدول رقم (18): إحصائيات السكان لسنتي: 1995 -2000

السنة	المدينة	البلدية
1995	117.000 نسمة	132.000 نسمة
2000	136.800 نسمة	154.300 نسمة

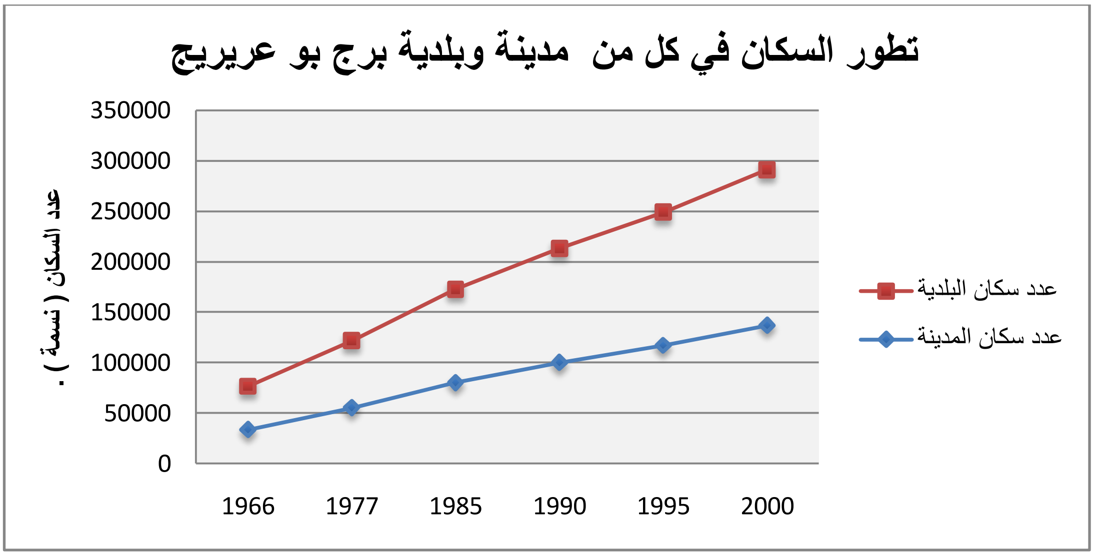
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران- ديسمبر 1996م

و من خلال هذه الجداول الخمسة، و التي توضح لنا تطور السكان في كل من مدينة برج بوعريريج و بلديتها: من 1966 إلى غاية 2000، نحصل على منحى أول كان فيه عدد سكان المدينة في 1966، 33.505 ساكنا، ليصل سنة 2000 إلى 136.800 ساكن.

و بالنسبة لبلدية برج بوعريريج فقد كان يبلغ عدد سكانها في 1966، 43.026 ساكنا، ليصبح 154.300 ساكن سنة 2000.

و هذا ما يدل على الفارق ال ضئيل في عدد السكان في مدينة برج بوعريريج و بلديتها، على مختلف الفترات.

و الشكل (رقم 13)، يوضح ذلك بدقة.

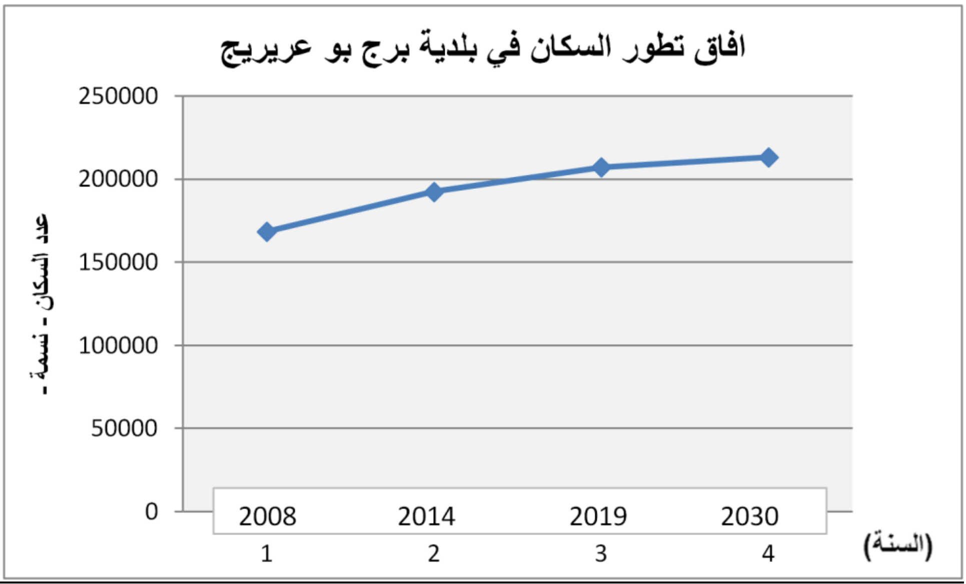


المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران- ديسمبر 1996م.

و أخيرًا، الجدول رقم 19، حيث نجد فيه عدد سكان لبلدية برج بوعريريج لسنة 2008، و توقعات السكان لسنوات 2014، 2019 و 2030.

بلدية برج بوعريريج	2008	2014	2019	2030
	168.346 نسمة	192.270 نسمة	207.130 نسمة	213.090 نسمة

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران، 2007م.



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران، 2007م.

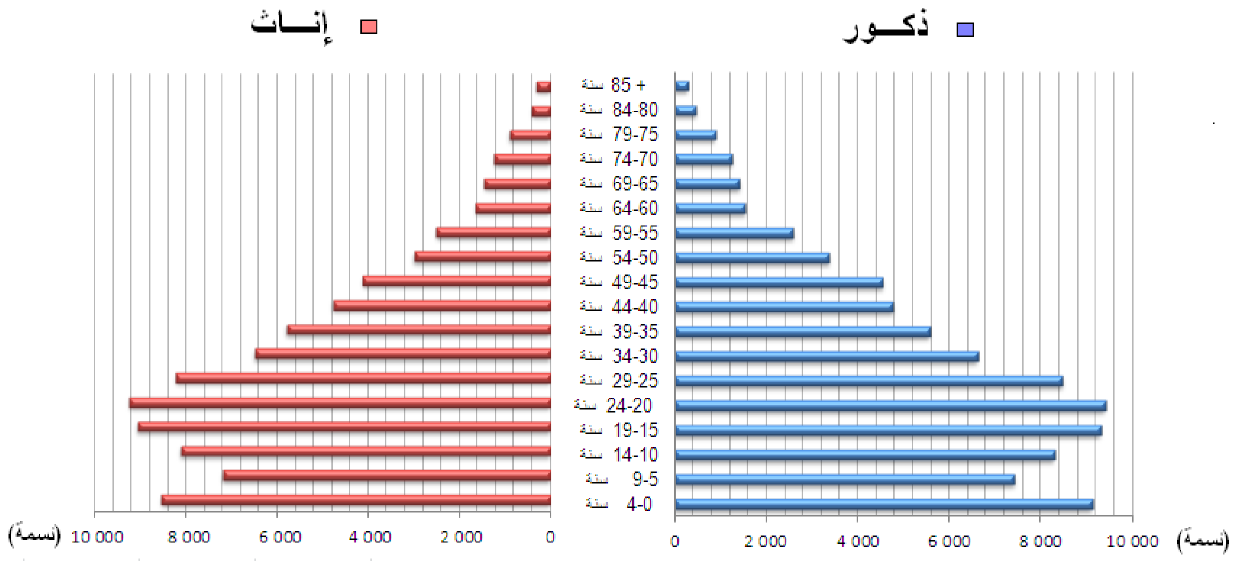
و من خلال الجدول رقم 19، و الشكل رقم 14 ، نرى أن عدد سكان بلدية برج بوعريريج سوف يتزايد بوتيرة متوازنة و مقبولة.

الجدول رقم 20 : الفئات العمرية لسكان بلدية برج بوعريريج في سنة 2008م (0-4 إلى +85 سنة)

فئة العمر	الذكور	الإناث	المجموع
0-4 سنوات	9 118	8 537	17 655
5-9 سنوات	7 432	7 190	14 622
10-14 سنة	8 297	8 104	16 401
15-19 سنة	9 315	9 063	18 378
20-24 سنة	9 403	9 234	18 637
25-29 سنة	8 466	8 223	16 689
30-34 سنة	6 614	6 484	13 098
35-39 سنة	5 578	5 794	11 372
40-44 سنة	4 769	4 775	9 544
45-49 سنة	4 544	4 112	8 656
50-54 سنة	3 374	2 988	6 362
55-59 سنة	2 582	2 491	5 073
60-64 سنة	1 530	1 638	3 168
65-69 سنة	1 411	1 451	2 862
70-74 سنة	1 249	1 215	2 464
75-79 سنة	890	891	1 781
80-84 سنة	458	399	857
أكثر من 85 سنة	292	300	592
غير مصرح	50	85	135
المجموع	**85 372**	**82 974**	**168 346**

المصدر: حسب الديوان الوطني للإحصاء O.N.S، 2008م.

الشكل رقم 15: هرم الأعمار لسكان بلدية برج بوعريريج سنة 2008.



المصدر: حسب الديوان الوطني للإحصاء O.N.S، 2008م.

من وخلال الجدول رقم 20، و الشكل رقم 15 ، المعالجين لسكان بلدية برج بوعريريج سنة 2008، يتضح لنا مايلي:

أ - بالنسبة للذكور:

أن الفئة العمرية الأكثر نشاطا بين 0 و 4 سنوات و أكثر من 85 سنة، هي المحصورة بين 20-24 سنة، تليها في المقام الثاني ذات الفئة العمرية 15-19 سنة، و في المقام الثالث الفئة العمرية 0-4 سنوات.

ب - بالنسبة للإناث:

الفئة العمرية الأكثر نشاطا بين 0 و 4 سنوات و أكثر من 85 سنة، هي المحصورة بين 20-24 سنة، كذلك، تليها في الرتبة الثانية الفئة العمرية ذات 15-19 سنة، و في الرتبة الثالثة الفئة العمرية 0-4 سنوات.

و في المحصلة، نجد أن نفس الفئات العمرية الثلاث المذكورة سابقا، سواء بالنسبة للذكور أو للإناث، هي الأنشط على الإطلاق.

7- التنمية المجالية و الإقليمية لمدينة برج بوعريريج و ما حولها:

و من أجل التمكين لتنمية مجالية متناسقة و منسجمة و دائمة- أدخل القانون رقم 01/20 لـــ: 12 ديسمبر 2001 و الخاص بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم صيغة جديدة لتسيير المجالات، و

تحديد الإختيارات الإستراتيجية، و كذا إطار التخطيط المجالي، لا سيما عن طريق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (S..N.A.T)، آفاق 2030م، و كذا المخططات التوجيهية القطاعية للمنشآت الكبرى و الخدمات المشتركة، كذلك مخططات البرمجة الإقليمية (S.E.P.T)، مخططات التهيئة الإقليمية للولاية (P.A.T.W)، و أخيرًا المخططات التوجيهية لتهيئة المساحات المحيطة.

إن وضع صيغة لمدينة برج بوعريريج، و التي تنتمي إلى محور الهضاب العليا، ترتكز على التنمية الجهوية و المحلية من خلال:

– التكثيف من إمكانية جعل مدينة ب.ب.ع مدينة مستقطبة و جذابة، و تنحى منحى سياسة التنمية الإقتصادية الجهوية.

– إمكانية التحكم في النمو العمراني للمدينة من جهة، و إبراز مراكز جديدة و ذلك باستقطاب تزايد السكان.

هذه المراكز ذاتها، يمكنها أن تكون أقطاب توازن بالنسبة للمدينة، و ذلك على المستويين المحلي و الولائي، و ذلك من خلال:

- تسيير حسن و عقلاني، يمكن أن يحافظ على التوازن بين المدينة و مختلف أجزاء الولاية.
- إمكانية تخصيص مساحات عقارية يمكن عن طريقها تسجيل برامج للسكن و التجهيزات.
- إمكانية إحداث توازن بين العمراني و الريفي، و هذا يرتكز على التوازن الجيد بين الهيكلين.

إن البنية العمرانية لعاصمة الولاية من خلال كونها أولية، و كذا القاعدة المبعثرة للمدن الصغيرة حولها، لا تسمح كلها بتطوير الديناميكيات العمرانية و وتنظيم إقليمها.

لذا نرى أنه من المستحسن أن تنظم هذه البنية بشكل عقلاني، حتى تخفف الضغط على المدينة، و تُمكنها من إكمال عمليات التحديث العمراني الجارية، ثم بعد ذلك تطوير التنمية المنسجمة لمدنها الصغيرة و المتوسطة، و ذلك كله في إطار أنظمة عمرانية متكاملة من أجل هيكلة مثلى للمجال، و توزيع تنموي عادل.

لقد صُنفت مدينة برج بوعريريج على مستوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، في إطار مدن و لايات الهضاب العليا– شرق، كمدينة ربط.

هذا التصنيف ينسجم تماما مع قابليتها لأن تصبح مركزا عمرانيا رائدا، نظرا لوضعيتها الجغرافية، و طبيعة تجهيزاتها ذات الوزن الوطني و المهيكلة لها، علاوة على الديناميكية التي تميزها.

كما نشير كذلك إلى أن إنجاز مخطط تهيئة الإقليم لولاية برج بوعريريج يهدف إلى بلوغ مراحل ثلاث، يمكن ترتيبها كالآتي:

<u>أ- المرحلة الأولى:</u>

التشخيص الموضوعي و الإقليمي، بحيث يعرف بالتوجهات الكبرى في الإقليم، و تداعياتها، و ذلك من أجل تحديد أشكال الإستشراف للتهيئة.

<u>ب- المرحلة الثانية:</u>

بناء و هيكلة المخطط النهائي للتهيئة على مدى عشرين سنة، مع التوجيهات الإستراتيجية المستقبلية.

<u>ج- المرحلة الثالثة:</u>

إقتراحات عملية للقيام بكل هذه العمليات على مستوى عملية التهيئة الشاملة.

إن من بين المهام المنوطة بولاية برج بوعريريج بصفة أشمل، و منها المدينة بصفة أخص، هو إحداث توازن في البنية العمرانية لها، و قد أشرنا لهذا بإسهاب في مقام سابق.

كذلك تأمين شروط ديمومة الصناعة المتألقة، ذلك أن النشاط الصناعي بالمدينة يحوي عناصر جديدة مشهورة و معروفة على المستوى الجهوي كحاضنة صناعية، يجب تمتينها، و ذلك في إطار النهوض التكنولوجي و التي نراها أي المدينة تتطلع إليه و سائرة في طريقه، ثم توزيع المنشآت الصناعية على مستوى أوسع، لا سيما في البلديات و الدوائر المحيطة بها.

أما فيما يخص الديناميكيات المحلية، فلا يمكن رؤيتها استراتيجيا إلا في عاصمة الولاية و حواليها، و ذلك على المستوى العمراني خاصة و الإقليمي عموما.

و هنا بالضبط، تجب الإشارة إلى إعادة التأهيل و الإرتقاء بمستوى المدينة، و التي تعتبر القطب الرئيسي على مستوى الولاية و علاقتها بإطاراها و وظائفها المنوطة بها ذات البعد المحلي، الجهوي، ثم الوطني.

إنه و بالنظر للحصيلة "الإستشرافية" المتوصل إليها خلال المراحل السابقة للدراسة، يبدو لنا و بوضوح تام أن مدينة برج بوعريريج لم تعد هي ذاتها، قبل أزيد من عشرين سنة خلت.

ذلك أن كل المعطيات تغيرت، محلية كانت، جهوية أم وطنية.

فقبل نهاية 1984م، كانت المدينة بلدية و دائرة في آن واحد تابعة لولاية سطيف. و بالتالي فكل الإعتمادات المالية، و البرامج التنموية من خلال المخططات الإقتصادية السابقة لهذه الفترة، و تتبعها

بعد ذلك المخططات العمرانية بمختلف أنواعها منذ بداية تطبيقها على المستوى الوطني- لم تنل منها مدينة برج بوعريريج على وجه الخصوص إلا النزر القليل.

خلاف ذلك تماما، بعد ارتقائها إلى عاصمة ولاية، أصبح لها و لبلدياتها الأربع و الثلاثين نصيب من التنمية الإقتصادية في إطار سياسة وطنية شاملة.

و رغم تواجدها في موضع استراتيجي هام (على محاور المواصلات كلها)، و تميز موقعها على المستويين الجهوي و الوطني، لا تزال رغم هذا عاصمة البيبان تتبع في كثير من إداراتها -لولاية سطيف، كولاية جهوية.

بينما نجد على النقيض من ذلك مدينة برج بوعريريج، ترتب ترتيبا بعيدا جدا تنازليا، بل لا تصنف أصلا في خانتها (أي خانة مدينة سطيف)، بل توضع في مصاف مدن: كالمسيلة- تيارت- تبسة- بجاية و ورقلة.

إننا نرى في المحصلة، و وفق معاينتنا و دراستنا للمدينة (موضوع الدراسة)، و ذلك عن طريق الوثائق العمرانية بمختلف أنواعها، و على مدى سنوات طويلة، إضافة إلى معرفتنا لها مسبقا، قبل و بعد سنة 1984م، و إلى غاية يومنا هذا، أن هذه المدينة تحويها حلقتان عمرانيتان واضحتان هما:

أ- حلقة عمرانية أولى:

بداية من السنوات الأولى للإستقلال (1962 و ما بعده)، إلى غاية 1984م، أي بدءا بالنواة العمرانية التاريخية و المعروفة بـــ: l'intra-muros، و إلى غاية الحدود العمرانية الأولى، ممثلة في السكن الجماعي الأول في المدينة و المسمى بحي "قرواش"، غرب مدينتنا، و على النقيض من هذا، حي 500 مسكن، و ذلك إلى الشرق تماما منها.

ب- حلقة عمرانية ثانية:

و تتجلى أساسا عن طريق اتساع المدينة، بامتدادها نحو الأطراف الشمالية، الشمالية الشرقية و الشمالية الغربية قليلا، و هذا وفق مخططات عمرانية صعب التحكم في تطبيقها لأسباب عديدة، و ذلك بداية من 1990م و ما بعدها، تاريخ بدء تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران، بشقيه الأولى و المكمل، ثم بعد ذلك مخطط شغل الأراضي و المجزء إلى مراحل زمنية وفق المساحات العقارية المبرمجة على المدى: القصير، المتوسط و البعيد.

إن مقياس الرسم 5000/1، هو المقياس الذي يتم التعامل بواسطته في مثل هذه الدراسات، مع كل الأحجام المختلفة للمدن الجزائرية.

إضافة إلى مقياس 10.000/1، و الذي يعنى به المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران لا سيما المراجع منه، لتجمعات برج بوعريريج –العناصر– حسناوة و بليمور.

و في الأخير، يمكن أن نصل إلى قناعة راسخة تولدت لدينا – من خلال قراءاتنا النظرية المتعددة، و معاينتنا لوثائق خاصة بموضوع العلاقة بين النمو الصناعي و النمو العمراني للمدينة، ثم انتهاء بخرجاتنا الميدانية المتكررة و المتعددة، و محاولة فهم الربط بين النظري و الواقعي– أن العامل الصناعي كان و لا يزال المحرك الأساسي لعملية النمو العمراني في مدينتنا خاصة. دون إغفال دور عوامل أخرى تأتي في مقام لاحق له.

إن تغيير السياسة الصناعية في بلدنا، بفعل تغير السياسة الإقتصادية، لم يُخل بالدور الفاعل للصناعة في تحريك عملية النمو العمراني.

و في تقديرنا الخاص، نرى أنه لو لم تكن لمدينة برج بوعريريج منطقة صناعية بهذا الحجم، منذ السبعينات، لما أخذت المدينة شكلها العمراني الحالي و بالتالي لا تستحوذ على عدد سكان مناسب لحجمها.

خلاصة الفصل السادس:

مما سبق، يتضح لنا دور الإزدواجية بين النمو الصناعي، و أهميته القصوى، و النمو العمراني الذي نتصوره كنتيجة للأول.

فتطور المدينة المرحلي و الذي يزداد مع الوقت إيجابا أو سلبا نلحظه حين المقارنة بين وضعيتها (أي المدينة) الأساسية و شكلها الهندسي الأصلي و الذي يحسب بالكلم^2 أو بالهكتار- ثم دراستها بعد ردح من الزمن مقبول، و وصولا إلى شكلها الحالي حتى لا نقول النهائي- لأن المدينة تعيش ديمومة في تطورها العمراني مهما حاولنا الحد منه لأسباب موضوعية.

إن النمو الصناعي عموما –نظريا– يهيكل المدينة أي يجعل له معالم عمرانية، يسهل على الباحث بالخصوص قراءتها حاضرا و استشرافها مستقبلا. و على ذكر هيكلة المدينة، نستشف حالة من التنظيم المقبول، ذلك أنها تشكل وفق تقديرنا حلقتين عمرانيتين:

– **الأولى**: النواة العمرانية القديمة و الموروثة عن الحضارات و المدنيات المتعاقبة، و لا سيما الإرث العمراني الإستعماري الفرنسي.

– **الثانية**: توسع المدينة و نموها، لا سيما في الإتجاهين الشمالي الشرقي و الشمالي الغربي، لسهولة موضعها من جهة، و خلوها من الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية تقريبا من جهة أخرى.

و يدور في فلك ذلك هاتين الحلقتين، لا سيما الحلقة الثانية كنتيجة طبيعية للزخم الصناعي من جهة، مع تزاوج عوامل أخرى، ساعدت على النمو العمراني و أعطت نفسا ثانيا من جهة أخرى– أحياء إدارية تارة و أحياء مالية تارة أخرى، و ثالثهما أحياء تجمع بين الإدارية و المالية. و هنا بالذات نصل إلى الإشارة لنظرية المساحات المركزية، و التي نختصر مؤداها في أن المدينة المعنية حين تكبر بشكل واضح و جلي، تتعدد معها أحياء عمرانية جديدة تقدم وظائف خدماتية حياتية في إطار عمراني منسجم يخفف العبء عن مركز النواة العمرانية N.H.U ، (noyau historique urbain)- التاريخية و يفرغها من وظائفها المتخمة قبل ظهور هذه المراكز، حينها تتنفس المدينة و تصبح سلسة في حراكها العمراني.

كذلك، و مع تصميم المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران P.D.A.U، و إنجاز مخطط شغل الأراضي P.O.S، و ذلك ابتداء من بداية التسعينات، و بالضبط في نهاية 1996م، حيث أنجز أول مخطط للتهيئة و العمران لمدينة برج بوعريريج مرفقا ببلدية حسناوة (شرشار)، و هو عبارة عن تقرير توجيهي في مرحلته النهائية- يشرح و باستفاضة تقنية مراحل تطور المدينة إلى غاية هذا التاريخ، يشير فيه إلى الأمدية، القصير، المتوسط و الطويل.

ثم نصل بعد ذلك إلى إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران في مرحلته النهائية، و يشمل أربع بلديات و هي: برج بوعريريج– حسناوة– العناصرو بليمور.

هذا على المستوى المحلي، ثم بعد ذلك نصل إلى المخطط الولائي للتهيئة PAWT في مرحلته الثانية بتاريخ مارس 2011، و هذا على المستوى الولائي كله.

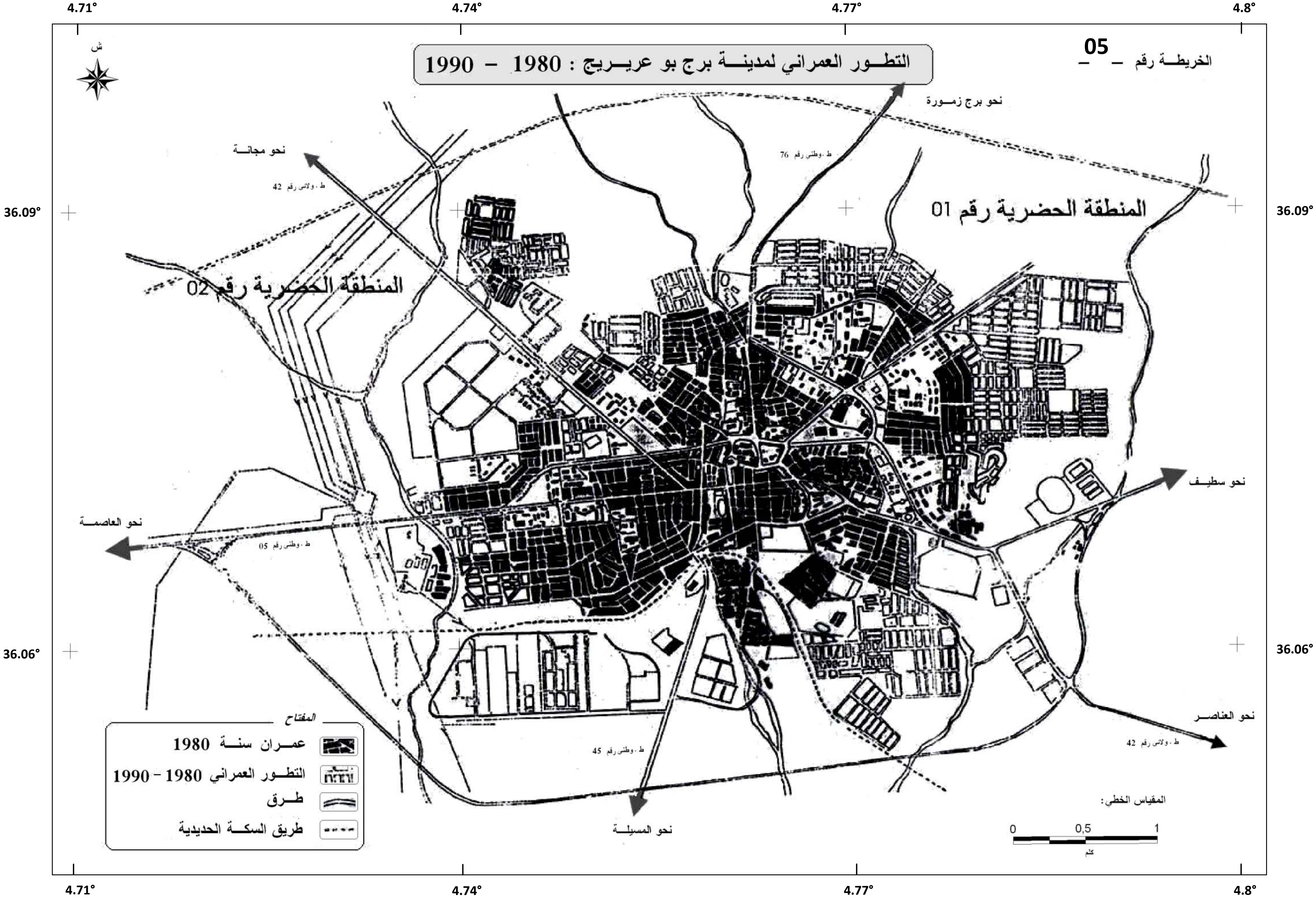
و مع تطور المدينة اللامتناهي، نشير إلى حزامين عمرانيين أساسيين:

- **الأول**: إلى الشرق من المدينة، و هو عبارة عن مناطق للسكن العمراني الحديث و المعروفة بـــ: Z.H.U.N، و التي يحدها الطريق الإلتفافي الجديد الذي يمر بمحاذاتها، ليتصل في نهاية المطاف بالطريق الوطني -رقم 76- المؤدي إلى حسناوة ثم برج- زمورة بعد ذلك، و يستمر طوليا ليلتقي بالطريق الولائي -رقم 42- و المتجه نحو مجانة، و يكمل مساره ليصل بنا إلى المنطقة الحضرية الثانية غرب المدينة، و يلتحم بعد ذلك بالطريق الوطني رقم 05 المتجه نحو اليشير.

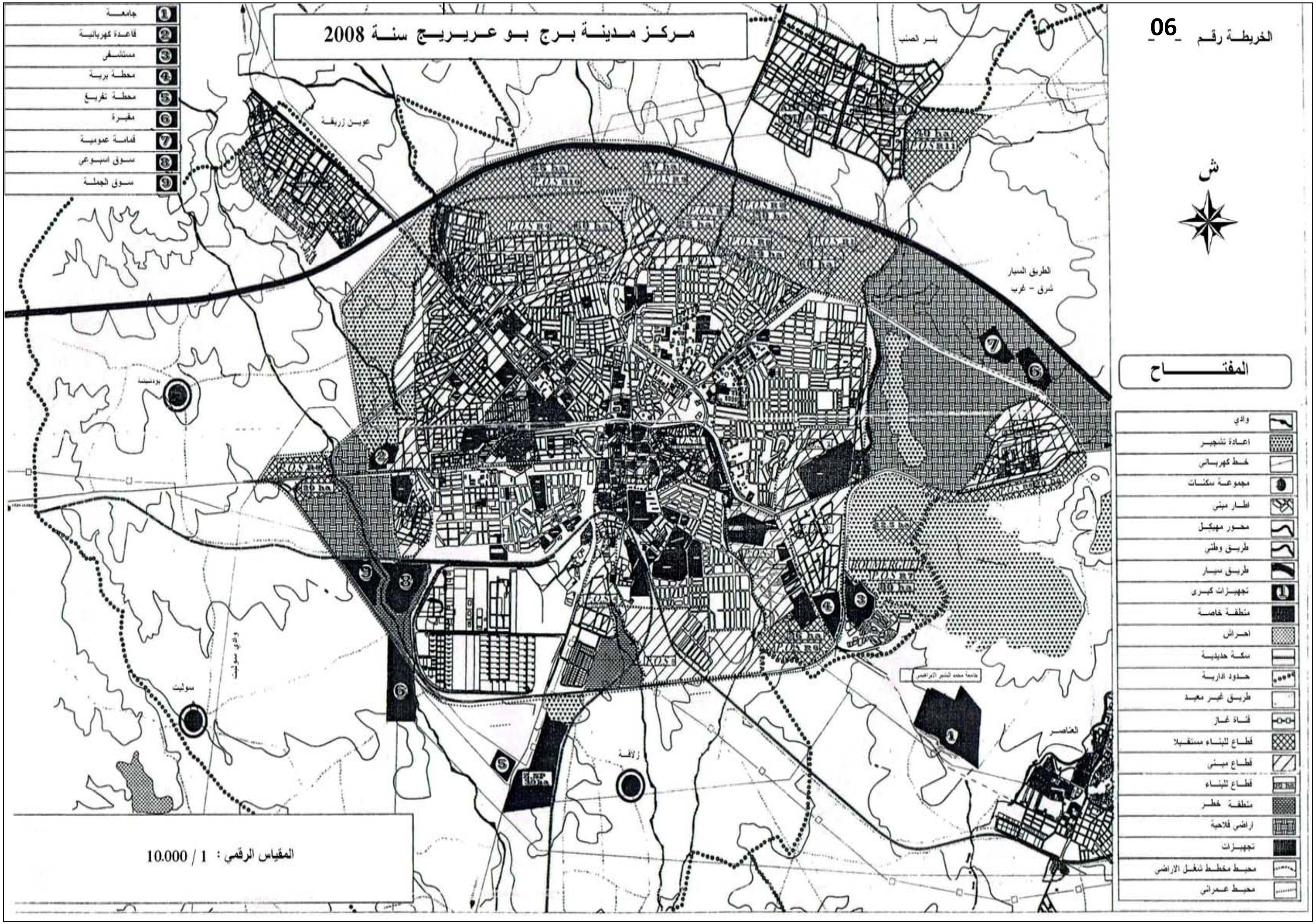
- **الثاني**: إلى الغرب من المدينة، و هو كذلك عبارة عن منطقة حضارية رقم 2، يتمثل في السكن الجماعي و الفردي في آن واحد.

إن للفعل الصناعي آثارا إيجابية كثيرة تتناسب و حجم المدينة المستمر في التطور، فلكأننا نصل إلى قناعة شبه نهائية مفادها أن تطور المدينة العمراني يلزمه تطور صناعي ملازم له، كي يحافظ على هذه العلاقة التي ما أنفكت تتوثق أكثر مع الوقت.

فالفعل الصناعي يقوم بدور المحفز الذي يعطي ديناميكية حقيقية للمدينة.

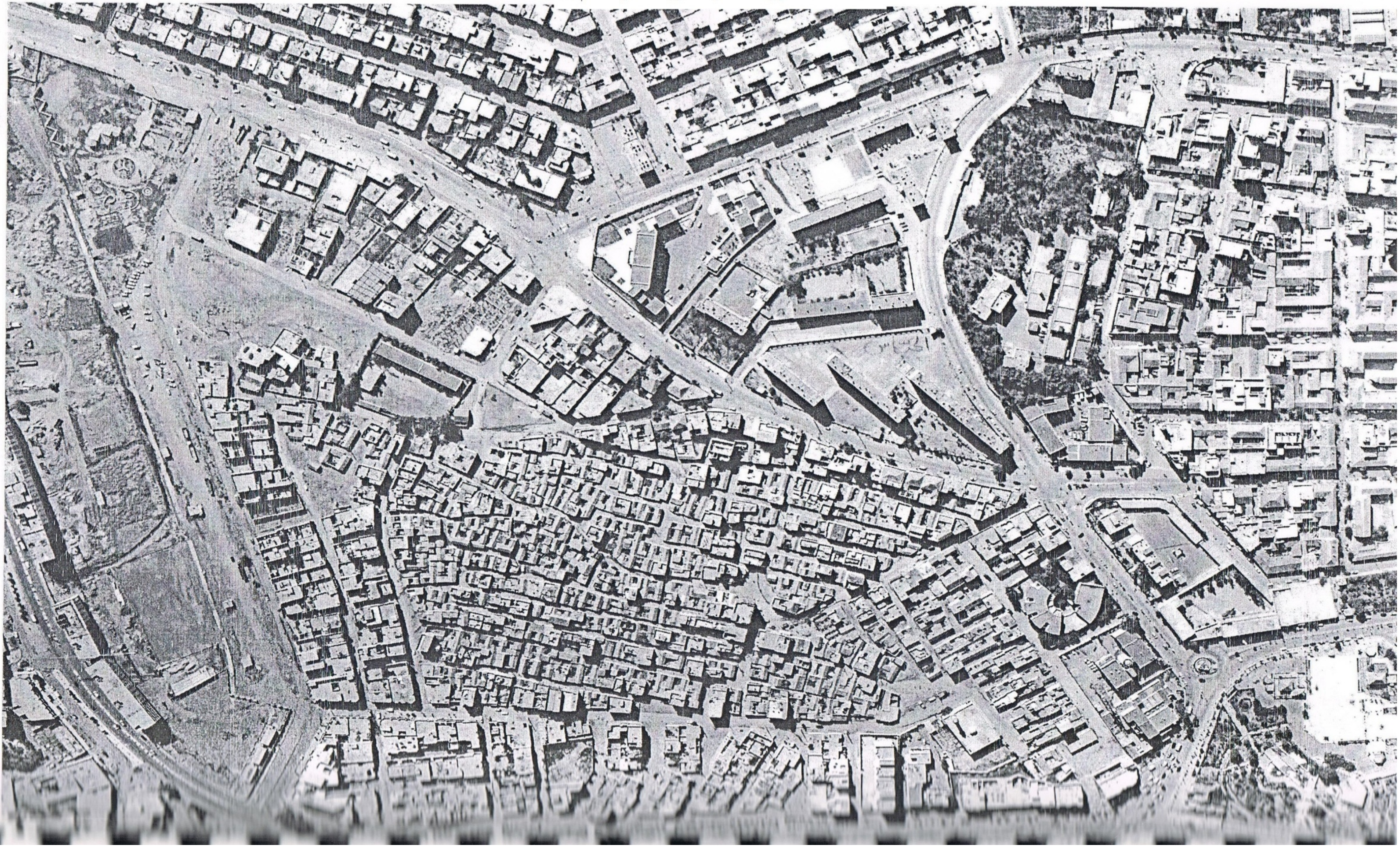


المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران لمدينة ب ب ع +انجاز الطالب



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران لمدينة ب ب ع +انجاز الطالب

الصــــورة الــــجــــويــــة رقــم 01



الـــصـــــــورة الـــجــــويـــــة رقـــم 02



الفصل السابع: أثر النمو الصناعي على النمو العمراني في مدينة برج بوعريريج

مقدمة:

لا يمكن البتتة التكلم عن العلاقة بين النمو الصناعي و النمو العمراني في مدينة برج بوعريريج خاصة و في الجزائر عامة، دون التطرق إلى أهمية عملية التصنيع و أثرها المباشر على التعمير.

ذلك أن المدن المتوسطة و الكبيرة استفادت عندنا في الجزائر بمناطق صناعية قدر حجمها وفق سياسة وطنية شاملة.

إن للصناعة آثارا مباشرة و غير مباشرة على عملية التعمير في مدينة برج بوعريريج التي إمتازت و لا تزال بحيازتها على منطقة صناعية واعدة، و كذا كونها على محاور المواصلات من طرق وطنية، الطريق السيار شرق–غرب، و طريق السكة الحديدية الوطني.

لعلنا نقول أنه من حسن حظ هذه المدينة أن برمجت فيها منطقة صناعية منذ منتصف سبعينات القرن الماضي.

فمنذ ذلك الحين و أثر الصناعة على نموها العمراني بائن أولا، ثم هيكلتها تدريجيا مع الوقت ثانيا.

أثر النمو الصناعي على النمو العمراني في مدينة برج بوعريريج:

لقد كانت سياسة الصناعات المصنعة التي انتهجتها الجزائر منذ السبعينات متوجهة نحو إقامة مناطق صناعية في عديد من المدن الجزائرية، زيادة على أقطاب الإمتياز المعروفة، فكانت من بين هذه المناطق الصناعية، منطقة برج بوعريريج.

و لقد كان القطاع العام الصناعي هو المهيمن حتى منتصف التسعينات، إذ كان يحتاج إلى مواد أولية تدار بها مصانعه الثلاثة آنذاك و هي:

-**شركة أنابيب:**

حيث تستعمل مختلف أنواع الحديد و الصلب لإدارة المصنع، و يؤتى لها من الحجار.

- **شركة L'EMBAG (EX : SONIC) :**

و هي المسماة الشركة الوطنية اتصنيع الورق و الورق المقوى، حيث تستورد المادة الأولية من أوروبا.

-**L'ERCE (شركة مواد البناء):**

حيث تستعمل محليا المواد الأولية من المناطق المحيطة للمدينة مثل: العش جنوبا و المهير غربا. إلا أنه و بعد منتصف التسعينات، تغيرت السياسة الصناعية، و أدخل مفهوم المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة، حيث لا تزال مجموعة " كوندور"، هي المهيمنة من حيث عدد العمال بها، مقارنة بالمؤسسات الأخرى، إذا اختصت في فرع الإلكترونيك، و الذي تستود مادته الأولية من أوروبا.

1 **الآثار الإيجابية للصناعة على العمران في مدينة برج بوعريريج:**

إن للصناعة آثار إيجابية في مدينة برج بوعريريج، يمكن إيجازها فيما يلي:

-أن لوزن الصناعات و مكانتها في المنظومة الإقتصادية المحلية دورا هاما يتمثل في:

-أن هذه الصناعات ذاتها تشغل عددا معتبرا من العمال و العاملات، و هي بذلك تساهم في تقليص نسبة البطالة بصفة مباشرة محليا على الأقل، إذ أن منطقة برج بوعريريج الصناعية المركزية لوحدها تحوي 8550 عاملا و عاملة دائمين (إحصاء أفريل 2013 للمصالح التقنية للمناطق الصناعية ذاتها)، منها 89% من عدد عامليها ذكور، و 11% إناث.

كما أنها أي الصناعة توفر الجو لنشاط إقتصادي عام، الذي بدوره يوجد مناصب شغل أخرى و بطريقة غير مباشرة.

و حينها ترفع القدرة الشرائية للعمال، حيث تساهم في القضاء على ظاهرة الفقر تدريجيا و تحسن في المستوى المعيشي للسكان.

-و أنها تهيكل بشكل تدريجي مدينة برج بوعريريج عمرانيا.

-**<u>الأسواق و نوع المنتوجات:</u>**

أما فيما يخص الأسواق، فنذكر على سبيل المثال ما يلي:

-مجمع كوندور للإلكترونيك: و هو أكبر مجمع من حيث عدد العمال الموظفين في المنطقة الصناعية، حيث تسوق منتوجاته نحو تونس خصيصا، و السوق الوطنية مثل أسواق: العلمة، تاجنانت و الحميز.

إن النوع المهيمن للمنتوجات الصناعية في مدينة برج بوعريريج، أصبح معروفا لدى العام و الخاص، و هو قطاع الإلكترونيك، حيث تخصصت المدينة في إنتاج مختلف أنواع الأجهزة الإلكترونية (أنظر فصل النمو الصناعي في مدينة ب.ب.ع).

-**<u>قدرتها على المنافسة:</u>**

من خلال محاورتنا للمسؤولين المباشرين على المنطقة الصناعية ، إتضح لنا أن قدرة منتوجات المنطقة الصناعية هذه، على المنافسة كبيرة جدا. ذلك أن معظم المنتوجات الإلكترونية لمجمع كوندور و بدرجة أقل منتجات شركتي cristor و Midea ، تستهلك بشكل غريب جدا. و خير مثال على ذلك المبردات، و التي تقتنى بشكل ملفت للنظر.

و من خلال كل الذي سبق، نرى أن هناك آثارا إيجابية للصناعة على العمران في مدينة برج بوعريريج، ذلك أنها قد تشكل قطبا تنافسيا هاما بمعية كل من المناطق الصناعية لسطيف، مسيلة و بجاية.

<u>القطب الصناعي – العمراني المستقبلي:</u>

إنه و من خلال معاينتنا للإقليم المجاور لمدينة برج بوعريريج، نستخلص أنه يمكن استشراف قطب صناعي –عمراني مشكل من كل : سطيف، المسيلة ، بجاية و انتهاء ببرج بوعريريج.

–الصناعة في سطيف:

لقد تميزت الصناعة في ولاية سطيف وفق تشكيلة مجالية ثلاثية، على مستوى مدن كل من: سطيف – العلمة و عين الكبيرة، و لئن كان اختيار الموقعين الأوليين مبررا وفق وزن كل منهما العمراني إلا أن اختيار الموقع الثالث كان إراديا.[1]

تمتاز المنطقة الصناعية لمدينة سطيف بصناعة البلاستيك و البطاريات، بالنسبة للقطاع العام، أما عن القطاع الخاص، فنشير إلى عدد معتبر من المطاحن داخل المنطقة الصناعية ذاتها، إضافة إلى مصانع ضخمة للخواص كسامسونغ مثلا.

لقد كان اختيار المنطقة الصناعية لسطيف اختيارا سياسيا جغرافيا صائبا، لقربها الشديد من عديد محاور المواصلات. إذ كانت و لا تزال تعتبر من المناطق الصناعية الهامة في النسيج الوطني.

بالإضافة إلى منطقتين للنشاطات و التخزين – 1و2– المجاورتين لها، و التي يفصل بينهما الطريق الوطني الشهير رقم 05. و هما منطقتان معتبرتان تحويان وحدات خاصة للبلاط و مقرات اجتماعية للشركات.

- الصناعة في مسيلة:

يمثل النسيج الصناعي لمدينة المسيلة تناقضا من حيث قلة تنوعه رغم ما يحويه من وحدات صناعية ذات أهمية إستراتيجية وطنية، نذكر منها على الأخص:

- محطة ضخ البترول الخام (SP3)، و الآتي من الجنوب، متجها نحو بجاية و الجزائر العاصمة.
- محطة إنتاج الطاقة الكهربائية بذراع الحاجة، بحيث تعد الأقوى قاريا.
- مصنع الألمنيوم (ALGAL)، و الفريد من نوعه في الجزائر.
- مركب الخيام الصناعية، و هو الأهم في الجزائر في هذا النوع من الإنتاج.
- وحدتان للإنتاج –الرياض– لإنتاج الفرينة و السميد.

[1] - DPSB-Annuaire statistique2012.

كما نشير كذلك إلى وجود منطقتين للنشاطات "بذراع الحاجة"، واحدة منهما انتهى من تهيئتها و الأخرى في طريقها إلى ذلك.

دون أن ننسى مركب الإسمنت (ACC) لحمام الضلعة.[2]

- **الصناعة في بجاية:**

تمتاز المنطقة الصناعية لمدينة بجاية و المسماة "الخميس" شارع الأوراس، بكونها تحوي وحدات صناعية محدودة للقطاع العام، نذكر بالخصوص وحدة الرافعات l'ENMTP، و وحدة النسيج ENADITEX.

و نشير كذلك إلى وحدة CEVITAL الخاصة و المتواجدة بالرصيف الجديد للميناء.[3]

دون أن ننسى منطقة النشاطات لكل من "القصر" و "أقبو".

إن المنطقة الصناعية لمدينة بجاية صغيرة من حيث الحجم، حيث غزاها السكن الترقوي، و قد تحول مستقبلا إلى مكان آخر. و من خلال هذا العرض للصناعة في الولايات الثلاث المذكورة آنفا، مع شيء من التركيز على أهم الصناعات في عواصم ولاياتها، و الدوائر المهمة بها، نصل إلى مايلي:

- أن المنطقة الصناعية لمدينتنا (برج بوعريريج)، ترتب من حيث أهميتها في المرتبة الثانية بعد منطقة سطيف الصناعية، تليها بعد ذلك كل من منطقتي مسيلة و بجاية الصناعيتين.

- في اعتقادنا أن هذا الترتيب يحافظ عليه كذلك في الشق العمراني، و مدى وزن كل مدينة على حده، لما للتصنيع من أثر على العمران.

- أن عاصمة الهضاب العليا سطيف، قد تشكل قطبا صناعيا هاما مستقبلا و ذلك بمعية هذه المدن الثلاث –يتبعه نمو عمراني– متناسق نوعا ما، يحافظ على البنية العمرانية للمدن الأربع هذه.

إنه و من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن مدينة برج بوعريريج ذات أهمية قصوى في المستقبل، فهي مدينة محورية تلعب دورا أساسيا في منطقة الهضاب العليا – شرق.

2 - الآثار السلبية للصناعة على العمران في مدينة برج بوعريريج:

كما يمكن التكلم عن الآثار السلبية للصناعة على العمران في مدينة برج بوعريريج، من خلال مايلي:

[2] - projet de création de la zone industrielle de DRAA El Hadja-M'Sila, 35p.
[3] - Annuaire statistique de la wilaya de Béjaia -31/12/2012-.

أن منطقة دراستنا محدودة جدا جغرافيا، لم تلفت انتباهنا أن للمنطقة الصناعية للمدينة أثرا سلبي مباشرا على الأراضي الفلاحية المجاورة لها، بل تقع المنطقة الصناعية المعنية إلى الجنوب من المدينة، بل لصيقة بها. لا تعدو أن تكون مهملة من حيث مساحتها، لو قارناها بما للنمو العمراني من أثر سلبي على الأراضي الفلاحية الجيدة.

- **<u>التجهيزات و المرافق:</u>**

إن نمو مدينة برج بوعريريج الذي يبدو لنا غير طبيعي، شأنه شأن المدن الجزائرية بمختلف أحجامها و أوزانها، و أثر الصناعة المباشر عليه يتطلب برمجة للتجهيزات و المرافق، ذلك أن نقصا ملحوظا تبع هذا. و وفقا للمخطط النهائي للتهيئة و التعمير لبرج بوعريريج الأخير، برمجت حاجيات المدينة من التجهيزات و المرافق لسنتي 2009 و 2014 كمايلي:

- **<u>لسنة 2009:</u>**
- **<u>التجهيزات البيداغوجية:</u>**
- 82 قسما للمرحلة الإبتدائية.
- 30 قسما للمرحلة المتوسطة.
- 20 قسما للمرحلة الثانوية.
- **<u>التجهيزات الصحية:</u>**
- مركز صحي واحد.
- **<u>التجهيزات الرياضية و الشبابية:</u>**
- مساحات للعب.
- مساحات للرياضة.
- مراكز جوارية
- مراقد للشباب.
- **<u>مساحات عمومية، مساحات خضراء و حدائق:</u>**
- مساحات خضراء.
- ساحات للإستراحة.
- <u>التجهيزات الثقافية و الدينية:</u>

- مركز ثقافي واحد.
- دار الشباب.
- ثلاثة مساجد.
- مركز إسلامي.
- متحف.
- **لسنة 2014:**
- **التجهيزات البيداغوجية:**
- 73 قسما للإبتدائي.
- 06 أقسام للمتوسط.
- 16 قسما للثانوي.
- **التجهيزات التجارية:**
- مركز تجاري واحد.
- سوق مغطاة واحدة.
- **التجهيزات الإدارية:**

فروع إدارية عبر المدينة.

- **النفايات:**

النفايات في مدينة برج بوعريج :

أ -**نوعها:**

تنقسم النفايات في مدينة برج بوعريريج إلى ثلاثة أنواع هي:

1- **النفايات المنزلية.**
2- **النفايات التجارية وهي شبيهة بالمنزلية.**
3- **النفايات الصناعية.**

لقد وقع فرز نفايات مدينة برج بوعريج خلال شهر جويلية 2001م.

وأخذت عينة بوزن 125 كلغ من النفايات الصلبة العمرانية. وكانت النتيجة كما يلي:

جدول رقم 21:

نوع النفاية	%	الوزن (كلغ)
مادة عضوية	75,48	94,2
ورق، ورق مقوي	05,44	06,8
بلاستيك	10,09	12,6
مواد حديدية	00,88	01,1
زجاج	00,03	00,4
جلود	00,80	01,0
نسيج	06,08	07,6
حطب	00,12	00,4
أخرى	00,56	00,7
المجموع	**100**	**124,8**

المصدر : Etude du schéma directeur de collecte, transport et élimination des déchets solides de la commune de B.B.A, 2001, 98p.

ب كميتها:

لقد هيكل جمع النفايات المنزلية لمدينة برج بوعريج وفق خمسة قطاعات:

ذلك أن كل قطاع محدد بمحاور مواصلات:

لقد تم حساب هذه الكميات سنة 2002 لكل قطاع:

جدول رقم 22:

القطاع	عدد السكان (ن)	الوزن (كلغ)/يوميا
الأول	28.638	17.182.70
الثاني	28.419	17.051.37
الثالث	32.432	19.459.44
الرابع	48.286	28.971.44
الخامس	12.214	07.329.00
المجموع	**149.989**	**90 طنا/يوميا**

المصدر: نفس المصدر السابق.

جدول رقم23: كميات النفايات لكل قطاع في مدينة ب.ب.ع

القطاع	عدد السكان سنة2002	كمية النفايات طن يوميا	عدد السكان سنة 2005	كمية النفايات طن يوميا	عدد السكان سنة 2010	كمية النفايات طن يوميا	عدد السكان سنة 2015	كمية النفايات طن يوميا	عدد السكان سنة 2020	كمية النفايات طن يوميا
القطاع 1	28.638	17.18	31.720	20.30	32.736	22.5	33.783	25.00	34.864	27.89
القطاع 2	28.419	17.50	31.478	20.15	32.485	22.41	35.525	24.81	34.598	27.68
القطاع 3	32.432	19.46	35.923	22.99	37.073	25.58	38.259	28.31	39.484	31.59
القطاع 4	48.286	28.97	53.483	55.195	35.08	56.961	42.15	18.784	47.03	47.03
القطاع 5	12.214	07.33	13.529	08.66	13.962	09.63	14.409	10.66	11.870	11.90

المصدر: نفس المصدر السابق.

ج- كيفية التخلص منها:

توجد المفرغة الحالية لمدينة برج بوعريريج في مكان يسمى "بومرقد" على نحو 2.5 كلم شرق المدينة، تتربع على مساحة 10 هكتارات، بدئ استغلالها في 1980م.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الصناعيين بالمنطقة الصناعية لبرج بوعريريج ينقلون نفاياتهم بوسائلهم الخاصة، إلا أن نفايات الأميونت l'amiante، و التي كانت توضع سابقا في مفرغة المدينة أو في أماكن أخرى، أصبحت تخزن على مستوى المصنع ذاته في انتظار إنشاء مفرغة مراقبة للدفن التقني.

كما نجد بمفرغة برج بوعريريج نفايات منزلية تقارب 0.2 طن يوميا. إنه و وفق التقرير الوطني للبيئة لمدينة ب.ب.ع لسنة 2001، فإن الأغلبية الساحقة من الوحدات الصناعية لا ترسكل سوى 5% من مجموع نفاياتها.

ذلك أن الجزء الأكبر من هذه النفايات تصب في المفرغة العمومية و الباقي يخزن داخل المؤسسة. [4]

<u>خلاصة الفصل السابع:</u>

لا يخفى على بال أحد، لا سيما المختصين في الميدان، أن الصناعة تعتبر أحد الأسباب القوية لإحداث النمو العمراني في منطقة ما.

ذلك أن هناك تبعات للفعل الصناعي على الفعل العمراني. لقد كان للصناعة في مدينة برج بوعريريج الأثر المحتشم في بداية الأمر، ذلك أن المنطقة الصناعية كانت في السبعينات عبارة عن نواة لا غير.

ثم توسعت تدريجيا و أخذت مسارا بالغ الأهمية. تبعته أشكال من النمو العمراني اتسمت به المدينة، و أخذت وزنا و قيمة هامين. فأصبحت مدينة برج بوعريريج تعيش ديناميكية على جميع المستويات، تاهلها مستقبلا لأن تلعب دورا رياديا و لو على المستوى المحلي و الإقليمي.

إلا أن هذا المستوى المتوقع من الريادة، تتبعه منغصات يجب التفكير في تجنبها، توقعها و الإستعداد لها إن أمكن.

إن لنمو المدينة تبعات كثيرة يجب إدراجها في المخططات المحلية و الجهوية على الأقل، كي يمكن برمجتها مستقبلا و محاولة التأقلم معها.

[4] - Etude du schéma directeur de collecte, transport et élimination des déchets solides de la commune de B.B.A, 2001, 98p.

الخاتمة:

لقد كان لعملية التصنيع أثر بالغ في التحولات العميقة لمختلف التجمعات العمرانية، مع ما خلفته من نتائج إيجابية و سلبية في آن واحد، أحدثت على وجه الخصوص ارتفاعا هائلا في الهياكل و مستوى الخدمات.

لقد أختير التصنيع كهدف استراتيجي للنهوض بالبلاد من تخلفها، و لمحاولة اللحاق بالدول المتطورة نسبيا آنذاك.

و من خلال كل ما سبق ذكره أولا من الناحية النظرية، و ذلك من خلال قراءاتنا في هذا الموضوع، و الكشف عن التجارب المشابهة لتجربتنا في الجزائر من جهة، و معاينة الوثائق المتخصصة في هذا المجال على مختلف المستويات محليا، جهويا و وطنيا، و التي تعنى بالعمران تارة، و بالتصنيع تارة أخرى، و الجمع بينهما في دراسة واحدة كذلك مرات نادرة، على مستوى ولاية برج بوعريريج عامة و عاصمتها –أي المدينة ذاتها– من جهة ثانية، و التثبت ميدانيا و بالدقة و التحري اللازمين، قصد الوقوف قدر الإمكان على إمكانية المطابقة بين النظري و العملي، من جهة ثالثة.

و من معرفتنا السابقة للمدينة، يمكن القول أن مدينة برج بوعريريج ذات الحجم المتوسط نسبيا، سيكون لها شأن مستقبلا، لو تحكم بصرامة في سيرورة النمو العمراني المتناغم مع النمو الصناعي، و الذي لا يمكن الفصل بينهما بأية حال من الأحوال.

إن الماهية الأساسية لولاية برج بوعريريج كونها فلاحية بالدرجة الأولى، ولا تزال كذلك، ولكن الفعل الصناعي لحق بها، سيما أن تاريخ تأسيس المنطقة الصناعية للمدينة يرجع إلى منتصف السبعينات، بدأت تعمل بها وحدات القطاع العام التي تحوي مساحات شاسعة.

لقد أصبحت هذه المنطقة الصناعية متخمة، بعدما شرفت فعلا المنطقة و أعطت إسما للولاية.

لقد استفادت مدينتنا بمشروع منطقة صناعية في ذلك الوقت، و كانت محظوظة بذلك، ذلك أنها آي المدينة لم تكن بعد عاصمة ولاية، بل كانت تابعة لولاية سطيف التاريخية.

ثم بعد ذلك، استفاد الصناعيون الخواص بمنطقتين للنشاطات الصناعية و التخزين، قبالة المنطقة الصناعية المركزية، و لحق بهما القطب الصناعي الجديد المسمى مشتة– فطيمة و الذي لا يبعد عن المدينة سوى بسبعة كيلومترات (07) على الأكثر، و هو يعد النفس الثاني للصناعة المحلية، إلا أنه وجبت الإشارة أن هذا القطب تابع إداريا لبلدية الحمادية.

لقد كانت سنة 1999م، سنة مرجعية للمستثمر الخاص في برج بوعريريج.

هذا عن التصنيع الذي عاش تجربة جنينية محتشمة في بادئ الأمر، و لكنه تطور في المدينة ذاتها (منطقة الدراسة)، في بلديات و دوائر بعد ذلك.

أما عن النمو العمراني، فنحن نرى أن السياسة المتبعة يمكن أن تكون كالتالي:

أن توسع المدينة الحالي يتجه نحو الشمال الشرقي، الشمال و الشمال الغربي لها، بإتجاه بئر الصنب ما وراء الطريق الإلتفافي الثاني و توقفا عند حدود الطريق السيار شرق – غرب. و هنا يأخذ هذا النمو العمراني شكلا شبه دائري مسترسلا نحو الشمال و ممتدا طوليا حتى يعبر الطريق الولائي رقم 42 بإتجاه مجانة، و ينشيء منطقة حضرية ثانية تلتحم بالطريق الوطني رقم 05 غربا.

و هنا بالضبط نشير إلى شكلين متجانسين يلفتان النظر، و ذلك بضرورة الإشارة إلى المنطقة الحضرية الأولى، و هي بداية لهذا الطريق الإلتفافي شرقا.

هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد التماثل ذاته و لكن نحو الشمال و الجنوب بالنسبة للمدينة، حيث نجد قريتين تحملان إسم الإتجاهين السالفي الذكر و التين بنيتا في 1986م، قصد امتصاص نوع السكن الهش.

كذلك نرى أنه من الأوجب اتباع توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و العمران المراجع و المعدل، قصد إحداث توازن في توزيع المشاريع العمرانية.

إن محاولة ترقية المراكز العمرانية الثانوية و إدماجها في المحيط العمراني كبئر الصنب إلى الشمال الشرقي من المدينة، و العوينة الزريقة إلى الشمال منها، و اللتين نراهما مؤهلتين بامتياز للإنضمام إلى النسيج العمراني الأصلي، ذلك أنها تنتميان الآن لمنطقة الشبه حضري ، حيث تساهم هذه المراكز الحضرية الناشئة ذات الحجم الصغير، في تشكيل البنية العمرانية النهائية.

إن السياسة المتبعة لغرض تنمية و تطوير المدن المتوسطة و منها حالة مدينتنا، تحتوي بشكل دقيق على ثلاثة محاور رئيسية هي:

1- تشجيع نوع هذه المدن عن طريق تنميتها، أخذا بعين الإعتبار مساعدات مالية خاصة على غرار ما استفادت به ولاية سطيف في السبعينات من خلال البرامج الخاصة الولائية P.S.W.

2- أن يكون عمرانها موافقا لوزنها، حتى يمكنها أن تحتضن مشاريع عمرانية قدر طاقتها الحقيقية، حتى لا نشجع الهالة المعمارية كحالة البنايات الضخمة، و التي تفقد المدينة انسجامها أو بالأحرى اندماجها العمراني و الذي نراه لحد الآن مقبولا نسبيا.

3- إن انتماء ولاية برج بوعريريج لولايات شرق الهضاب العليا، يجعل من عاصمتها إمكانية الإستفادة من مشاريع جديدة تضطلع بتنميتها و تطويرها اقتصاديا و لا سيما عمرانيا، و إحداث شبه انسجام جهوي خاصة بينها و بين مدينة سطيف.

إن سياسة إعادة الديناميكية تتبعها ثلاثة إتجاهات:

- تشجيع التطور الصناعي و تحسين الخدمات في المدينة ذاتها بالخصوص.
- الدفع بوتيرة التطور الصناعي و العمراني المزدوج، و تفعيل الأسباب الموضوعية الأخرى كالتجارة و السياحة مثلا كي تحافظ المدينة على حيويتها.
- تطوير المدن الأقل أهمية كرأس الوادي خصوصا و برج الغدير، و ذلك بتحسين أدائهما الخدماتي.

كذلك يمكننا القول أن مدينة برج بوعريريج مدينة تحتوي على وظائف عمرانية عدة، تؤهلها للَعب دور محوري و هام على مستوى منطقتها.

فهي عاصمة ربط بإمتياز بين عاصمة الهضاب العليا- سطيف، و عاصمة الحضنة- مسيلة، و مدينة مستقبلية تنتمي إلى الوسط و هي البويرة، و التي يربط بينهما الطريق السيار شرق-غرب، ناهيك عن الطريق الوطني رقم 05 و الذي لايزال يجمع بين التجمعات العمرانية المحاذية له من بلديات و دوائر، دون إغفال دور خط السكة الحديدية.

إن لمدينة برج بوعريريج مستقبلا زاهرا، لو تستغل كل طاقاتها و مواردها، و موقعها الجغرافي الإستراتيجي، فهي تربط بين نهاية وسط البلاد و بداية الشرق.

إنه و من خلال بحثنا هذا، يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- أن مدينة برج بوعريريج ذات الحجم المتوسط و التي تمر بها كل أنواع محاور المواصلات، و لا سيما خط السكة الحديدية، يمكن أن تشكل نواة حقيقة للربط بين الشرق الجزائري من جهة و مختلف أنحاء البلاد بما فيها الصحراء العميقة من جهة أخرى.

- أن تكون مدينة برج بوعريريج مساهمة في الحفاظ على التوازن العمراني محليا و جهويا، و هذا على المدى الطويل.

- إنه و بتضخم المدينة المستقبلي، يمكن أن يكون لها دور محلي رائد في إطار ما يسمى بمنطقة النفوذ.

إن الحفاظ على حجم مدينتنا الموضوعي، من خلال آليات التعمير و السياسة العمرانية الرشيدة من شأنه أن يجعلها مدينة نموذجية بالنسبة للمدن المشابهة لها موقعا، حجما و أداء، على غرار مدينة سطيف –عاصمة الهضاب العليا.

- الإقتراحات:

من خلال كل ما توصلنا إليه سواء على المستوى النظري، و ذلك من خلال تصفحنا و قراءتنا عن مختلف التجارب التي عاشتها دول مرت بما يشبه المراحل التي عاشتها و تعيشها الجزائر الآن، بما في ذلك الدول المصنعة، دول حديثة التصنيع أو دول في طريق النمو، أو على المستوى الميداني و العملي بما يصلح لواقعنا المتميز بخصائص معينة، نخلص إلى أن موضوع دراستنا هذه، يعالج العلاقة بين النمو الصناعي من جهة، و أثره على النمو العمراني من جهة أخرى، في عاصمة البيبان-برج بوعريريج-، هذه المعالجة التي تحتاج إلى إمعان كبير و عقلاني في سيرورة هذين العاملين المحددين لمستقبل المدينة.

إنه، و على غرار عوامل أخرى أشرنا إليها في دراستنا، و التي تساهم بشكل بين في تطور مدينتنا عمرانيا، إلا أن عامل الصناعة يبقى ذا أهمية قصوى في تحديد معالم عمرانها.

و تبعا لما ألممنا به من معطيات ماضية، حاضرة، و استشرافا للمستقبل، تمكنا وفق معرفتنا للمدينة و محيطها القريب، المتوسط و البعيد، و من حيث تعدد مناطق النفوذ طردا و جذبا، أن نقترح مايلي:

- في الجانب الصناعي:

إنه و بالنظر لخريطة برج بوعريريج الصناعية، و تبعا لتطورها منذ منتصف السبعينات، ابتداء من النواة الأولى ثم انتشارها في عدة ولايات، نجد أن الصناعة تعد اختيارا استراتيجيا، لا يمكن بأي حال العدول عنه، بل أكثر من ذلك نقترح وفق اعتقادنا مايلي:

- الكف نهائيا عن التوطين النقطي لوحدات صناعية تابعة للخواص، لا سيما حول مدينة برج بو عريريج، و تجميعها في موضع خاص بها قصد إمكانية التحكم أكثر فيها من حيث تسويق منتجاتها، كما هو الحال بالنسبة للمنطقة الصناعية لمدينة سطيف، و التي لم نر موطنا صناعيا واحدا في اعتقادنا خارجها.
- التخطيط المركزي لوحدات صناعية خاصة مستقبلية يولي أهمية كبرى لحجم المدن و وزنها السكاني و الإداري، حتى نحافظ على التوازن بينها و بين محيطها العمراني في إطار التجانس و الإنسجام الموضوعي بينهما.

- التفكير مستقبلا بعمق في نوع الصناعة التي تتلاءم و طبيعة المنطقة التي يراد إنشاء الصناعة بها، أخذا بعين الإعتبار كل المميزات المناخية و المنجمية (الثروات الطبيعية)، حتى نصل إلى معدل ملاءمة متطابق تماما.
- عدم إبعاد مواطن الوحدات الصناعية لا سيما الخاصة منها، عن محاور المواصلات، بمختلف أنواعها و ذلك لتسهيل جلب المواد الخام من جهة، و إمكانية تسويق المنتجات من جهة أخرى.
- التفكير كذلك في إنشاء خريطة مستقبلية ، تأخذ بعين الإعتبار كل المعطيات المتاحة في أرجاء الولاية، قصد التنويع في أنماط الصناعة، لتكون مكتملة من جميع الجوانب – كما و نوعا-.

- <u>في الجانب العمراني:</u>

نظرا لكون عاصمة الولاية تستحوذ على وزن عمراني هام جدا، يجعلها تمتاز بالأولية في كل شيء، لا سيما القطاعات الإقتصادية الأساسية، نقترح وفق تقديرنا في هذا المجال مايلي:

- التخفيف من البون الشاسع عمرانيا بين عاصمة الولاية ذاتها و المدينتين الواليتين لها و هما دائرتان في نفس الوقت، و نقصد بهما: رأس الوادي و برج الغدير، و اللتين تبعدان بـــ: 38 كلم و 26 كلم على التوالي عنها. و هما مدينتان تمتازان ببعدهما عن محاور المواصلات الأساسية، مما نراهما يستأهلان استفادتهما بمشاريع اقتصادية ملائمة قصد الحد من الفوارق التنموية بينهما و بين مدينة برج بوعريريج عاصمة الولاية، و السعي بهذا التخفيف من حدة الضغط الذي تشهده مدينتنا منذ ردح من الزمن، لا سيما في المجال العمراني و الطلب المتزايد على العقار فيها.
- التفكير جديا في ترقية مراكز عمرانية قريبة من المدينة قصد إحداث انسجام في الشبكة العمرانية المحيطة بعاصمة ولايتنا كـَ: -حسناوة شمالا- الحمادية جنوبا- سيدي آمبارك شرقا و اليشير غربا. و هي مراكز لا يتعدى شعاع بعدها الطولي 15 كلم على الأكثر. و بها يمكن تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية، بعد تطوير المرافق الحياتية لهم و تقديم الخدمات اللازمة لحياة أفضل، في إطار تنمية متوازنة تأخذ بعين الإعتبار عدة معايير تؤهلها للَعب أدوار أولى.
- كذلك، تكثيف المرافق الحيوية، تنويعها و تحسينها في الدوائر الأكثر بعدًا عن مركز الولاية، و نقصد بها على وجه الخصوص مايلي:

- <u>نحو الشرق:</u>

كلا من دائرتي بئر قاصد علي و عين تاغروت و اللتين تبعدان مسافة 05 كلم عن بعضهما، و 25 و 30 كلم عن عاصمة الولاية.

- نحو الغرب:

دائرة المنصورة و التي تبعد عن مدينتنا بـــ 30 كلم و هي مدينة تفتقر إلى مرافق تحتية تليق بمقامها، يمتاز نسيجها العمراني بالتشتت، و يبعدها عن محاور المواصلات، إلا من خط السكة الحديدية التي يمر بها.

و أخيرا دائرة مجانة التي تبعد عن مقر الولاية بنحو 10 كلم شمالا، إلا أنها لم تأخذ لحد الآن في اعتقادنا الحجم العمراني الحقيقي لها.

فهي تعتبر الظهير الشمالي لمدينة برج بوعريريج، و تعيش ركودا عمرانيا قاتلا في اعتقادنا.

- و في إطار العلاقة بين المدينة و ريفها عموما، نرى أنه من الأجدى أن تطور الأرياف بالنسبة لعاصمة ولايتنا في الإتجاهات التالية:

1- نحو الشمال:

ابتداءً من ثنية الخميس، ثم إلى القلة، الجعافرة و الماين، و هي مناطق غابية، متضرسة، شبه معزولة و بعيدة عن مدينة برج بوعريريج.

2- نحو الجنوب:

حيث نجد بلدية -الرابطة- و هي معلقة في سفح جبل المعاضيد، تليها كل من العش و القصور و اللتين تمتازان بأراضي فقيرة و شبه قاحلة.

3- نحو الجنوب الشرقي:

ابتداء من غيلاسة و انتهاء ببلدية تقلعيت و المعروفة "بالثلاثاء" و هي مناطق غابية كثيفة، متضرسة و بعيدة جدا عن عاصمة الولاية.

4- نحو الغرب و الشمال الغربي:

ابتداء من المهير و دواشرها (السلاطنة - بوطويل و القصابية) - حرازة، ابن داود و أولاد سيدي إبراهيم، و هي مناطق بعيدة مثل -ابن داود- و التي تبعد عن مقر الولاية بـــ 70 كلم، غابية متضرسة، و فقيرة جدا تنمويا.

و بحسب هذا التوزيع الجغرافي الدقيق، نرى أنه من الأجدى تطوير هذه الدوائر و الأرياف الجبلية، و ذلك بالتفكير في تنميتها أخذا بعين الإعتبار خصوصياتها، كالسياحة الجبلية مثلا، و فك العزلة عنها بتهيئة الطرقات الموصلة إليها.

إن الإعتناء بأريافنا التي طالما عانت التهميش و عدم التنمية، يعيد الروح لهذه المناطق التي تعتبر متنفسا حقيقيا لمدننا كيفما كان حجمها، و تجعلها تلعب دورها المنوط بها، في إطار التنمية الإقتصادية الشاملة، محليا، جهويا و وطنيا.

و الحال هذه نفسها بالنسبة لمدينة برد بوعريريج (عاصمة البيبان) و أريافها المحيطة بها من كل جانب.

إن إيلاء الإهتمام بكل قطاع حيوي، يجعلنا نحافظ على السيرورة الحقيقية للتنمية بصفة عامة.

و الأجدر بنا هنا، أن نجد حلولا للنمو العمراني المتزايد و الذي يكاد يرهن العقار في اعتقادنا، و يفرغ أريافنا و هي الرئة التي تتنفس بها في إطار التوازن البيئي.

إن التفكير الشامل و العميق في عملية التكامل بين النمو الصناعي و العمراني من جهة، و المدينة و الريف من جهة أخرى لكفيل بتحقيق التناسق و الإنسجام اللذين لطالما صَبَونَا إليهما قصد تحقيق الرفاه المنشود.

المراجع باللغة الأجنبية : (المؤلفات والرسائل)

-ANDREW Caroline , Serge Bordeleau , Alain Guimont : L'urbanisation : une affaire- Editions de l'université d'Ottawa , 1981 ,248p.

- Albertini J-M : Mécanismes du sous-développement & développements – Initiation économique – IE/éditions économie & Humanisme – Les éditions ouvrières – Paris 1981 & 1985-320p.

- Amari-Aimeur D : Limites administratives & aménagement du territoire – le cas de l'Est Algérien – troisième cycle-(thèse)- TOURS-1982-205p.

- Bastié J & DEZERT B : L'espace urbain-édition MASSON-PARIS-NEW YORK-Barcelone-Milan-1980-384p.

- Beaujeu-Garnier J : Géographie urbaine-Collection U-Armand Colin-Paris 1980-360p.

-Benachenou A : l'exode rural en Algérie –Alger-1979-144p.

-Ben matti N.A : L'habitat du Tiers-Monde (cas de l'Algérie), préface de : A.Belkaid, postface de : F.Tebbal-1982-S.N.E.D-275p.

-BenDjelid A, Brûlé J.C, Fontaine J(Dir) : Aménageurs & Aménageurs en Algérie, héritages des années Boumédiène & Chadli, l'harmattan –Paris-419p.

- Bourdin Alain et prost robert : projets et stratégies urbaines (regards -comparatifs)- collection la ville en train de se faire- éditions parenthéses – 2009, 283p.

-Brûlé J.C & Fontaine J : L'Algérie, volontarisme étatique & aménagement du territoire –URBAMA-CNRS, université de TOURS & de franche comté -248p.

-Brûlé J.C & Mutin G : Industrialisation, urbanisation en Algérie (maghreb-machrek)-N°=96.

-Camborieux Arnaud : Sétif & sa région (Essai de monographie historique, géographique & économique-Préface d'Amadee Briffa –et-postface d'Yvon Boullis-Avril 1978-195p.

-Chaline C : Les villes du Monde Arabe –Masson –Paris 1990 -190p.

-Chaline C : Les villes du Monde Arabe-collection U-Armand Colin-1996-181p.

-Chevallier Dominique : L'espace social & de la ville Arabe- (publications du département d'islamologie de l'université de Paris Sorbonne (Paris 4) – Paris 1979-363p.

-Chudacoff Howard p : L'urbanisation à la mesure de la société –Nouveaux horizons-1975-566p.

-Claval Paul : La théorie des villes, revue de géographie de l'est, 1968.

-Côte M : L'espace algérien-les prémices d'un aménagement OPU-1983-278p.

-Côte M : L'Algérie ou l'espace retourné-collection Media plus Algérie-Flammarion-1998/362p/355p.

-Côte M : L'Algérie espace & société –Masson –Armand Colin-collection U- Paris 1996-253p.

- DAHMANI Mohamed : L'occidentalisation du Tiers-Monde (mythes et réalités), economica –O.P.U- 1983, 271p.

- DI Méo Guy : les pays du Tiers-Monde- 1985, 226p.

-Damon Julien : villes à vivre-Modes de vie urbains & défis environnementaux-éd

: Odile Jacob-Janvier 2011-279p.

-Deluz J.J : L'urbanisme & l'architecture d'Alger (Aperçu critique-Pierre Mardaga-OPU-Alger 193p).

-Deluz J.J : Alger-chronique urbaine-Bouchène-Paris 2001- 246p.

-Escallier R : Villes intermédiaires en Méditerranée – université de NICE-1995-une carte hors texte -169p.

-Granotier B : La planète des bidonvilles (perspectives de l'explosion urbaine dans le Tiers-Monde- l'histoire immédiate- seuil 1980-382p).

-Gravier J.F : La question régionale-Flammarion-1970-233p.

-Gravier J.F : Paris & le désert Français en 1972, flammarion, 284p, 1972.

-Grosjean Bénédicte : urbanisation, sans urbanisme-une histoire de la ville diffuse-mardaga-novembre 2010-350p.

- Huet Michel : de l'urbanisme à l'urbanité, éditions Economica- 1998, 483p.

-Lacoste Y : Géographie du sous- développement (Géopolitique d'une crise)-quadrige-P.U.F-1ère édition -1965-5ème édition-Août 1982-288p.

- Latouche serge : faut-il refuser le développement , Economie en liberté-P.U.F-, 1986, 216p.

-Marouf N : La relation ville-campagne dans la théorie & la pratique (contribution à une sociologie rurale des pays dominés) OPU-2ème édition-1981-119p.

-Milton S : Les villes du Tiers-Monde-éd N.th.Genin, librairies techniques-Paris 1971-428p.

-Monod Jérôme & Philippe de Castelbajac : -Que sais-je ?- L'aménagement du territoire-P.U.F-4ème édition mise à jour-3e trimestre 1980-172p.

-Mumford L : La cité à travers l'histoire-Paris-seuil-1961-780p.

-Mutin G : La Mitidja, décolonisation & espace géographique –CNRS & OPU –(Doctorat d'Etat)-1977-607p.

-Mutin G : Implantations industrielles & aménagement du territoire en Algérie-1980.

-Pagès Michel : la maîtrise de la croissance urbaine- collection que – sais – je ? P.U.F-1ère édition-2e trimestre-1980-125p.

-Paulet J.P : Géographie urbaine-2ème édition –Armand Colin-Collection U-mars 2008-342p.

-Pierre Jacquenot –Marc Raffinot : Accumulation & développement-Dix études sur les économies du tiers-monde-Bibliothèque du développement –L'harmattan-1985-408p.

-Planel Alomée : La commune & l'aménagement des sites-Berger-LEVRAULT-connaissances communales, 1980.340p.

-Prenant A : Rapports villes-campagnes dans le Maghreb-l'exemple de l'Algérie-1968.

-Prenant A : Essai d'évaluation & d'interprétation de la croissance urbaine en Algérie de 1966 à 1974-Alger-1976.

-Prenant A : Aspects de la croissance urbaine des petits centres en Algérie, in urbanisation au Maghreb-1978.

-Prenant A & Semmoud B : Les nouvelles périphéries urbaines en Algérie : une rupture avec les oppositions traditionnelles : centre-périphérie 1978.

-Rahmani C : La croissance urbaine en Algérie-OPU 1982-317p.

-Rasmussen Steen Eiler : Villes & architectures-collection Eupalinos-parenthèses (Marseille)-traduit de l'anglais par : Maya Surduts -2008-250p.

-Renaud Bertrand : Politique nationale d'urbanisation dans les pays en développement –publication des services de recherche de la banque mondiale –éd économica-1985-186p.

-Reymond H-Colette Cauvin-Richard Kleinschmager : L'espace géographique des villes-pour une synergie multistrates-collection villes-Anthropos-éd économica-1998-557p.

- Sari Djilali – fakhfakh m, hopkins N- Zaoui- colonna F (ente autres)- système urbain et développement au Maghreb- O.P.U, 1980, 349p.

-Santos M : L'espace partagé-Paris-M.T.Genin-1975-405p.

-Semmoud Bouziane : Industrialisation & espace régional en Algérie, le cas de l'oranie littorale –Tome 1-OPU-12/1986.395p.

- Sid -Ahmed Abdelkader : croissance et développement (théories et politiques), Tome 1,2e Edition, O.P.U, 1981, 856p.

- Sid -Ahmed Abdelkader : croissance et développement (le développement en pratique_ l'expérience des économies du Tiers-Monde- Tome 2- 2ème édition) O.P.U, 1981, 941p.

- Sid -Ahmed Abdelkader : passé, présent et perspectives avant propos : Bedjaoui mohamed- préface : Seynes Philippe, O.P.U, 1980, 549p.

-Signoles P : (coord) : Petites villes & villes moyennes dans le monde Arabe-urbama-CNRS-Université de TOURS- 2 tomes -838p.

-Signoles P, El Kadi G , Sidi-Boumédiène R (Dir) : L'urbain dans le monde Arabe-Politiques , instruments & acteurs-CNRS-éditions Paris 1999-373p.

-Troin J.F : Citadins, villes, urbanisation dans le monde Arabe , aujourd'hui , URBAMA –CNRS-Université de TOURS-volume-hors série-18p.

-Troin J.F : Le Maghreb – hommes & espaces –Armand Colin – collection U-1er trimestre 1985-360p.

-Troin J.F : Le Grand Maghreb (Algérie-Lybie-Maroc-Mauritanie & Tunisie) -Armand Colin –collection U –Paris 2006- 384p.

<u>المجلات والدوريات والمناجد المتخصصة : (باللغة الأجنبية)</u>

-Annales de la faculté des lettres & sciences humaines de NICE, N°=26-recherches & travaux du laboratoire de sociologie de l'université de NICE-les belles lettres-1975-177p.

-Dictionnaire : La ville & l'urbain de : Denise Pumain-Thierry Paquot & Richard Kleinschmager –économica-Anthropos-Année-317p.

-Hérodote : Villes éclatées (revue trimestrielle – Janvier-Mars 1980-159p)- (revue de géographie & de géopolitique).

- Hérodote : L'implosion urbaine -4e trimestre 1983 (Octobre-Décembre) – la découverte –Maspero -158p.

-Gremamo : (groupe de recherches sur le Maghreb & le Moyen-Orient - villes intermédiaires dans le Monde Arabe). Laboratoire SEDET –CNRS-Université Paris 7-Denis DIDEROT, coordination Sid-Ahmed Souiah-L'harmattan-2007.

-I.N.C.T : Bulletin des sciences géographiques (L'Aménagement au service du développement-publication semestrielle-numéro spécial-préparé avec la collaboration de : Marc Côte, professeur Emérite – Université de Provence-(Aix-Marseille 1) – France.

-Maghreb-Machrek (monde Arabe) – La documentation française-Juillet-Août-Septembre 1983 N°=101.127p.

-Maghreb-Machrek (monde Arabe)-La documentation française-Avril-Mai-Juin- 1986-N°=112-121p

-Revue du CNEAP (Centre National d'Etudes & d'Analyses pour la Planification)-L'industrie privée en Algérie-N°=2-Juin 1985.

الصناعة الخاصة في الجزائر **16** ص بالعربية ، **152** ص بالفرنسية-

-Revue d'études & de critique sociale-Désordres Urbains-N°=16-printemps-été 2002-
16عدد-نقد العشوائية العمرانية-مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي **169** بالفرنسية – **42** ص بالعربية

-Revue du laboratoire d'Aménagement du territoire : Université Mentouri-Constantine-laboratoire d'Aménagement du territoire N°=01-2003- **64**ص بالعربية و **128**ص بالفرنسية.

-Urbanisme : Le magazine international de l'architecture & de la ville-(Sept-oct) 1999-N°=308- Le renouvellement urbain-98p.

-Villes en parallèle : Capitales & métropoles méditerranéennes-N°=2-227p.

-Villes en parallèle, N°=6, Paris 10-Nanterre-204p.

Coupures de presse :

- **El -Watan – samedi 24/08/2013, p 02.**
- **El -Watan – (Supplément économie) du 16 au 22 septembre 2013, p V.**
- **El -Watan – (Supplément économie) du 23 au 29 septembre 2013, p VI.**

1 – مذكرات و رسائل الماجستير:

- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الأرض – تخصص تهيئة إقليمية – من إعداد الطالبة – بوشامة وهيبة - نوقشت يوم 2008/12/10 تحت عنوان: الإستثمار الإقتصادي في مدينة برج بوعريريج. تحت إشراف الأستاذ الدكتور: سويهر نواري، 109 ص.
- مذكرة لنيل شهادة الماجستير – قسم علوم الإعلام و الإتصال- كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر 03، من إعداد الطالب: سعيداني ناصر، 2012-2013، تحت عنوان: الإستراتيجية الإتصالية في تسيير النفايات الصحية، دراسة حالة المؤسسة الإستشفائية العمومية –بوزيدي لخضر- برج بوعريريج، تحت إشراف الدكتور: بلقاسي كريم، 150 ص.

مراجع نظرية وتقنية باللغة العربية :

- العمران في مقدمة ابن خلدون : د.سعيد محمد رعد – ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، الطبعة الأولى 1985 ، 573 صفحة.

- جغرافية العالم الصناعية ، بيار جورج –ترجمة بهيج شعبان- ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1972، 114 صفحة.

- تقرير حول نشاطات الولاية : ولاية برج بوعريريج – جانفي 1999م/184صفحة.

وثائق أخرى:

1 - مطوية – مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار- ولاية سطيف- 06 صفحات- سبتمبر 2012م.

2 - ولاية سطيف – مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقسة الإستثمار (08 صفحات).

قصاصات صحفية:

- جريدة الشروق اليومي – الإثنين 19 شوال المبارك 1434هـ، الموافق لـ 2013/08/26م، ص3.

- جريدة الشروق اليومي – الثلاثاء 20 شوال المبارك 1434هـ، الموافق لـ 2013/08/27م.

مراجع تقنية -Documents techniques:

- مخطط شغل الأراضي : P.O.S-رقم A07 - بلدية ب.ب.ع-فبراير 2001-مقياس الرسم : 1/1000.

- مخطط شغل الأراضي :P.O.S - لمرحلة النهائية-مركز ب.ب.ع (المدينة)- مقياس الرسم : 1/10.000.

- نشرية المعلومات الإحصائية رقم **16-2009-56**ص بالعربية و **60**ص بالفرنسية.

- نشرية المعلومات الإحصائية رقم **17** – معطيات السداسي الأول لعام **2010**-وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار-**43** ص بالعربية و**43**ص بالفرنسية.

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم **20**- معطيات **2011-54** ص بالعربية و **53**ص بالفرنسية.

- Annuaire technique des opérateurs industriels- Z.I de BBA- Janvier 2013- 95p.

-Additif au plan d'urbanisme Directeur de la commune de Bordj Bou Arréridj & rapport de synthèse ملحق بالمخطط العمراني لبرج بوعريريج والتقرير الملخص-مركز الدراسات والإنجاز العمراني **URBASE-SETIF-Centre d'Etudes & de réalisations en urbanisme-10p.**

-Aménagement global & urbain-20 pages.

-Centre national d'Etudes & de réalisations en urbanisme (C.N.E.R.U) ex: CADAT (plan d'urbanisme Directeur)-phase 4-Commune de Bordj Bou Arréridj-80p.

-Demain l'Algérie, L'état du territoire – La reconquête du territoire (les dossiers de l'aménagement du territoire-Ministère de l'équipement & de l'aménagement du territoire)-432p.

-Diagnostic des zones industrielles & zones d'activités-propositions de développement économique local (Wilaya de BBA).BBA-le 28 janvier 2009.

-Etude du développement économique de l'Est Algérien-Institut pour l'étude & le développement de l'industrie en Algérie (S.E.D.I.A) tome 2/ de p423 à p961 / Décembre 1959.

-Fiche technique-zone industrielle de BBA. Mise à jour : Janvier 2012. (10p).

-I.N.C.T (Institut National de Cartographie & de Télédétection Bordj-Bou-Arréridj-plans de rues-1/5000e/Décembre 1993) (1 feuille).

-L'industrie dans la wilaya de B.B.A (D.P.A.T) de B.B.A-sept 2000 ,116p.

-Maîtrise de la croissance urbaine de la ville de Bordj Bou Arréridj–revitalisation de son arrière pays-(régions Hauts plateaux Est)rapport 1–fonctionnement du système urbain-A.N.A.T 02/1998-77p.

-Monographie sommaire de la wilaya de BBA-Avril 2003-157p.

-Monographie de la wilaya de BBA-Mai 2008-215p.

-Monographie de la wilaya de BBA-Direction de la planification & de l'aménagement du territoire de la wilaya de BBA. Edition novembre 2008- 47p + 18p-Habitat & urbanisme.

-P.D.A.U-rapport d'orientation-périmètre d'Etude des communes : B.B.A-Hasnaoua-phase finale. URBASE SETIF , 21 Déc. 96.(88p).

-P.D.A.U révisé-BBA-El ANASSER-Hasnaoua-Bélimour-phase 3-16pages.

-Plan d'Aménagement du territoire de la ville de Bordj Bou Arréridj-Etat des lieux-TENDANCE-synthèse ANAT-volume 2-janvier 2009-167p.

-Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de BBA-Projet du Plan Directeur-Phase2-Mars2011-ANAT-94p.

--Schéma régional d'Aménagement du territoire-espace de programmation territoriale-Hauts plateaux EST-MISSION 2-Orientations stratégiques-Juin 2010-50p.

-Stratégie & politiques de relance & de développement industriels-synthèse-Ministère de l'industrie & de la promotion des investissements-49p.

-Les villes dans la revitalisation des espaces –Hauts-plateaux. (Demain l'Algérie-le dossier de maîtrise de la croissance-Ministère de l'équipement & de l'aménagement du territoire-Novembre 1998-315p).sous la direction de Abdelkader Khelil.

- Etude du schéma directeur de collecte, transport et élimination des déchets solides de la commune de BBA, 2001, 98p.

- Projet de création de la zone industrielle de : DRAA –El hadja- BERM (bureau d'études et de recherche de M'sila), 35p.

- Textes réglementaires régissant la gestion, des déchets solides, (02 pages).

<u>In English :</u>

- **Bourne -L.S- SINCLAIR R- DZIEWÓN SKIN, urbanization and settlement systems-international perspectives - oxford university press, 1984, 475p.**

الملخص

يدرك الخبراء و المختصون جيدا أهمية العلاقة بين النمو العمراني و النمو الصناعي. و لأن بلدنا أنتهج مبكرا سياسة التصنيع الثقيل كأحد الخيارات للخروج من التخلف آنذاك، وفق مخططات أقتصادية تبعت المرحلة الإنتقالية غداة الإستقلال، لحقت بها مخططات عمرانية تتناسب و طبيعة المرحلة.

لقد كانت الدولة و الممثلة في القطاع العام، تتحكم بقوة في زمام أمور التصنيع هذا. فأختارت سياسة أقطاب الإمتياز و محاولة توزيعها جغرافيا توزيعا "عادلا" قدر المستطاع، أخذا بعين الإعتبار مناطق تواجد الثروات الطبيعية من جهة، و طرق تسويق المنتجات الصناعية عبر الموانئ من جهة أخرى.

و مع ظهور الأزمة الإقتصادية منتصف الثمانينات و بشكل فجائي، أخلط حسابات المنظرين آنذاك، و دفع الحال بهم إلى التفكير في تغيير نمط السياسة الصناعية.

فبداية من التسعينات، تغيرت وتيرة و شكل التصنيع و تغير معها كذلك شكل العمران، فأصبح النمو الصناعي و النمو العمراني أكثر تلازما من ذي قبل.

إن المتأمل في كيفية تطوير مدننا، يدرك ذلك، فمدينة ب.ب.ع ، و هي موضوع دراستنا هذه، تغير شكلها العمراني تماما بين الفترتين المذكورتين آنفا، بفعل المنحى الجديد الذي "سلكه" النمو الصناعي فهما رديفان، يضفي الواحد منهما على الآخر طابع التأثير سلبا و إيجابا.

الكلمات المفتاحية:

النمو العمراني – النمو الصناعي – مخططات إقتصادية – مخططات عمرانية – السياسة الصناعية.

Le résumé

Les spécialistes et les experts comprennent sciemment le rapport étroit entre la croissance urbaine et la croissance industrielle. Notre pays l'Algérie, a opté pour le choix de l'industrie industrialisante depuis les Années 70, une période durant laquelle le secteur public a pris le dessus .

Mais à partir du milieu des années 80 , et brutalement, la crise économique a frappé de plein fouet. Ce qui a amené les décideurs à changer de cap. Et de ce fait, tout a changé, en partant des plans économiques, jusqu'aux plans urbanistiques.

La ville de BBA, a changé de forme urbaine entre les deux périodes. L'interaction entre les phénomènes urbain et industriel est très forte, elle est de mise.

Les mots clés :

La croissance urbaine – la croissance industrielle – l'industrie industrialisante – les plans économiques – les plans urbanistiques – l'interaction.